



جامعة زيان عاشور - الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



مطبوعة خاصة بمقياس:

الأنثروبولوجيا الجرمية

دروس موجهة إلى طلبة سنة أولى ماستر علم الاجتماع الانحراف والجريمة.
وحدة تعليم أساسية.

السداسي: الثاني الرصيد: 01 المعامل: 01 التقييم:
امتحان كتابي (100%).

إعداد: الدكتور بن جدو عبد القادر محي الدين الجيلالي.

السنة الجامعية: 2025 / 2026

أهداف التعليم:

تهدف هذه الوحدة التعليمية إلى تمكين الطالب من فهم الأسس النظرية والتطبيقية للأنثروبولوجيا خاصة في بعدها الجنائي وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تعريف الطالب بأهمية دراسة أصل الجنس الإنساني وتطوره بما يتيح فهما علميا لمسار تطور الإنسان عبر العصور، وربط ذلك بالتحولات البيولوجية والاجتماعية التي مر بها .
2. تمكين الطالب من معرفة نشأة العلاقات الاجتماعية والثقافية وتطورها، إلى جانب فهم البناء الجسماني للإنسان وسلوكه من خلال تحليل التفاعل بين العوامل البيولوجية والاجتماعية في تشكيل الشخصية الإنسانية .
3. تبيان دور الأنثروبولوجيا الجنائية في دراسة البقايا الأدمية من حيث التعرف على هوية الأفراد وتحليل الخصائص البيولوجية، وتوظيف ذلك في خدمة التحقيقات الجنائية والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة بالجريمة .

فهرس المحتويات

المحتويات

5	مقدمة:
7	المحاضرة الأولى: مدخل عام إلى الأنثروبولوجيا الجنائية
17	المحاضرة الثانية: التكوين البيولوجي للفرد المجرم
26	المحاضرة الثالثة: النظريات البيولوجية للجريمة قبل لمبروزو
33	المحاضرة الرابعة: النظريات البيولوجية للجريمة بعد لمبروزو
42	المحاضرة الخامسة: النظرية البيولوجية للجريمة لدى تشيزاري لمبروزو (2)
49	المحاضرة السادسة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأوروبية (1)
59	المحاضرة السابعة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأوروبية (2)
67	المحاضرة الثامنة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأمريكية (1)
76	المحاضرة التاسعة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأمريكية (2)
83	المحاضرة العاشرة: أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم (1)
91	المحاضرة الحادية عشرة: أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم (2)
98	المحاضرة الثانية عشرة: البيئة المدرسية والجريمة
105	المحاضرة الثالثة عشرة: بيئة العمل والجريمة
111	المحاضرة الرابعة عشرة: البيئة الترويحية والجريمة
116	خاتمة:
118	قائمة المراجع:

يعد علم الأنثروبولوجيا الجنائية من الحقول العلمية البينية التي نشأت عند تقاطع علم الإنسان وعلم الإجرام، حيث يسعى إلى دراسة الظاهرة الإجرامية بوصفها سلوكا إنسانيا مركبا لا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد معزول. ويهتم هذا التخصص بتحليل الجريمة في سياقها الكلي من خلال الربط بين التكوين البيولوجي للفرد وبنيته النفسية، وبين الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يتشكل داخله.

ينطلق هذا العلم من مسلّمة أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي ليس مجرد خرق للقاعدة القانونية، بل هو نتاج تفاعل ديناميكي بين خصائص الفرد وبيئته. ومن ثم، فإن فهم الجريمة يقتضي دراسة الإنسان باعتباره كائنا بيولوجيا واجتماعيا وثقافيا في آن واحد، وهو ما يميز المقاربة الأنثروبولوجية عن المقاربات القانونية الصرفة التي تركز على الفعل الجرمي دون التعمق في أسبابه البنيوية.

تاريخيا، ارتبط تطور الأنثروبولوجيا الجنائية بتحوّلات الفكر العلمي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، خاصة مع صعود النزعة الوضعية التي دعت إلى إخضاع الظواهر الإنسانية لمنهج علمي تجريبي قائم على الملاحظة والقياس والمقارنة. وفي هذا السياق، برزت إسهامات تشيزاري لمبروزو الذي حاول تفسير الجريمة من خلال الخصائص البيولوجية للمجرم، معتبرا أن هناك نمطا من الأفراد يولد باستعداد فطري نحو الانحراف. ورغم الطابع الحتمي الذي طبع أطروحته، فإنها شكلت منعطفًا أساسيا في نقل دراسة الجريمة من المجال الفلسفي إلى المجال العلمي.

غير أن التطور اللاحق لهذا العلم أظهر محدودية التفسير البيولوجي الصرف، حيث اتجه الباحثون إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تحليل الظاهرة الإجرامية. فقد أكّد إميل دوركايم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية عادية توجد في كل المجتمعات، وترتبط بدرجة التماسك الاجتماعي وبحالة التنظيم القيمي، خاصة في حالات الاختلال التي أطلق عليها

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

مفهوم "الأنومي". وبذلك انتقل الاهتمام من البحث في "طبيعة المجرم" إلى تحليل "شروط إنتاج الجريمة" داخل البناء الاجتماعي.

وفي السياق نفسه، أسهمت الأنثروبولوجيا الاجتماعية في توسيع مجال الدراسة من خلال التركيز على الثقافة باعتبارها إطاراً منظماً للسلوك. فالقيم والمعايير والعادات والتقاليد تحدد ما يُعدّ سلوكاً مقبولاً أو منحرفاً داخل كل مجتمع، وهو ما يعني أن تعريف الجريمة ذاته يخضع للنسبية الثقافية. وهذا ما يجعل دراسة الجريمة تستوجب فهماً عميقاً للأنساق الثقافية وأنماط العيش، خاصة في المجتمعات التقليدية والقروية التي تناولتها الدراسات الميدانية.

كما ساهمت المدرسة الأمريكية، خاصة مدرسة شيكاغو، في تطوير هذا الحقل من خلال التركيز على البيئة الحضرية وتحليل العلاقة بين الجريمة والتفكك الاجتماعي. وقد بيّنت هذه الدراسات أن التغيرات السريعة في البناء الحضري، والهجرة، والفقر، تؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي وارتفاع معدلات الانحراف، مما يعكس البعد البيئي في تفسير السلوك الإجرامي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن الأنثروبولوجيا الجنائية قد تطورت من مقارنة أحادية البعد إلى مقارنة تكاملية متعددة المستويات، تجمع بين التفسير البيولوجي والاجتماعي والثقافي. فهي لا تنظر إلى المجرم كحالة فردية معزولة، بل كنتاج لشبكة معقدة من العوامل المتداخلة التي تشمل الوراثة، والتنشئة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والبنية الثقافية.

وتتجلى أهمية هذا العلم في قدرته على تقديم فهم علمي معمق للظاهرة الإجرامية، بما يساهم في وضع سياسات وقائية وعلاجية أكثر فاعلية، تقوم على معالجة الأسباب الجذرية للجريمة بدل الاكتفاء بمظاهرها. كما يتيح هذا التخصص أدوات تحليلية تساعد الباحثين وصناع القرار على فهم التحولات الاجتماعية المعاصرة وانعكاساتها على أنماط الانحراف.

وعليه فإن دراسة الأنثروبولوجيا الجنائية لا تقتصر على الجانب النظري، بل تمتد إلى مجالات تطبيقية متعددة تشمل العدالة الجنائية والسياسات الاجتماعية، وبرامج الوقاية من الجريمة مما يجعلها من العلوم الأساسية لفهم الإنسان في علاقته بالمجتمع والقانون.

المحاضرة الأولى: مدخل عام إلى الأنثروبولوجيا الجنائية.

تدرج الأنثروبولوجيا الجنائية ضمن العلوم البينية التي تسعى إلى فهم الظاهرة الإجرامية في إطارها الإنساني الشامل، حيث تتجاوز التفسير القانوني الضيق للجريمة لتدرسها بوصفها سلوكا اجتماعيا ذا أبعاد متعددة ويقوم هذا الحقل على الربط بين معطيات علم الإنسان بمختلف فروعها، خاصة الأنثروبولوجيا البيولوجية والاجتماعية، وبين إسهامات علم الإجرام بهدف بناء تفسير علمي متكامل للسلوك الإجرامي.

أولا: تعريف الأنثروبولوجيا الجنائية

تعرف الأنثروبولوجيا الجنائية بأنها فرع متخصص من علم الإنسان يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية من خلال تحليل الخصائص التكوينية للفرد، سواء كانت بيولوجية أو نفسية، وربطها بالبناء الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه. ويعني ذلك أن هذا العلم لا يقتصر على وصف الجريمة كفعل قانوني، بل يسعى إلى تفسيرها باعتبارها نتاجا لتفاعل معقد بين بنية الفرد ومحيطه (نشأت، 2011، ص 15).

ومن هذا المنطلق، يتضح أن الأنثروبولوجيا الجنائية تقوم على دراسة "الإنسان المجرم" في كليته، حيث تشمل:

✚ التكوين العضوي والتشريحي والفيزيولوجي.

✚ الخصائص النفسية والعقلية.

✚ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحيطة.

وهو ما يجعلها تختلف عن علم الإجرام التقليدي الذي يركز غالبا على الجريمة كظاهرة عامة، في حين تهتم الأنثروبولوجيا الجنائية بالأسباب الفردية والتكوينية التي تدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة .

1. البعد المعرفي للتعريف:

يعكس هذا التعريف تحولا إستمولوجيا في دراسة الجريمة، حيث لم تعد تفسر بوصفها مجرد انحراف أخلاقي أو خرق للقانون، بل أصبحت تُفهم ضمن إطار علمي يدمج بين عدة مستويات تحليلية. فقد انتقل التفكير من التفسير المعياري إلى التفسير العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، وهو ما أكدته الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة (الجوهرى، 2002، ص 49).

كما أن هذا التحول ارتبط بتطور العلوم الإنسانية والطبيعية، خاصة في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت اتجاهات علمية حاولت تفسير السلوك الإجرامي بالاعتماد على معطيات علم الأحياء وعلم النفس، إلى جانب العوامل الاجتماعية.

2. البعد التكاملي في التعريف

تتميز الأنثروبولوجيا الجنائية بطابعها التكاملي إذ تقوم على الجمع بين عدة أبعاد تحليلية، أهمها:

➤ **البعد البيولوجي:** الذي يدرس الخصائص الجسدية والوراثية للفرد، مثل البنية التشريحية والاختلالات العصبية.

➤ **البعد النفسي:** الذي يهتم بدراسة الدوافع والاضطرابات النفسية المرتبطة بالسلوك الإجرامي.

➤ **البعد الاجتماعي:** الذي يركز على تأثير البيئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والعمل.

➤ **البعد الثقافي:** الذي يحدد المعايير والقيم التي من خلالها يتم تعريف الجريمة.

وقد أكدت بعض الدراسات الجامعية أن هذا التداخل بين الأبعاد هو ما يمنح الأنثروبولوجيا الجنائية قدرتها التفسيرية، لأنها لا تعزل السلوك الإجرامي عن سياقه العام .

3. التمييز بين الأنثروبولوجيا الجنائية والعلوم القريبة:

لفهم أدق لهذا التعريف ينبغي التمييز بين الأنثروبولوجيا الجنائية وبعض الحقول المجاورة:

✚ علم الإجرام: يدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية عامة من حيث أسبابها وانتشارها.

✚ القانون الجنائي: يحدد الأفعال المجرمة والعقوبات المرتبطة بها.

✚ علم النفس الجنائي: يركز على الدوافع النفسية للفرد المجرم.

أما الأنثروبولوجيا الجنائية، فتجمع بين هذه المقاربات من خلال التركيز على الإنسان في كليته، باعتباره نتاجا لتفاعل بيولوجي ونفسي واجتماعي.

4. البعد التاريخي للتعريف:

ارتبط ظهور هذا المفهوم بتطور المدرسة الوضعية في علم الإجرام، التي سعت إلى دراسة الجريمة دراسة علمية قائمة على الملاحظة. وقد ركزت هذه المدرسة في بدايتها على تفسير الجريمة من خلال الخصائص الجسدية للمجرم، قبل أن تتطور لاحقا لتشمل العوامل الاجتماعية والثقافية .

ومع تطور البحث العلمي، تم تجاوز التفسير الأحادي للجريمة، ليصبح التعريف الحديث للأنثروبولوجيا الجنائية قائما على التعددية التفسيرية، أي الجمع بين عدة عوامل في تفسير السلوك الإجرامي.

5. دلالات التعريف في البحث العلمي:

يكتسي هذا التعريف أهمية منهجية كبيرة، إذ يوجّه الباحث إلى:

✚ اعتماد مقارنة شمولية متعددة الأبعاد.

✚ تجنب التفسيرات الاختزالية للجريمة.

✚ الربط بين الفرد وبيئته في التحليل.

✚ استخدام مناهج علمية دقيقة مثل الملاحظة والدراسة الميدانية.

كما يسمح هذا التعريف بتوسيع مجال البحث ليشمل مختلف السياقات الثقافية والاجتماعية، خاصة في المجتمعات غير الغربية التي تتميز بخصوصيات ثقافية متميزة.

يتضح أن تعريف الأنثروبولوجيا الجنائية لم يعد يقتصر على كونه توصيفا لحقل علمي، بل أصبح يعكس تحولا عميقا في فهم الجريمة، حيث انتقل من التركيز على الفعل

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

الإجرامي إلى تحليل الإنسان المجرم في سياقه الشامل. وبذلك، فإن هذا العلم يمثل مقاربة تكاملية تفسر الجريمة باعتبارها نتيجة تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يمنحه قيمة علمية وتطبيقية كبيرة في دراسة الظواهر الإجرامية.

ثانياً: موضوع الأنثروبولوجيا الجنائية.

يتمثل موضوع الأنثروبولوجيا الجنائية في دراسة الإنسان المجرم باعتباره وحدة تحليل مركبة تتداخل فيها الأبعاد البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية. ولا يقتصر هذا العلم على دراسة الفعل الإجرامي في حد ذاته، بل يتجاوزه إلى تحليل الشروط التي تُنتج هذا الفعل داخل سياق إنساني شامل، الأمر الذي يمنحه طابعاً تفسيرياً عميقاً (نشأت، 2011، ص 31).

وينبني موضوع هذا العلم على فرضية أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي لا يصدر عن عامل منفرد، بل هو نتيجة تفاعل بنيوي بين خصائص الفرد والوسط الذي يعيش فيه. ومن ثم، فإن تحليل الجريمة يقتضي الجمع بين دراسة التكوين الداخلي للفرد وتحليل المحددات الخارجية التي تؤثر فيه.

1. البعد البيولوجي:

يركز هذا البعد على دراسة الخصائص الجسدية والوراثية للفرد، مثل البنية التشريحية، ووظائف الجهاز العصبي، والعوامل الجينية التي قد تسهم في تشكيل الاستعداد نحو السلوك المنحرف. وقد حاولت بعض الاتجاهات المبكرة في الأنثروبولوجيا الجنائية الربط بين صفات جسمية معينة والجريمة، إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد أن هذه العوامل لا تعمل بمعزل عن غيرها، بل تتفاعل مع البيئة الاجتماعية (مصباح، 2020، ص 18).

2. البعد النفسي:

يهتم هذا البعد بتحليل البناء النفسي للفرد بما في ذلك الدوافع والميول والاضطرابات النفسية التي قد تدفع إلى السلوك الإجرامي ويشمل ذلك دراسة الشخصية ومستوى التوافق

النفسي، وآليات التكيف مع الضغوط. وقد أظهرت الأبحاث أن بعض أنماط الشخصية، كالشخصية العدوانية أو المضطربة، قد تكون أكثر عرضة للانحراف (الجوهري، 2010، ص 121).

3. البعد الاجتماعي

يرتبط السلوك الإجرامي ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد. وتشمل هذه البيئة الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، ومؤسسات المجتمع المختلفة. فالتنشئة الاجتماعية غير السوية، والتفكك الأسري، وضعف الرقابة الاجتماعية، كلها عوامل تسهم في زيادة احتمالات الانحراف (الجوهري، 2002، ص 138).

4. البعد الثقافي

تمثل الثقافة الإطار المرجعي الذي يحدد القيم والمعايير الاجتماعية، وبالتالي يحدد ما يُعدّ سلوكاً مقبولاً أو منحرفاً. ويتميز هذا البعد بطابعه النسبي، حيث تختلف تعريفات الجريمة والانحراف باختلاف المجتمعات والثقافات. ومن هنا، فإن فهم الجريمة يقتضي تحليل الأنساق الثقافية السائدة (الفار، 1984، ص 75).

يتضح أن موضوع الأنثروبولوجيا الجنائية يتسم بالشمول والتكامل، حيث يجمع بين دراسة الفرد في ذاته ودراسته في سياقه الاجتماعي والثقافي، وهو ما يسمح بفهم أعمق وأكثر دقة للظاهرة الإجرامية.

ثالثاً: المفاهيم الأساسية في الأنثروبولوجيا الجنائية.

يرتكز التحليل في الأنثروبولوجيا الجنائية على مجموعة من المفاهيم النظرية التي تشكل أدوات تفسيرية لفهم السلوك الإجرامي، ومن أبرزها:

1. السلوك المنحرف:

يشير السلوك المنحرف إلى كل فعل أو تصرف يخرج عن القواعد والمعايير الاجتماعية السائدة. ويتميز هذا المفهوم بنسبيته، حيث يختلف تعريف الانحراف تبعاً للسياق

الثقافي والاجتماعي. فالسلوك الذي يُعدّ منحرفاً في مجتمع معين قد يكون مقبولاً في مجتمع آخر، وهو ما يعكس الطبيعة الاجتماعية للجريمة (الجوهري، 2002، ص 90).

2. الثقافة:

الثقافة هي مجموع القيم والعادات والتقاليد والمعايير التي توجه سلوك الأفراد داخل المجتمع. وتؤدي دوراً مركزياً في تشكيل التصورات المتعلقة بالجريمة والانحراف، إذ تحدد الحدود الفاصلة بين المقبول والمرفوض. كما تسهم في نقل هذه المعايير من جيل إلى آخر (الفار، 1984، ص 70).

3. التكيف الاجتماعي:

يشير التكيف الاجتماعي إلى قدرة الفرد على الاندماج في المجتمع والتوافق مع قواعده ومعاييره. وعندما يعجز الفرد عن تحقيق هذا التكيف نتيجة لضغوط اجتماعية أو اقتصادية، فقد يلجأ إلى سلوكيات منحرفة كآلية بديلة للتعبير أو التكيف (نشأت، 2011، ص 56).

4. الضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعي هو مجموعة الوسائل التي يستخدمها المجتمع لتنظيم سلوك الأفراد سواء كانت رسمية مثل القوانين أو غير رسمية مثل العادات والتقاليد. ويؤدي ضعف هذه الآليات إلى تفكك المعايير وزيادة معدلات الانحراف، خاصة في المجتمعات التي تشهد تحولات سريعة (مصباح، 2020، ص 27).

رابعاً: مناهج البحث في الأنثروبولوجيا الجنائية.

تعتمد الأنثروبولوجيا الجنائية على مقارنة منهجية متعددة الأدوات، تسمح بدراسة الظاهرة الإجرامية بشكل علمي دقيق، ومن أبرز هذه المناهج:

1. المنهج الوصفي:

يقوم على وصف الظواهر الإجرامية وتحليل خصائصها كما هي في الواقع، دون تدخل، ويهدف إلى تحديد الأنماط العامة للسلوك الإجرامي.

2. المنهج المقارن:

يعتمد على مقارنة الظواهر الإجرامية بين مجتمعات أو فئات مختلفة، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد العوامل المؤثرة في الجريمة.

3. المنهج الميداني

يرتكز على الملاحظة المباشرة والمعاشية داخل المجتمع، ويعد من أهم المناهج في الأنثروبولوجيا، لأنه يسمح بفهم السلوك في سياقه الطبيعي (الفار، 1984، ص 92).

4. المنهج التاريخي:

يهتم بدراسة تطور الظاهرة الإجرامية عبر الزمن وتحليل التغيرات التي طرأت عليها في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

أهمية التكامل المنهجي:

تكمن قوة الأنثروبولوجيا الجنائية في اعتمادها على تكامل هذه المناهج، مما يسمح بتقديم تحليل شامل متعدد الأبعاد، يتجاوز التفسيرات الجزئية أو الاختزالية.

إن موضوع الأنثروبولوجيا الجنائية ومفاهيمها ومناهجها تشكل منظومة معرفية متكاملة تهدف إلى فهم الجريمة باعتبارها ظاهرة إنسانية معقدة. ويظهر من خلال هذا العرض أن هذا العلم يعتمد على مقارنة شمولية تربط بين الفرد وبيئته، وتستند إلى أدوات منهجية متعددة، مما يمنحه قدرة تفسيرية عالية في تحليل الظواهر الإجرامية.

خامسا: أهمية الأنثروبولوجيا الجنائية.

تتجلى أهمية الأنثروبولوجيا الجنائية في كونها تقدم مقارنة علمية شاملة لفهم الظاهرة الإجرامية حيث لا تكتفي بوصف الجريمة أو تصنيفها، بل تسعى إلى تحليل أسبابها العميقة في ضوء التفاعل بين الفرد وبيئته. وتبرز هذه الأهمية عبر مستويات مترابطة:

1. الأهمية العلمية:

يسهم هذا العلم في تطوير المعرفة العلمية بالسلوك الإجرامي من خلال الانتقال من التفسيرات الانطباعية أو الأخلاقية إلى تفسيرات قائمة على أسس تجريبية ومنهجية فهو

يعتمد على الملاحظة والتحليل والمقارنة، مما يتيح بناء نماذج تفسيرية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار تعددية العوامل المؤثرة في الجريمة.

كما مكن هذا التخصص من تجاوز الطرح الأحادي الذي يفسر الجريمة بعامل واحد، ليؤسس لفهم تكاملي يجمع بين البيولوجي والنفسي والاجتماعي، وهو ما يعزز من دقة التحليل العلمي (نشأت، 2011، ص 102).

2. الأهمية المنهجية

تتمثل في إسهام الأنثروبولوجيا الجنائية في تطوير أدوات البحث العلمي في دراسة الجريمة حيث توظف مناهج متعددة مثل المنهج الميداني والمقارن والتاريخي ويسمح هذا التنوع المنهجي بفهم الظاهرة الإجرامية في سياقاتها الواقعية، بعيدا عن التعميمات المجردة. كما يساهم هذا العلم في ترسيخ المقاربة متعددة التخصصات، التي أصبحت سمة أساسية في الدراسات المعاصرة (الجوهري، 2002، ص 160).

3. الأهمية التطبيقية:

تكتسي الأنثروبولوجيا الجنائية أهمية عملية كبيرة إذ تسهم في توجيه السياسات الجنائية نحو تبني استراتيجيات وقائية قائمة على معالجة الأسباب البنيوية للجريمة، مثل الفقر والتهميش والتفكك الأسري بدل الاقتصار على العقاب.

كما تساعد نتائج هذا العلم في:

❖ تصميم برامج إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للمجرمين.

❖ تطوير أساليب التحقيق الجنائي من خلال فهم خصائص السلوك الإجرامي.

❖ تحسين أداء المؤسسات الأمنية والقضائية.

وهو ما يعكس انتقال الفكر الجنائي من منطلق الردع إلى منطلق الوقاية (مصباح، 2020، ص 41).

4. الأهمية الاجتماعية:

يسهم هذا العلم في فهم التحولات الاجتماعية المعاصرة وتأثيرها في أنماط الجريمة، خاصة في ظل التغيرات المرتبطة بالتحضر والعولمة والتطور التكنولوجي. فهذه التحولات أدت إلى ظهور أشكال جديدة من الجريمة، مما يتطلب أدوات تحليلية متجددة.

كما يساعد في تفسير ظواهر مثل:

❖ تفكك الروابط الاجتماعية.

❖ ضعف الضبط الاجتماعي.

❖ تغير القيم والمعايير.

وهو ما يجعل الأنثروبولوجيا الجنائية أداة لفهم العلاقة الديناميكية بين التغير الاجتماعي والسلوك الإجرامي (الفار، 1984، ص 101).

5. الأهمية الوقائية:

من أبرز إسهامات هذا العلم دوره في الوقاية من الجريمة، حيث يركز على الكشف المبكر عن العوامل المؤدية إلى الانحراف، والعمل على معالجتها قبل تحولها إلى سلوك إجرامي فعلي. ويشمل ذلك:

❖ دعم التنشئة الاجتماعية السليمة.

❖ تعزيز دور المؤسسات التربوية.

❖ تقوية آليات الضبط الاجتماعي.

وبذلك، يسهم هذا العلم في بناء مقاربة استباقية للحد من الجريمة.

تتجسد أهمية الأنثروبولوجيا الجنائية في قدرتها على الجمع بين التحليل العلمي والتطبيق العملي، مما يجعلها أداة فعالة لفهم الظاهرة الإجرامية والتعامل معها بشكل شامل ومتوازن.

سادسا: علاقة الأنثروبولوجيا الجنائية بالعلوم الأخرى.

تتميز الأنثروبولوجيا الجنائية بطابعها البيني حيث تتقاطع مع عدة علوم إنسانية وطبيعية، وهو ما يعزز من قدرتها التفسيرية ويوسع من مجال تطبيقها.

1. علاقتها بعلم الاجتماع:

ترتبط الأنثروبولوجيا الجنائية ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع خاصة في دراسة البناء الاجتماعي وتأثيره في السلوك الإجرامي فكلما العلمين يهتمان بتحليل الظواهر الاجتماعية، غير أن الأنثروبولوجيا تركز على البعد الثقافي والتكويني للفرد. وقد أسهمت النظريات السوسيولوجية، خاصة عند إميل دوركايم في توضيح العلاقة بين الجريمة والتفكك الاجتماعي، مما أثر في تطور الأنثروبولوجيا الجنائية (الجوهرية، 2002، ص 175).

2. علاقتها بعلم النفس:

تستفيد الأنثروبولوجيا الجنائية من علم النفس في تحليل الدوافع الداخلية للسلوك الإجرامي، مثل العدوانية والقلق والاضطرابات الشخصية. ويساعد هذا التكامل في فهم البعد النفسي للانحراف، خاصة فيما يتعلق بتفسير السلوك الفردي. كما يعتمد هذا التخصص على مفاهيم نفسية مثل:

❖ الصراع النفسي.

❖ الإحباط .

❖ آليات الدفاع.

وهو ما يعزز من دقة التحليل (نشأت، 2011، ص 119).

3. علاقتها بالقانون الجنائي:

يرتبط هذا العلم بالقانون الجنائي من حيث تحديد الأفعال التي تُعدّ جرائم والعقوبات المقررة لها. غير أن الأنثروبولوجيا الجنائية تسعى إلى تجاوز الجانب التشريعي نحو فهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب هذه الأفعال.

وبذلك، فهي تكمل القانون الجنائي من خلال تقديم تفسير علمي للسلوك الإجرامي، مما يساعد في تطوير السياسات الجنائية.

4. علاقتها بعلم الأحياء:

تستمد الأنثروبولوجيا الجنائية بعض مفاهيمها من علم الأحياء، خاصة فيما يتعلق بدراسة الوراثة ووظائف الجهاز العصبي. وقد ساهمت هذه المعطيات في تفسير بعض الاستعدادات البيولوجية للسلوك الإجرامي.

إلا أن الاتجاهات الحديثة تؤكد ضرورة عدم اختزال الجريمة في بعدها البيولوجي، بل فهمها في إطار تفاعل معقد مع العوامل الاجتماعية.

5. الطابع البيئي للعلم:

إن تعدد هذه العلاقات يؤكد أن الأنثروبولوجيا الجنائية علم تكاملي يقوم على توظيف معارف متعددة لفهم ظاهرة معقدة وهذا الطابع البيئي هو الذي يمنحه قوة تفسيرية وقدرة على مواكبة التحولات الاجتماعية.

تكشف أهمية الأنثروبولوجيا الجنائية وعلاقتها بالعلوم الأخرى عن كونها إطارا معرفيا متكاملًا يجمع بين التحليل العلمي والتطبيق العملي فهي لا تكتفي بفهم الجريمة، بل تسهم في تفسيرها والوقاية منها، من خلال مقارنة شمولية تربط بين الفرد والمجتمع في سياق تفاعلي ديناميكي.

المحاضرة الثانية: التكوين البيولوجي للفرد المجرم.

يمثل التكوين البيولوجي أحد المحاور الأساسية في دراسة السلوك الإجرامي داخل الأنثروبولوجيا الجنائية، حيث ينطلق من فرضية أن بعض الخصائص العضوية والفسولوجية قد تسهم في تشكيل الاستعداد نحو الانحراف غير أن هذا الطرح لا يعني الحتمية البيولوجية، بل يفترض وجود قابلية أو استعداد يتفاعل مع البيئة الاجتماعية لينتج السلوك الإجرامي.

أولاً: مفهوم التكوين البيولوجي.

يقصد بالتكوين البيولوجي مجموع الخصائص العضوية والوراثية والفيزيولوجية التي تميز الفرد، والتي تتشكل منذ مرحلة التكوين الجنيني وتستمر في التطور عبر مراحل النمو

المختلفة. ولا يقتصر هذا المفهوم على الجانب الشكلي أو الجسدي، بل يشمل كذلك الوظائف الحيوية التي تؤثر في السلوك الإنساني.

ويتضمن التكوين البيولوجي ثلاثة مستويات مترابطة:

1. المستوى التشريحي (البنية الجسدية):

يشمل الخصائص المورفولوجية للفرد مثل شكل الجسم، وبنية العظام، والملامح العامة. وقد حاولت بعض الاتجاهات الكلاسيكية الربط بين هذه الخصائص والسلوك الإجرامي، غير أن الدراسات الحديثة تعتبرها مؤشرات غير حاسمة، ولا يمكن اعتمادها بمعزل عن باقي العوامل (نشأت، 2011، ص 78).

2. المستوى الوراثي والجيني:

يرتبط هذا المستوى بالجينات التي يحملها الفرد والتي قد تتقل بعض السمات البيولوجية أو الاستعدادات السلوكية وقد أظهرت أبحاث حديثة أن الجينات لا تحدد السلوك بشكل مباشر، بل تؤثر في بعض الخصائص مثل مستوى الاندفاع أو العدوانية، وهي عوامل قد ترتبط بالسلوك الإجرامي في ظروف معينة (بن يطو، 2023، ص 112).

3. المستوى الفيزيولوجي (الوظيفي):

يشمل وظائف الأجهزة الحيوية خاصة:

❖ الجهاز العصبي المركزي ودوره في التحكم في السلوك والانفعالات.

❖ الجهاز الهرموني وتأثيره في التوازن الانفعالي.

❖ التفاعلات الكيميائية داخل الدماغ.

وقد بينت الدراسات أن الاختلال في هذه الوظائف قد يؤدي إلى ضعف الضبط الذاتي أو زيادة السلوك العدواني (مصباح، 2020، ص 22).

خلاصة المفهوم:

يتضح أن التكوين البيولوجي يمثل محددًا داخليًا مهمًا للسلوك، لكنه لا يعمل في فراغ، بل يتفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية، وهو ما يؤكد الطابع غير الحتمي للعوامل البيولوجية.

ثانياً: الوراثة والسلوك الإجرامي.

تعد العلاقة بين الوراثة والسلوك الإجرامي من أكثر القضايا إثارة للنقاش في علم الإجرام والأنثروبولوجيا الجنائية، نظراً لتعقيدها وتشابكها مع عوامل أخرى.

1. الاتجاه الحتمي:

يرى هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي ذو أساس وراثي وأن بعض الأفراد يولدون باستعداد فطري نحو الجريمة وقد تأثر هذا الطرح بأعمال المدرسة الوضعية التي حاولت تفسير الجريمة بالاعتماد على الخصائص البيولوجية. إلا أن هذا الاتجاه تعرّض لانتقادات شديدة بسبب:

- ❖ اعتماده على التعميم.
- ❖ إهماله لدور البيئة.
- ❖ طابعه الاختزالي.

2. الاتجاه الرافض:

ينكر هذا الاتجاه وجود أي دور للوراثة في تفسير الجريمة، ويرى أن السلوك الإجرامي مكتسب بالكامل من خلال التنشئة الاجتماعية والظروف البيئية. ورغم أهمية هذا الطرح في إبراز دور المجتمع، إلا أنه بدوره يتسم بالمبالغة في إقصاء العوامل البيولوجية.

3. الاتجاه التكاملي (المعاصر):

يعد هذا الاتجاه الأكثر قبولاً في الدراسات الحديثة، حيث يقوم على فكرة أن الوراثة لا تنقل الجريمة كفعل، بل تنتقل استعداداً أو قابلية قد تتحول إلى سلوك إجرامي في ظل ظروف بيئية معينة.

بمعنى أن:

❖ الجينات قد تؤثر في بعض السمات مثل الاندفاع أو ضعف التحكم.

❖ البيئة هي التي تحدد ما إذا كان هذا الاستعداد سيتحول إلى سلوك فعلي.

وقد أكدت دراسات التوائم والتبني أن هناك ارتباطا نسبيا بين الوراثة والانحراف، لكنه ارتباط مشروط بعوامل بيئية (عبد القادر رزاق، 2020، ص 67).

ثالثا: الأدلة العلمية على العلاقة بين الوراثة والجريمة.

اعتمد الباحثون على عدة أساليب لدراسة هذه العلاقة، من أبرزها:

1. دراسات التوائم:

أظهرت أن التوائم المتطابقة (الذين يشتركون في نفس الجينات) قد يظهرون تشابها أكبر في السلوك الإجرامي مقارنة بالتوائم غير المتطابقة، وهو ما يشير إلى وجود عامل وراثي.

2. دراسات التبني:

بينت أن الأطفال الذين نشأوا بعيدا عن أسرهم البيولوجية قد يحتفظون ببعض السمات المرتبطة بأبائهم الأصليين مما يدل على وجود تأثير وراثي.

3. الدراسات الأسرية.

أظهرت أن الجريمة قد تتكرر داخل بعض الأسر، لكن هذا التكرار لا يمكن تفسيره بالوراثة فقط، بل أيضا بالتنشئة الاجتماعية المشتركة (مصباح، 2020، ص 25).

رابعا: التفاعل بين الوراثة والبيئة.

تؤكد الاتجاهات الحديثة أن العلاقة بين الوراثة والجريمة هي علاقة تفاعلية، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ويعبر عن ذلك بمفهوم:

$$\text{"الاستعداد + البيئة = السلوك"}$$

فالفرد قد يحمل استعدادا بيولوجيا، لكن:

❖ إذا نشأ في بيئة مستقرة قد لا ينحرف.

❖ وإذا نشأ في بيئة مضطربة قد يتحول هذا الاستعداد إلى سلوك إجرامي.

وهذا ما يفسر اختلاف السلوك بين أفراد يمتلكون نفس الخصائص البيولوجية.

خامسا: نقد الطرح الوراثي.

رغم أهمية الدراسات الوراثية، إلا أنها تواجه عدة انتقادات:

❖ صعوبة عزل العامل الوراثي عن البيئي.

❖ محدودية العينات في بعض الدراسات.

❖ تعقيد السلوك الإنساني الذي لا يمكن اختزاله في عامل واحد.

لذلك، تتجه الدراسات الحديثة إلى تبني مقاربة متعددة العوامل تدمج بين البيولوجي والاجتماعي (بن يطو، 2023، ص 119).

يتضح أن التكوين البيولوجي خاصة الوراثة يلعب دورا مهما في تفسير السلوك الإجرامي، لكنه لا يشكل سببا حتميا له فالعوامل الوراثية تهيئ الفرد وتمنحه استعدادا معيناً في حين تحدد البيئة الاجتماعية ما إذا كان هذا الاستعداد سيتحول إلى سلوك إجرامي أم لا وبذلك فإن الفهم العلمي الدقيق للجريمة يقتضي تبني مقاربة تكاملية ترفض التفسير الأحادي وتؤكد على التفاعل بين مختلف العوامل.

ثالثا: الجهاز العصبي والسلوك الإجرامي

يعد الجهاز العصبي الإطار الوظيفي المركزي الذي ينظم السلوك الإنساني إذ يتحكم في العمليات الإدراكية والانفعالية، واتخاذ القرار ومن هذا المنطلق أولت الأنثروبولوجيا الجنائية أهمية كبيرة لدراسة العلاقة بين اضطرابات الجهاز العصبي والسلوك الإجرامي، باعتبار أن أي خلل في هذا الجهاز قد ينعكس مباشرة على أنماط السلوك.

1. دور الدماغ في تنظيم السلوك:

تُظهر الدراسات العصبية أن الدماغ خاصة القشرة الجبهية الأمامية يلعب دورا أساسيا في:

❖ ضبط الانفعالات.

❖ التحكم في الاندفاع.

❖ اتخاذ القرارات الأخلاقية.

وقد بينت الأبحاث أن ضعف نشاط هذه المنطقة يرتبط بزيادة السلوك العدواني والاندفاعي، وهو ما قد يفسر بعض أنماط الجريمة (مصباح، 2020، ص 29).

2. الاختلالات العصبية والانحراف:

تشير الأدبيات إلى أن بعض الاضطرابات العصبية قد تؤثر في السلوك، مثل:

❖ اضطرابات الانتباه وفرط الحركة.

❖ إصابات الدماغ الناتجة عن الحوادث.

❖ خلل التوازن الكيميائي العصبي.

وهذه الحالات قد تؤدي إلى ضعف القدرة على التحكم في السلوك أو التمييز بين الصواب والخطأ، مما يزيد من احتمالية الانحراف (نشأت، 2011، ص 83).

3. الإصابات الدماغية:

أظهرت دراسات طبية أن الأفراد الذين تعرضوا لإصابات في الدماغ، خاصة في المناطق المسؤولة عن التحكم السلوكي، قد يظهرون ميولا عدوانية أو سلوكيات غير منضبطة. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ليست حتمية، بل تعتمد على عوامل أخرى مرافقة.

يتبين أن الجهاز العصبي يشكل عاملا مهما في تفسير السلوك الإجرامي، غير أن تأثيره يظل مشروطا بتفاعله مع البيئة النفسية والاجتماعية.

رابعا: العوامل الهرمونية والفيزيولوجية.

تمثل العوامل الهرمونية والفيزيولوجية جزءا من التكوين البيولوجي الذي قد يؤثر في السلوك الإنساني من خلال تنظيم الانفعالات والدوافع.

1. تأثير الهرمونات في السلوك:

تشير بعض الدراسات إلى أن:

❖ ارتفاع مستويات بعض الهرمونات المرتبطة بالإثارة قد يزيد من السلوك العدواني.

- ❖ اضطرابات الغدد الصماء قد تؤثر في التوازن الانفعالي.
 - ❖ التغيرات الهرمونية خلال مراحل النمو قد تؤدي إلى سلوكيات غير مستقرة.
- غير أن هذه التأثيرات تظل احتمالية وليست حتمية (بن يطو، 2023، ص 121).

2.التوازن الكيميائي للدماغ:

يلعب التوازن الكيميائي داخل الدماغ دورا مهما في تنظيم المزاج والسلوك، حيث تؤثر

بعض النواقل العصبية في:

❖ الاستجابة للضغوط.

❖ التحكم في العدوانية.

❖ القدرة على اتخاذ القرار.

وأي اختلال في هذا التوازن قد يؤدي إلى اضطرابات سلوكية قد ترتبط بالانحراف (بوسنة، 2018، ص 144).

تسهم العوامل الهرمونية والفيزيولوجية في تهيئة الفرد لأنماط سلوكية معينة، لكنها لا تُنتج الجريمة بشكل مباشر، بل تعمل ضمن منظومة تفاعلية مع عوامل أخرى.

خامسا: نقد التفسير البيولوجي.

رغم الإسهامات المهمة للتفسير البيولوجي في فهم السلوك الإجرامي، إلا أنه واجه انتقادات علمية متعددة أدت إلى مراجعته:

1.الطابع الحتمي:

يفترض التفسير البيولوجي الكلاسيكي أن الجريمة نتيجة حتمية لعوامل وراثية أو عضوية، وهو طرح لم تؤكد الدراسات الحديثة التي أثبتت مرونة السلوك الإنساني وقابليته للتغير.

2. إهمال العوامل الاجتماعية:

يركز هذا التفسير على الفرد ويهمل دور البيئة، مثل:

❖ التنشئة الاجتماعية.

❖ الفقر والبطالة.

❖ التفكك الأسري.

وهي عوامل ثبت تأثيرها الكبير في السلوك الإجرامي (الجوهري، 2002، ص 182).

3. محدودية الدراسات:

تعتمد بعض الدراسات البيولوجية على عينات ضيقة أو حالات خاصة مما يضعف إمكانية تعميم نتائجها على جميع المجتمعات.

4. الاختزال العلمي:

يقع التفسير البيولوجي في اختزال الظاهرة الإجرامية في عامل واحد، رغم أنها ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد.

أدت هذه الانتقادات إلى تجاوز التفسير البيولوجي الصرف، والانتقال نحو مقاربات أكثر شمولية.

سادسا: الاتجاه المعاصر في تفسير التكوين البيولوجي.

تتبنى الدراسات الحديثة في الأنثروبولوجيا الجنائية مقاربة تكاملية تقوم على تفسير الجريمة من خلال تفاعل عدة عوامل.

1. منطقتي التفاعل:

يقوم الاتجاه المعاصر على المعادلة التالية:

❖ العوامل البيولوجية توفر الاستعداد.

❖ العوامل النفسية تحدد الاتجاه.

❖ العوامل الاجتماعية تفعل السلوك.

وهذا يعني أن الجريمة لا تنتج عن عامل واحد، بل عن تفاعل ديناميكي بين هذه العوامل (رزاق، 2020، ص 73).

2. التكامل بين الداخلي والخارجي:

تشير الدراسات الحديثة إلى أن:

❖ العوامل الداخلية مثل الوراثة والجهاز العصبي تمثل قاعدة أولية.

❖ العوامل الخارجية مثل البيئة الاجتماعية تحدد مسار السلوك.

ولا يمكن فهم الجريمة إلا من خلال الجمع بين هذين البعدين.

3. أهمية هذا الاتجاه:

يسمح هذا التصور بـ:

- ❖ تقديم تفسير أكثر واقعية ودقة.
- ❖ تجنب التعميمات الحتمية.
- ❖ بناء سياسات وقائية شاملة.

خلاصة الاتجاه:

يمثل الاتجاه التكاملي تطورا نوعيا في دراسة الجريمة، حيث يعكس فهما علميا متقدما يقوم على التعددية والتفاعل.

يتضح أن التكوين البيولوجي بما يشمله من عوامل عصبية وهرمونية وفيزيولوجية، يلعب دورا مهما في تفسير السلوك الإجرامي لكنه لا يشكل سببا حتميا له فهذه العوامل تهيئ الفرد وتؤثر في استجاباته، لكنها لا تتحول إلى سلوك إجرامي إلا في إطار تفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية.

وبذلك، فإن الأنثروبولوجيا الجنائية تعتمد مقارنة تكاملية ترفض الاختزال، وتؤكد أن الجريمة ظاهرة معقدة ناتجة عن تفاعل مستمر بين الطبيعة البيولوجية للفرد والظروف التي يعيش فيها.

المحاضرة الثالثة: النظريات البيولوجية للجريمة قبل لمبروزو.

تمثل النظريات البيولوجية السابقة لظهور تشيزاري لمبروزو مرحلة أولية في تطور التفكير العلمي حول الجريمة، حيث سعت إلى تفسير السلوك الإجرامي بالاعتماد على الخصائص الطبيعية للفرد، خاصة الجسدية منها وقد جاءت هذه المحاولات في سياق تاريخي كان يغلب عليه الطابع الفلسفي والانطباعي، قبل أن تتبلور المناهج العلمية الحديثة.

أولا: الإطار العام لهذه النظريات.

انبثقت النظريات البيولوجية السابقة لمرحلة تشيزاري لمبروزو ضمن سياق فكري كان يهيمن عليه الاعتقاد بوجود تطابق بين المظهر الخارجي والجوهر الداخلي للإنسان. وقد

تأثر هذا التصور بامتدادات فلسفية قديمة، خاصة في الفكر اليوناني، حيث اعتُبر الجسد مرآة للنفس.

وفي هذا الإطار، ساد افتراض مفاده أن السمات الجسدية، ولا سيما ملامح الوجه وشكل الجمجمة، يمكن أن تعكس الخصائص النفسية والأخلاقية للفرد، بما في ذلك الميل إلى الانحراف. غير أن هذه الفرضيات لم تستند إلى منهجية علمية قائمة على التجريب، بل اعتمدت على الملاحظة العامة والتأمل، مما جعلها أقرب إلى التفسير الفلسفي منها إلى التفسير العلمي (الجوهري، 2010، ص 112).

كما ارتبط هذا التوجه بمحاولة مبكرة للإجابة عن إشكالية محورية في علم الإجرام: هل يمكن تحديد المجرم سلفاً من خلال مظهره الجسدي؟

وقد شكل هذا السؤال نقطة انطلاق لسلسلة من المحاولات التفسيرية التي سعت إلى "تشخيص" الجريمة من خلال الجسد، وهو ما يعكس الطابع الاختزالي لهذه المرحلة (بوسنة، 2018، ص 97).

ثانياً: علم الفراسة (Physiognomy):

يُعد علم الفراسة من أقدم الاتجاهات التي حاولت الربط بين الخصائص الجسدية والسلوك الإنساني، حيث يفترض وجود علاقة مباشرة بين ملامح الوجه والصفات النفسية.

1. الأسس النظرية لعلم الفراسة:

يقوم هذا الاتجاه على مجموعة من المسلّمات، أبرزها:

❖ أن الوجه يعكس البنية النفسية للفرد.

❖ أن ملامح معينة (كحدة النظرة أو اتساع الجبهة) تدل على صفات أخلاقية

محددة.

❖ أن الانحراف يمكن التعرف عليه من خلال تعبيرات الوجه.

وقد تم توظيف هذه الأفكار في تفسير السلوك الإجرامي، حيث اعتُبر أن المجرم يحمل "علامات ظاهرية" يمكن تمييزها.

2. رواد علم الفراسة:

من أبرز ممثلي هذا الاتجاه:

❖ يوهان كاسبر لافاتير الذي أكد أن ملامح الوجه تعكس الصفات الأخلاقية والنفسية.

❖ فرانز جوزيف غال الذي طور هذه الفكرة وربطها بوظائف الدماغ.

وقد ساهمت أعمال هؤلاء في نشر الاعتقاد بإمكانية "قراءة" الشخصية من خلال المظهر الخارجي.

3. نقد علم الفراسة:

رغم انتشار هذا الاتجاه، إلا أنه تعرض لانتقادات علمية حادة، منها:

❖ اعتماده على التفسير الذاتي والانطباعي.

❖ غياب الأدلة التجريبية.

❖ تأثره بالأحكام المسبقة.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن ملامح الوجه لا يمكن أن تكون مؤشرا موثوقا للسلوك الإجرامي (مصباح، 2020، ص 34).

ثالثا: نظرية فراسة الدماغ (Phrenology).

تمثل هذه النظرية محاولة لتطوير علم الفراسة وإضفاء طابع "علمي" عليه، من خلال ربط السلوك بوظائف الدماغ.

1. الأسس النظرية:

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات:

❖ أن الدماغ يتكون من مناطق متخصصة لكل وظيفة نفسية.

❖ أن تطور هذه المناطق يؤدي إلى بروز أجزاء معينة من الجمجمة.

❖ أن هذه البروزات يمكن قياسها لتحديد سمات الشخصية.

وقد اعتُبر أن بعض هذه المناطق مسؤولة عن النزعات العدوانية أو الإجرامية.

2. الإسهامات العلمية:

رغم الطابع غير الدقيق لهذه النظرية، إلا أنها قدمت إسهامات مهمة، منها:

❖ لفت الانتباه إلى أهمية الدماغ في تفسير السلوك.

❖ التأسيس لفكرة التخصص الوظيفي داخل الدماغ.

❖ تمهيد الطريق لظهور علم الأعصاب الحديث.

وقد اعتُبرت خطوة انتقالية من التفسير الفلسفي إلى التفسير البيولوجي للسلوك (نشأت،

2011، ص 65).

3. حدود النظرية:

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، أبرزها:

❖ عدم دقة الربط بين شكل الجمجمة ووظائف الدماغ.

❖ غياب المنهج التجريبي.

❖ التبسيط المفرط للسلوك الإنساني.

وقد تم التخلي عنها لاحقا مع تطور العلوم العصبية الحديثة.

يتضح من خلال هذه الاتجاهات أن المرحلة السابقة لظهور لمبروزو كانت تتميز بمحاولات أولية لتفسير الجريمة اعتمادا على الجسد، لكنها افتقرت إلى الصرامة العلمية. ومع ذلك، فإن هذه النظريات لعبت دورا مهما في:

❖ توجيه الاهتمام نحو دراسة الإنسان المجرم.

❖ إثارة التساؤلات حول العلاقة بين البيولوجيا والسلوك.

❖ التمهيد لظهور الاتجاه العلمي في علم الإجرام.

رابعا: الاتجاهات التشريحية المبكرة.

إلى جانب علم الفراسة ظهرت اتجاهات تشريحية مبكرة سعت إلى تفسير السلوك

الإجرامي من خلال دراسة الجسم الإنساني في كليته، وليس فقط ملامح الوجه أو الجمجمة

وقد انطلقت هذه الاتجاهات من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين التكوين الجسدي للفرد وبعض السمات السلوكية، خاصة تلك المرتبطة بالعنف والانحراف.

1. مضمون الاتجاه التشريحي:

ركز هذا الاتجاه على الربط بين:

- ❖ البنية الجسدية العامة مثل القوة البدنية والطول والوزن.
- ❖ الخصائص المورفولوجية كلامح الوجه وشكل الأطراف.
- ❖ المؤشرات الفيزيائية المرتبطة بالصحة أو التشوه.

وقد افترض بعض الباحثين أن:

- ❖ الأفراد ذوي البنية القوية والعضلية أكثر ميلا إلى السلوك العدواني.
- ❖ بعض التشوهات الخلقية أو الاختلالات الجسدية قد تعكس خلافا في التكوين العام للفرد، بما في ذلك سلوكه.

كما حاولت بعض الدراسات المبكرة الربط بين "الانحراف" ووجود سمات جسدية غير مألوفة، معتبرة أن الاختلاف الجسدي قد يكون مؤشرا على الاختلاف السلوكي (الطراونة، 2019، ص 88).

2. الخلفية الفكرية.

تأثرت هذه الاتجاهات بعدة عوامل:

- ❖ الطب التقليدي الذي ربط بين التكوين الجسدي والطباع.
 - ❖ الفكر البيولوجي المبكر الذي سعى لتصنيف الأفراد.
 - ❖ محاولات فهم "الاختلاف" بين الأفراد في ضوء السمات الظاهرة.
- إلا أن هذه الطروحات بقيت في إطار الملاحظة العامة دون تأسيس تجريبي.

3. حدود الاتجاه التشريحي:

رغم محاولته تقديم تفسير أوسع من الفراسة، إلا أن هذا الاتجاه:

- ❖ افتقر إلى منهجية علمية دقيقة.

❖ لم يعتمد على عينات ممثلة.

❖ تجاهل التفاعل بين الجسد والبيئة.

وقد أكدت الدراسات الحديثة أن العلاقة بين التكوين الجسدي والسلوك الإجرامي ليست علاقة سببية مباشرة، بل علاقة معقدة تتوسطها عوامل نفسية واجتماعية (عبد الله، 2021، ص 134).

النظريات البيولوجية للجريمة قبل لمبروزو

خصائص النظريات	
العنصر	التوضيح الأكاديمي
الطابع الوصفي السطحي	اعتمدت هذه النظريات على ملاحظة المظاهر الخارجية دون التعمق في تفسير الأسباب الداخلية للسلوك، مما جعلها أقرب إلى الوصف منها إلى التحليل العلمي.
النزعة الاختزالية	اختزلت الظاهرة الإجرامية في عامل واحد هو التكوين الجسدي، متجاهلة التفاعل بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية.
الطابع الانطباعي	استندت إلى أحكام ذاتية وتأويلات غير قابلة للتحقق، مما أفقدها الدقة والموضوعية العلمية.
غياب المنهج التجريبي	لم تعتمد على أدوات قياس أو دراسات إحصائية، بل على ملاحظات فردية محدودة وغير ممثلة.
إهمال البعد الاجتماعي والثقافي	تجاهلت تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية رغم دورها الحاسم في تشكيل السلوك الإجرامي.
الطابع التصنيفي	سعت إلى تصنيف الأفراد بناء على مظهرهم الخارجي، مما أدى إلى تعميمات غير دقيقة (الزبيدي، 2020، ص 59).
نقد النظريات	

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

ضعف الأساس العلمي	افتقرت إلى أدلة تجريبية تثبت العلاقة بين الخصائص الجسدية والسلوك الإجرامي، مما جعلها غير قابلة للتحقق.
التعميم المفرط	عمّت نتائج مستخلصة من حالات محدودة على جميع الأفراد، وهو ما يتعارض مع مبادئ البحث العلمي.
التحيز الثقافي	تأثرت بصور نمطية حول المجرم، وربطت الانحراف بسمات قد تكون ثقافية وليست علمية.
إهمال العوامل البيئية	أغفلت دور التنشئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي.
التبسيط المخل	اختزلت ظاهرة معقدة في مؤشرات سطحية، مما لا يعكس حقيقة السلوك الإنساني (العاني، 2022، ص 101).
التمهيد للمدرسة الوضعية	مهّدت لظهور المدرسة الوضعية التي اعتمدت المنهج العلمي في دراسة الجريمة، خاصة مع تشيزاري لمبروزو.
إثارة التساؤل العلمي	طرحت إشكالية العلاقة بين البيولوجيا والسلوك، والتي لا تزال محور اهتمام في الدراسات الحديثة.
الانتقال من التفسير الأخلاقي إلى العلمي	ساهمت في تجاوز التفسيرات التقليدية للجريمة نحو مقاربة علمية أكثر موضوعية.
توجيه البحث نحو الإنسان	جعلت الفرد المجرم موضوعاً للدراسة والتحليل بدل الاقتصار على الفعل الإجرامي.
فتح المجال للتخصص	أسهمت في ظهور تخصصات علمية مثل الأنثروبولوجيا الجنائية وعلم الإجرام (الشرعة، 2021، ص 76).

يوضح هذا الجدول أن هذه النظريات، رغم ضعفها المنهجي، شكلت مرحلة انتقالية مهمة في تطور الفكر الجنائي، حيث انتقل الاهتمام من التفسير الأخلاقي إلى محاولة بناء تفسير علمي وهو ما سيبلغ ذروته لاحقا مع المدرسة الوضعية.

المحاضرة الرابعة: النظريات البيولوجية للجريمة بعد لمبروزو.

تمثل مرحلة ما بعد لمبروزو تطورا نوعيا في تفسير الجريمة حيث انتقل التفكير من الطرح الحتمي الذي يربط الجريمة بسمات جسدية ثابتة، إلى مقاربات أكثر مرونة تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية وقد أسهمت هذه المرحلة في تصحيح العديد من أخطاء المدرسة الوضعية الكلاسيكية، مع الحفاظ على الاهتمام بالعوامل البيولوجية.

أولا: التحول من الحتمية إلى التعددية.

شكل النقد الموجّه إلى أطروحات تشيزاري لمبروزو نقطة انعطاف في مسار تفسير الجريمة، حيث تبين للباحثين أن ربط السلوك الإجرامي بسمات جسدية ثابتة ينطوي على تبسيط مخل لطبيعة الظاهرة الإجرامية. وقد قاد ذلك إلى بروز اتجاه جديد قائم على التعددية التفسيرية.

1. طبيعة التحول المعرفي:

انتقل التفكير العلمي من:

❖ الحتمية البيولوجية الصارمة.

❖ إلى التفسير الاحتمالي التفاعلي.

حيث أصبح يُنظر إلى الجريمة بوصفها نتاجا لتفاعل معقد بين:

❖ الاستعدادات البيولوجية.

❖ البناء النفسي للفرد.

❖ الشروط الاجتماعية والثقافية.

وبذلك، لم يعد "المجرم بالفطرة" مفهوما مقبولا في صورته المطلقة، بل تم استبداله بمفهوم "القابلية أو الاستعداد الإجرامي".

2. ملامح الاتجاه التعددي:

يقوم هذا الاتجاه على ثلاث ركائز أساسية:

❖ **نسبية التأثير البيولوجي:** العوامل العضوية قد تؤثر لكنها لا تحدد السلوك بشكل نهائي.

❖ **مركزية البيئة:** التنشئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية تلعب دورا حاسما.

❖ **التفاعل الديناميكي:** السلوك الإجرامي نتيجة تفاعل مستمر بين الفرد ومحيطه.

وقد ساعد هذا التحول في تجاوز الطرح الاختزالي، وفتح المجال أمام مقاربات أكثر تكاملا (الخطيب، 2020، ص 142).

3. الأثر العلمي لهذا التحول:

أدى هذا التحول إلى:

❖ إدماج علم النفس وعلم الاجتماع في تفسير الجريمة.

❖ تطوير مناهج بحث أكثر دقة.

❖ الانتقال من التفسير الأحادي إلى النماذج التفسيرية المركبة.

وهو ما مهد لظهور نظريات بيولوجية حديثة أكثر اتزاناً.

ثانياً: نظرية الأنماط الجسمية.

تعد نظرية الأنماط الجسمية من أبرز المحاولات التي جاءت بعد لمبروزو، حيث سعت إلى

الربط بين التكوين الجسدي ونمط الشخصية، ومن ثم السلوك.

1. الأسس النظرية:

تنطلق هذه النظرية من فرضية أن:

❖ شكل الجسم يعكس خصائص نفسية معينة.

❖ هذه الخصائص النفسية قد ترتبط بأنماط سلوكية محددة.

❖ بعض هذه الأنماط قد تكون أكثر ميلا إلى الانحراف.

وبذلك يتم الربط بشكل غير مباشر بين البنية الجسدية والسلوك الإجرامي.

2. تصنيف الأنماط الجسمية:

قدم كل من إرنست كريتشمر وويليام شيلدون تصنيفات متقاربة، يمكن تلخيصها في:

❖ النمط العضلي: (Mesomorph)

يتميز بالقوة والحيوية، ويرتبط غالبا بالسلوك العدوانى والميل إلى المغامرة

❖ النمط النحيف: (Ectomorph)

يتسم بالضعف الجسدى والانطواء والحساسية النفسية

❖ النمط السمين: (Endomorph)

يتميز بالهدوء والمرونة الاجتماعية والبحث عن الراحة

وقد اعتبر شيلدون أن النمط العضلي هو الأكثر ارتباطا بالسلوك المنحرف، نظرا لخصائصه الانفعالية (السعدي، 2019، ص 211).

3. المنهج المستخدم:

اعتمدت هذه النظرية على:

❖ الملاحظة المنظمة.

❖ القياسات الجسمية.

❖ الربط الإحصائي بين الشكل والسلوك.

وهو ما يمثل تقدما نسبيا مقارنة بالنظريات السابقة.

4. تقييم نقدي للنظرية:

رغم أهميتها، فإن هذه النظرية واجهت عدة انتقادات:

أ. محدودية العلاقة السببية.

لم تثبت وجود علاقة حتمية بين نوع الجسم والسلوك الإجرامي، بل مجرد ارتباطات احتمالية.

ب. إهمال البيئة.

ركزت على العامل الجسدي دون إعطاء أهمية كافية للعوامل الاجتماعية والثقافية.

ج. التعميم النسبي.

اعتمدت على تصنيفات عامة لا تنطبق على جميع الأفراد.

د. التداخل بين الأنماط.

في الواقع، لا يوجد نمط جسدي خالص، بل مزيج من الخصائص، مما يضعف دقة

التصنيف (حسين، 2021، ص 98).

5. القيمة العلمية للنظرية:

رغم الانتقادات، فقد أسهمت هذه النظرية في:

❖ تطوير البحث في العلاقة بين الجسم والسلوك.

❖ إدخال أدوات قياس أكثر دقة.

❖ تمهيد الطريق للدراسات النفس-بيولوجية الحديثة.

كما ساعدت في الانتقال من التفسير الشكلي المباشر إلى تفسير أكثر تعقيدا يربط بين

الجسم والشخصية.

يتضح أن مرحلة ما بعد لمبروزو شهدت تحولا جوهريا من الحتمية البيولوجية إلى

التعددية التفسيرية، حيث لم يعد الجسم وحده كافيا لتفسير الجريمة، بل أصبح جزءا من

منظومة متكاملة تشمل العوامل النفسية والاجتماعية وقد مثلت نظرية الأنماط الجسمية خطوة

وسيلة بين التفسير الكلاسيكي والتفسير المعاصر، إذ حاولت تقديم رؤية أكثر تنظيما، لكنها

بقيت محدودة في قدرتها التفسيرية.

ثالثا: الاتجاه البيولوجي الحديث (العصبي والوراثي).

شهدت النظريات البيولوجية بعد مرحلة تشيزاري لمبروزو تحولا نوعيا في تفسير السلوك

الإجرامي، وذلك نتيجة التطور الكبير الذي عرفته العلوم الطبية والتجريبية، خاصة في

مجال علم الأعصاب وعلم الوراثة وقد تميز هذا الاتجاه بتجاوز المقاربات التقليدية التي

كانت تركز على المظاهر الخارجية للجسم، لیتجه نحو دراسة البنية الوظيفية الداخلية للكائن

الإنساني، معتمدا على أدوات علمية دقيقة مثل تقنيات التصوير الدماغى والدراسات الجينية وانطلاقا من ذلك، أصبح السلوك الإجرامي يفهم باعتباره نتاجا لعمليات بيولوجية معقدة تتحكم في التفكير والانفعال واتخاذ القرار، وهو ما يعكس تحولا من التفسير السطحي إلى التفسير العميق القائم على التحليل العلمي.

يركز التفسير العصبي ضمن هذا الاتجاه على دراسة العلاقة بين الدماغ والسلوك، حيث يُنظر إلى الجهاز العصبي باعتباره المنظم المركزي لجميع الأنشطة الإنسانية، بما فيها السلوك الإجرامي. فقد أثبتت الدراسات العصبية الحديثة أن الدماغ يتكون من مناطق متخصصة، لكل منها وظيفة محددة، وأن أي خلل في هذه الوظائف قد يؤدي إلى اضطرابات سلوكية. ومن أبرز هذه المناطق القشرة الجبهية الأمامية التي تلعب دورا محوريا في اتخاذ القرار وضبط السلوك، إلى جانب الجهاز الحوفي الذي يتحكم في الانفعالات والدوافع. وقد تبين أن ضعف النشاط في هذه المناطق أو اختلالها يؤدي إلى مظاهر سلوكية مثل الاندفاعية، وضعف التحكم في الانفعالات، والميل إلى السلوك العدواني، وهو ما يفسر ارتباط بعض الأنماط الإجرامية بضعف الضبط الذاتي لدى الفرد (الطائي، 2021، ص 166).

كما تشير الأبحاث إلى أن بعض الاضطرابات العصبية تمثل عاملا مساعدا في ظهور السلوك المنحرف، خاصة تلك المرتبطة بضعف الوظائف الإدراكية والتنظيمية. فاضطرابات مثل نقص الانتباه وفرط الحركة، أو ضعف القدرة على معالجة المعلومات، أو اختلال التوازن العصبي، قد تؤثر بشكل مباشر في قدرة الفرد على تقييم المواقف واتخاذ القرارات المناسبة وفي مثل هذه الحالات يصبح الفرد أقل قدرة على التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول وأكثر عرضة للتصرفات الاندفاعية التي قد تتخذ طابعا إجراميا.

ومن جهة أخرى أظهرت الدراسات السريرية أن الإصابات الدماغية، خاصة تلك التي تصيب الفص الجبهي قد تؤدي إلى تغيرات ملحوظة في السلوك. فقد يفقد الفرد قدرته على التحكم في انفعالاته، أو يصبح أكثر ميلا إلى العدوانية، أو يعاني من ضعف في اتخاذ

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

القرار. وقد سجلت بعض الحالات التي تغيرت فيها شخصية الفرد بشكل جذري بعد التعرض لإصابة دماغية، مما يؤكد أهمية الدماغ في توجيه السلوك. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تظل احتمالية وليست حتمية، إذ لا يمكن تفسير السلوك الإجرامي بالعوامل العصبية وحدها، بل يجب النظر إليه في إطار تفاعل معقد يشمل أيضا العوامل النفسية والاجتماعية (حسنين، 2019، ص 212).

وبناء على ذلك، يتضح أن التفسير العصبي يمثل مرحلة متقدمة في فهم السلوك الإجرامي، حيث يعتمد على تحليل علمي دقيق للوظائف الدماغية، لكنه في الوقت نفسه لا يسقط في الحتمية البيولوجية، بل يؤكد على أن هذه العوامل تعمل ضمن منظومة تفاعلية أوسع ومن هنا فإن دراسة الجريمة في ضوء هذا الاتجاه تتطلب الجمع بين المعطيات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، للوصول إلى تفسير أكثر شمولية ودقة للظاهرة الإجرامية.

رابعا: الاتجاه البيوكيميائي.

يمثل الاتجاه البيوكيميائي امتدادا متقدما للتفسير البيولوجي في دراسة السلوك الإجرامي، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على البنية التشريحية أو العصبية، بل اتجه إلى تحليل التفاعلات الكيميائية الحيوية داخل الجسم، خاصة على مستوى الدماغ. ويقوم هذا الاتجاه على فرضية أساسية مفادها أن السلوك الإنساني، بما في ذلك السلوك الإجرامي، يتأثر بدرجة التوازن أو الاختلال في العمليات الكيميائية التي تنظم وظائف الجهاز العصبي. وبذلك، أصبح فهم الجريمة يستدعي دراسة البعد البيوكيميائي باعتباره أحد المحددات الداخلية المؤثرة في الانفعال والتفكير واتخاذ القرار.

يركز هذا الاتجاه بشكل خاص على دور النواقل العصبية، وهي مواد كيميائية مسؤولة عن نقل الإشارات بين الخلايا العصبية. وتلعب هذه النواقل دورا محوريا في تنظيم المزاج والتحكم في الانفعالات وضبط السلوك، خاصة السلوك العدواني. وقد أظهرت الدراسات أن أي اختلال في مستويات هذه المواد قد يؤدي إلى اضطرابات سلوكية واضحة، مثل زيادة التوتر أو الميل إلى العدوانية أو ضعف القدرة على التحكم في الانفعالات. ومن ثم، فإن

الخلل في التوازن العصبي الكيميائي قد يكون عاملا ممهدا لظهور بعض أنماط السلوك المنحرف، دون أن يكون سببا حتميا لها (عبد الكريم، 2022، ص 98).

إلى جانب ذلك، تهتم المقاربة البيوكيميائية بدراسة دور الهرمونات في توجيه السلوك الإنساني، حيث تشير الأبحاث إلى أن بعض الهرمونات ترتبط بزيادة النشاط أو الاستثارة أو حتى العدوانية. كما أن التغيرات الهرمونية التي تطرأ على الفرد في مراحل عمرية مختلفة قد تؤثر في استقراره النفسي والانفعالي. ومع ذلك، فإن تأثير الهرمونات لا يُفهم بمعزل عن السياق العام، إذ يتداخل مع عوامل نفسية واجتماعية وثقافية، مما يجعل أثره غير مباشر وخاضعا لشروط متعددة.

كما يولي هذا الاتجاه أهمية للعوامل الفيزيولوجية المرتبطة بالبيئة، مثل سوء التغذية أو التعرض للمواد السامة أو الإصابة ببعض الأمراض العضوية. فقد تبين أن هذه العوامل قد تؤثر في وظائف الدماغ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما ينعكس على السلوك العام للفرد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي نقص بعض العناصر الغذائية إلى اضطراب في الوظائف العصبية، أو أن يسبب التعرض للمواد السامة خلافا في التوازن الكيميائي داخل الدماغ، وهو ما قد ينعكس في صورة سلوكيات غير مستقرة أو منحرفة.

وتتجلى أهمية الاتجاه البيوكيميائي في كونه يقدم تفسيراً علمياً دقيقاً لبعض الحالات الإجرامية التي ترتبط باضطرابات عضوية أو وظيفية داخل الجسم، كما يسهم في الربط بين الصحة الجسدية والسلوك الاجتماعي وهو ما يعزز الفهم الشامل للظاهرة الإجرامية إضافة إلى ذلك، فقد ساهم هذا الاتجاه في تطوير مقاربات علاجية ووقائية تقوم على تصحيح الاختلالات البيوكيميائية، سواء من خلال التدخل الطبي أو تحسين الظروف الصحية والبيئية.

وبناء على ذلك فإن الاتجاه البيوكيميائي لا ينظر إلى الجريمة باعتبارها مجرد فعل إرادي أو انحراف أخلاقي بل يضعها ضمن إطار علمي أوسع يربط بين التفاعلات البيولوجية والسياقات الاجتماعية. وهو ما يعزز فكرة أن السلوك الإجرامي ظاهرة متعددة

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

الأبعاد، تتداخل فيها العوامل البيوكيميائية مع العوامل النفسية والاجتماعية، مما يستدعي اعتماد مقارنة تكاملية في تفسيرها.

جدول: الاتجاه البيولوجي الحديث في تفسير السلوك الإجرامي

المحور	التفسير العصبي	التفسير الوراثي	التفسير البيوكيميائي
التعريف	يفسر السلوك الإجرامي من خلال وظائف الدماغ والجهاز العصبي	يربط السلوك الإجرامي بالاستعدادات الجينية الموروثة	يفسر السلوك من خلال التفاعلات الكيميائية داخل الجسم وخاصة الدماغ
الفرضية الأساسية	الخلل في بنية أو وظيفة الدماغ يؤدي إلى اضطرابات سلوكية	الجينات تتقل القابلية للانحراف وليس الجريمة نفسها	التوازن الكيميائي الحيوي يؤثر في الانفعالات والسلوك
مجال التركيز	الدماغ، القشرة الجبهية، الجهاز الحوفي	الجينات، الوراثة، الاستعداد البيولوجي	النواقل العصبية، الهرمونات، التوازن الكيميائي
آلية التأثير	ضعف الضبط الذاتي نتيجة خلل عصبي	انتقال صفات مثل الاندفاعية أو العدوانية عبر الجينات	اختلال كيميائي يؤدي إلى اضطراب المزاج والسلوك
أهم العوامل	-إصابات الدماغ - اضطرابات عصبية - ضعف الوظائف التنفيذية	-الوراثة - دراسات التوائم - دراسات التبني	-النواقل العصبية - الهرمونات - التغذية والسموم
أمثلة تفسيرية	إصابة الفص الجبهي تؤدي إلى العدوانية	توائم متطابقة يظهرون سلوكا متشابها	نقص كيميائي يؤدي إلى التوتر أو العدوان

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

المحور	التفسير العصبي	التفسير الوراثي	التفسير البيوكيميائي
نوع العلاقة	علاقة احتمالية غير حتمية	علاقة استعداد وليس حتمية	علاقة غير مباشرة وتفاعلية
دور البيئة	عامل مكمل يؤثر في توجيه السلوك	عامل حاسم في تفعيل الاستعداد الوراثي	عامل مؤثر في التوازن الكيميائي (غذاء، سموم، ضغوط)
نقاط القوة	- تفسير علمي دقيق للسلوك - الاعتماد على دراسات عصبية حديثة	- تفسير الاستعداد الفردي - دعم تجريبي من دراسات التوائم	- ربط الجسد بالسلوك - إمكانية التدخل العلاجي
نقاط الضعف	- صعوبة عزل العامل العصبي - لا يفسر كل أنواع الجرائم	- عدم وجود "جين للجريمة" - صعوبة الفصل بين الوراثة والبيئة	- صعوبة تحديد العلاقة الدقيقة - تأثير غير مباشر
القيمة العلمية	تطوير علم الأعصاب الجنائي	دعم فكرة التفاعل بين الوراثة والبيئة	إدخال التفسير الكيميائي للسلوك
الموقف المعاصر	جزء من تفسير تكاملي	عنصر ضمن منظومة متعددة العوامل	مكمل لباقي التفسيرات
الاستنتاج العام	السلوك الإجرامي مرتبط بوظائف الدماغ	السلوك مرتبط بالقابلية الوراثية	السلوك مرتبط بالتوازن الكيميائي
الخلاصة المشتركة	- لا يوجد تفسير بيولوجي حتمي للجريمة - الجريمة		

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

المحور	التفسير العصبي	التفسير الوراثي	التفسير البيوكيميائي
	نتيجة تفاعل: بيولوجي + نفسى + اجتماعي		

المحاضرة الخامسة: النظرية البيولوجية للجريمة لدى تشيزاري لمبروزو (2)

تمثل نظرية لمبروزو نقطة تحول أساسية في تاريخ علم الإجرام حيث سعت إلى تقديم تفسير علمي للجريمة بالاعتماد على دراسة الخصائص البيولوجية للمجرم وقد شكّلت هذه النظرية الأساس الذي قامت عليه المدرسة الوضعية، رغم ما تعرضت له لاحقا من نقد.

أولا: الأساس العام للنظرية.

تنطلق نظرية لمبروزو من فرضية مركزية مفادها أن هناك فئة من الأفراد يولدون وهم يحملون استعدادا فطريا للإجرام، وهو ما عُرف بمفهوم "المجرم بالفطرة" وقد اعتبر أن هذا النوع من المجرمين يتميز بخصائص بيولوجية معينة تجعله مختلفا عن الشخص العادي. ويرى لمبروزو أن الجريمة ليست مجرد فعل إرادي أو نتيجة لظروف اجتماعية، بل هي في بعض الحالات انعكاس لبنية بيولوجية غير سوية، تعود إلى ما أسماه "الارتداد" أو الرجوع إلى مراحل بدائية من التطور الإنساني.

ثانيا: مفهوم الارتداد (Atavism).

يعد مفهوم الارتداد من الركائز النظرية الأساسية في تصور تشيزاري لمبروزو، إذ حاول من خلاله تقديم تفسير بيولوجي لما اعتبره "اختلافا نوعيا" بين المجرم وغيره من الأفراد. ويقوم هذا المفهوم على فكرة أن بعض الأشخاص يمثلون حالة رجوع أو انتكاس إلى مراحل بدائية من التطور الإنساني، بحيث تظهر لديهم خصائص تشريحية وسلوكية تشبه ما كان سائدا لدى الإنسان الأول.

ينطلق لمبروزو من فرضية أن التطور الإنساني لا يسير دائما في خط تصاعدي منتظم، بل قد يشهد حالات "ارتداد" بيولوجي، حيث يحتفظ بعض الأفراد بسمات قديمة موروثية. وتظهر هذه السمات في شكل ملامح جسدية غير مألوفة أو سلوكيات تميل إلى العنف والاندفاع، وهو ما فسره لمبروزو باعتباره دليلا على وجود خلل في المسار التطوري للفرد. وبناء على ذلك، اعتبر أن المجرم بالفطرة ليس مجرد شخص منحرف اجتماعيا، بل هو كائن يختلف في تكوينه البيولوجي عن الإنسان السوي.

ويتجلى مضمون فكرة الارتداد في ثلاثة مستويات مترابطة. أولا، المستوى الوراثي، حيث يفترض أن بعض الأفراد يحملون صفات بدائية انتقلت إليهم عبر الأجيال. ثانيا، المستوى الجسدي، حيث تظهر هذه الصفات في شكل خصائص مورفولوجية مثل عدم تماثل الوجه أو بروز بعض الأعضاء. ثالثا، المستوى السلوكي، حيث تنعكس هذه البنية البيولوجية في سلوكيات تتسم بالعدوانية وضعف الضبط الذاتي. وبهذا المعنى، يصبح السلوك الإجرامي نتيجة مباشرة لبنية داخلية غير متطورة.

غير أن هذا التصور ينطوي على قدر كبير من الحتمية، إذ يفصل بين المجرم وبيئته الاجتماعية، ويجعل من العوامل البيولوجية المحدد الرئيسي للسلوك. فالمجرم، وفق هذا المنظور، لا يُنتج من خلال التنشئة أو الظروف الاجتماعية، بل يُولد حاملا لخصائص تدفعه نحو الجريمة. وقد أدى هذا الطرح إلى إغفال دور العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية في تفسير الانحراف، وهو ما أثار انتقادات واسعة في الدراسات اللاحقة.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار الأهمية التاريخية لمفهوم الارتداد، إذ أسهم في نقل النقاش حول الجريمة من المجال الأخلاقي إلى المجال العلمي، وفتح الباب أمام دراسة العلاقة بين البيولوجيا والسلوك. كما مثّل خطوة أولى نحو تطوير نماذج أكثر تعقيدا، أخذت بعين الاعتبار التفاعل بين العوامل الوراثية والبيئية، بدل الاقتصار على التفسير الأحادي.

وبذلك، فإن مفهوم الارتداد، رغم ما يعتريه من قصور منهجي، يظل مفهوماً تأسيسياً في تاريخ علم الإجرام، ساهم في بلورة الإشكالية المركزية التي ستتطور لاحقاً في إطار المقاربات التكاملية الحديثة.

ثالثاً: السمات الجسدية للمجرم.

انطلق تشيزاري لمبروزو من برنامج بحثي ميداني اعتمد فيه على الملاحظة المباشرة والقياس الأنثروبومتري لعينات من النزلاء في السجون والمصحات، بهدف استخلاص مؤشرات جسدية يمكن أن تميّز ما سماه "المجرم بالفطرة". وقد صاغ من خلال ذلك مفهوم الوصمات الجسمية (Stigmata) باعتبارها علامات مورفولوجية يفترض أنها تعكس بنية بيولوجية بدائية أو حالة ارتداد تطوري.

وشملت هذه الوصمات، في صيغتها الأشهر، سمات مثل بروز الفك السفلي، كبر الأذنين أو عدم تناسقهما، عدم تماثل ملامح الوجه، طول الذراعين نسبة إلى الجذع، كثافة الشعر في الجسم والوجه، إضافة إلى انخفاض الجبهة أو بروز عظام الوجنتين. وقد اعتبر لمبروزو أن تراكم عدد من هذه السمات لدى الفرد يمنحها قيمة تشخيصية أعلى، بحيث يُستدل من اجتماعها على قابلية أكبر للسلوك الإجرامي، لا بوصفها سبباً مباشراً، بل كقرائن على تكوين عضوي خاص.

من الناحية المنهجية، يقوم هذا التصور على ترابط إحصائي ظاهري بين السمات الجسدية وبعض أنماط السلوك داخل العينة المدروسة، دون إثبات علاقة سببية صارمة. لذلك، فرغم أن هذا الطرح مثّل محاولة مبكرة لإدخال القياس والكمّ إلى دراسة الجريمة، فإن نتائجه بقيت رهينة حدود العينة، وإجراءات القياس، والتحكم في المتغيرات الدخيلة. وقد بينت الدراسات اللاحقة أن هذه السمات لا تتمتع بقدرة تفسيرية عامة، وأنها لا تصلح كمؤشرات تنبؤية موثوقة للسلوك الإجرامي (بوسنة، 2018، ص 132).

كما تكشف هذه المقاربة عن نزعة تصنيفية اختزالية، إذ تُقوّم الأفراد انطلاقاً من مظهرهم الخارجي، وهو ما يفضي إلى تعميمات غير دقيقة وإلى خلط بين الاختلاف

البيولوجي والانحراف السلوكي. وقد وُجّهت إليها انتقادات إبستمولوجية وأخلاقية، أبرزها إغفالها لدور السياق الاجتماعي والثقافي، وتجاهلها لتأثيرات التنشئة والظروف الاقتصادية، فضلا عن خطر الوصم والتمييز. ومن ثمّ، فإن قيمة هذه الفرضية اليوم تُفهم في إطارها التاريخي بوصفها مرحلة تأسيسية دفعت نحو تطوير مناهج أكثر صرامة وتكاملا، لا باعتبارها تفسيرا نهائيا للسلوك الإجرامي.

رابعا: تصنيف المجرمين عند تشيزاري لمبروزو

لم يقتصر لمبروزو على طرح فكرة "المجرم بالفطرة"، بل سعى إلى بناء تصنيف نمطي يفسّر تنوع السلوك الإجرامي ويربطه بدرجات مختلفة من التأثير البيولوجي والنفسي. ويُفهم هذا التصنيف بوصفه محاولة للانتقال من التعميم إلى التمييز بين أنماط الجناة، وإن ظلّ مؤطرا برؤية تُعلي من العامل العضوي.

يتصدر هذا التصنيف المجرم بالفطرة، الذي يُفترض أنه يحمل استعدادا بيولوجيا أصيلا ناتجا عن الارتداد إلى صفات بدائية، بحيث تصبح الجريمة جزءا من تكوينه. ويليه المجرم المجنون، حيث تُعزى الجريمة إلى اضطرابات عقلية أو عصبية تُضعف الإدراك والقدرة على التحكم، الأمر الذي ينعكس على تقدير المسؤولية الجنائية. أما المجرم العاطفي فيُفسّر سلوكه بانفجار انفعالي حادّ، كالغضب أو الغيرة، دون تخطيط مسبق، فتكون الجريمة ظرفية ومحدودة زمنيا. وفي المقابل، يظهر المجرم العرضي (بالصدفة) (بوصفه فاعلا لا يمتلك ميولا إجرامية ثابتة، لكن تدفعه ظروف خارجية كالقفر أو الضغط الاجتماعي أو الإغراء إلى ارتكاب الفعل.

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم قدّم إطارا أوليا لفهم تباين الدوافع والأنماط، فإنه يظل متأثرا بالمنظور البيولوجي الذي يمنح أولوية للعوامل الداخلية، ويُقلّل من وزن السياق الاجتماعي والثقافي في تفسير السلوك (حسين، 2021، ص 145). كما أن الحدود بين هذه الفئات ليست صارمة في الواقع، إذ قد تتداخل السمات والدوافع داخل الحالة الواحدة.

خامسا: منهج لمبروزو.

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

تميزت أعمال لمبروزو بمحاولة إدخال المنهج التجريبي إلى دراسة الجريمة، بما شكّل تحولا من التأمل الفلسفي إلى البحث المنظم. وقد قام منهجه على مزج أدوات الملاحظة والقياس بالمقارنة والتحليل السريري، مستندا إلى معطيات الطب والتشريح. اعتمد بداية على الملاحظة المباشرة داخل السجون والمصحات، حيث راقب سلوك النزلاء ودون خصائصهم الجسدية والنفسية بصورة منهجية. ثم لجأ إلى القياس الأنثروبومتري، فقام بقياس الأبعاد الجسدية كحجم الجمجمة وشكل الوجه والأطراف، باحثا عن ارتباطات محتملة بين التكوين العضوي والسلوك. واستكمل ذلك بـ الدراسة المقارنة بين المجرمين وغير المجرمين لاستخلاص الفروق، خصوصا على المستوى المورفولوجي. كما وظّف تحليل الحالات الفردية (Case Studies) لفهم المسارات الشخصية المعقّدة، وهو ما أتاح له بناء تعميمات نظرية انطلاقا من وقائع ملموسة. وإلى جانب ذلك، استعان بـ المعطيات الطبية في التشريح والطب النفسي، ما منح دراساته طابعا علميا نسبيا قياسا بسابقه.

ومع ذلك، واجه هذا المنهج جملة من الانتقادات المنهجية، أبرزها ضعف تمثيلية العينات، وغياب الضبط التجريبي الصارم، إضافة إلى التسرع في تعميم النتائج المستخلصة من حالات محدودة. كما أن الاعتماد المفرط على القياس الجسدي أفضى إلى مبالغات تفسيرية. ورغم هذه المآخذ، يُحسب لمنهج لمبروزو أنه أسس لمرحلة جديدة في علم الإجرام، إذ نقل دراسة الجريمة من المجال التأملي إلى حقل البحث العلمي المنظم (قنديل، 2022، ص 88).

خلاصة:

يتضح أن مشروع تشيزاري لمبروزو مثّل محاولة تأسيسية لبناء نموذج تفسيري للجريمة قائم على الربط بين الخصائص الجسدية وتصنيف أنماط المجرمين، مع توظيف أدوات ملاحظة وقياس منحت دراساته طابعا علميا نسبيا قياسا بسابقه. وقد أسهم هذا التوجه في

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

نقل دراسة الجريمة من الإطار الفلسفي والأخلاقي إلى مجال البحث التجريبي، وجعل "المجرم" موضوعا للتحليل العلمي.

غير أن هذا النموذج ظلّ محكوما بنزعة حتمية بيولوجية اختزلت الظاهرة الإجرامية في البعد العضوي، وافترضت وجود علاقة شبه مباشرة بين التكوين الجسدي والسلوك الإجرامي، وهو ما أدى إلى إغفال الأدوار الحاسمة للعوامل النفسية والاجتماعية والثقافية. كما أن محدودية العينات وضعف الضبط المنهجي أسهما في تضخيم نتائج جزئية وتعميمها.

وفي ضوء ذلك، اتجهت الدراسات الحديثة إلى تجاوز هذا الطرح الأحادي نحو مقاربات تكاملية ترى الجريمة نتاج تفاعل ديناميكي بين الاستعدادات البيولوجية والبناء النفسي والسياق الاجتماعي. وبهذا المعنى، تظل إسهامات لمبروزو ذات قيمة تاريخية ومنهجية، لكنها لا تمثل تفسيرا نهائيا، بل مرحلة انتقالية مهدت لتطور فهم أكثر توازنا وتعقيدا للسلوك الإجرامي.

جدول: نظرية لمبروزو (السمات + التصنيف + المنهج).

المحور	العنصر	التوضيح الأكاديمي
أولا: السمات الجسدية	التعريف	مجموعة من "الوصفات الجسمية" التي اعتبرها لمبروزو مؤشرات على الاستعداد للإجرام وتعكس بنية بيولوجية بدائية.
	أبرز السمات	بروز الفك السفلي، كبر الأذنين، عدم تماثل الوجه، طول الذراعين، كثافة الشعر، انخفاض الجبهة أو بروز الوجنتين.
	منطق التفسير	كلما زاد عدد السمات لدى الفرد زادت احتمالية ميله للإجرام.
	طبيعة العلاقة	علاقة ترابطية (ارتباط) وليست سببية مثبتة علميا.

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

المحور	العنصر	التوضيح الأكاديمي
	التقييم العلمي	لم تثبت الدراسات الحديثة وجود علاقة حتمية بين هذه السمات والسلوك الإجرامي.
	أهم الانتقادات	اختزال الظاهرة، التعميم، الحكم على الفرد من مظهره، إهمال العوامل الاجتماعية.
ثانياً: تصنيف المجرمين	المجرم بالفطرة	يولد باستعداد بيولوجي للإجرام نتيجة الارتداد، ويعد الأخطر.
	المجرم المجنون	يرتكب الجريمة بسبب اضطرابات عقلية أو نفسية، مع ضعف الإدراك.
	المجرم العاطفي	يرتكب الجريمة تحت تأثير الانفعال دون تخطيط مسبق.
	المجرم العرضي (بالصدفة)	لا يملك ميولاً إجرامية، لكن تدفعه الظروف الخارجية للجريمة.
	الهدف من التصنيف	التمييز بين أنماط السلوك الإجرامي وفهم دوافعه المختلفة.
	التقييم	تصنيف مهم لكنه متأثر بالنزعة البيولوجية ويهمل السياق الاجتماعي.
ثالثاً: منهج لمبروزو	الملاحظة المباشرة	دراسة المجرمين داخل السجون والمصحات وتحليل سلوكهم.
	القياس الأنثروبومتري	قياس الأبعاد الجسدية (الجمجمة، الوجه، الأطراف) للربط بين الجسم والسلوك.

محاضرات الأنثروبولوجيا الجرمية

المحور	العنصر	التوضيح الأكاديمي
	الدراسة المقارنة	مقارنة المجرمين بغير المجرمين لاستخلاص الفروق.
	تحليل الحالات الفردية	دراسة حالات خاصة بعمق لفهم السلوك الإجرامي.
	توظيف المعطيات الطبية	الاستفادة من الطب والتشريح في تفسير الجريمة.
	نقاط القوة	إدخال المنهج العلمي، الاعتماد على الملاحظة والقياس، تأسيس علم الإجرام.
	نقاط الضعف	ضعف العينات، غياب الضبط التجريبي، التعميم السريع للنتائج.
الخلاصة العامة	التقييم الشامل	نظرية تأسيسية نقلت دراسة الجريمة إلى المجال العلمي لكنها وقعت في الحتمية البيولوجية، مما أدى إلى ظهور اتجاهات حديثة تكاملية.

المحاضرة السادسة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأوروبية (1).

تمثل الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية مرحلة متقدمة في تطور تفسير الظاهرة الإجرامية، حيث شهد الفكر الجنائي تحولاً منهجياً من التفسير البيولوجي الحتمي الذي ارتبط بأعمال تشيزاري لمبروزو إلى مقاربات أكثر توازناً تتبنى رؤية تكاملية متعددة الأبعاد. فقد أدرك الباحثون الأوروبيون أن اختزال الجريمة في الخصائص الجسدية للفرد لا يفي بتفسير

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

تعميق السلوك الإجرامي، مما دفعهم إلى توسيع مجال التحليل ليشمل العوامل الاجتماعية والنفسية إلى جانب العوامل البيولوجية.

وقد جاء هذا التحول في سياق تطورات علمية واجتماعية عميقة، أبرزها التقدم في العلوم الإنسانية وظهور مناهج بحث أكثر دقة، إضافة إلى التغيرات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية والتوسع الحضري، والتي ساهمت في بروز أنماط جديدة من الجريمة. وفي ظل هذه التحولات، لم يعد المجرم يُنظر إليه ككائن مختلف بيولوجيا فقط، بل كفرد يتفاعل مع محيطه الاجتماعي والثقافي، ويتأثر بالظروف الاقتصادية وأنماط التنشئة الاجتماعية.

كما أسهمت هذه الدراسات في إعادة تعريف الجريمة باعتبارها ظاهرة إنسانية مركبة، تتداخل فيها عدة مستويات من التفسير، تشمل البنية البيولوجية للفرد، وحالته النفسية، وسياقه الاجتماعي. وقد أدى هذا التوجه إلى بروز مقاربات أكثر واقعية، تعتمد على التحليل الميداني والإحصائي، وتسعى إلى فهم الجريمة في سياقها العام بدل الاقتصار على خصائص الفرد المعزول.

وبذلك، يمكن القول إن الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية شكّلت مرحلة انتقالية حاسمة في علم الإجرام، حيث أرسيت الأسس الأولى للمقاربة التفاعلية التي ترى في الجريمة نتيجة لتشابك العوامل، وليس نتاجا لسبب واحد. وهذا ما مهّد لاحقا لظهور اتجاهات حديثة أكثر عمقا، تركز على العلاقة الديناميكية بين الفرد والمجتمع في تفسير السلوك الإجرامي.

أولا: السياق التاريخي لظهور الدراسات الأوروبية

ظهرت الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة في أوروبا خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في سياق تاريخي تميّز بتحوّلات عميقة مست مختلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية. فقد أسهمت الثورة الصناعية في إحداث انتقال جذري من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، وما صاحب ذلك من تغيرات في أنماط العيش والعمل، حيث انتقل عدد كبير من السكان إلى المدن بحثا عن فرص الشغل. وأدى هذا

التحول إلى التوسع الحضري السريع، الذي نتجت عنه مشكلات اجتماعية متعددة مثل الاكتظاظ والفقر والبطالة والتفاوت الطبقي، وهي عوامل ارتبطت بارتفاع معدلات الجريمة، خاصة في البيئات الحضرية الناشئة (عبد الحميد، 2017، ص 54).

وفي هذا السياق، لم يعد بالإمكان تفسير الجريمة اعتمادا على الخصائص البيولوجية للفرد فقط كما ذهب إليه تشيزاري لمبروزو، بل أصبح من الضروري النظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالبنية العامة للمجتمع. وقد ساهم تزايد معدلات الجريمة في المدن الصناعية في دفع الباحثين إلى إعادة التفكير في طبيعة السلوك الإجرامي، والبحث عن تفسيرات أكثر واقعية وشمولية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والتهميش والتفكك الأسري (النعيمي، 2019، ص 88).

كما لعب تطور العلوم الإنسانية، خاصة علم الاجتماع وعلم النفس، دورا حاسما في هذا التحول، حيث ظهرت مقاربات علمية جديدة تعتمد على تفسير الظواهر الاجتماعية في سياقها العام. ومن أبرز هذه الإسهامات أعمال إميل دوركايم الذي اعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية توجد في كل مجتمع، وربطها بمستوى التماسك الاجتماعي والضبط القيمي. وقد ساعد هذا التوجه في الانتقال من التفسير الأحادي إلى التفسير التكاملي الذي يربط بين الفرد وبيئته الاجتماعية (بدوي، 2018، ص 102).

وبذلك، فإن هذه التحولات مجتمعة دفعت الباحثين الأوروبيين إلى تجاوز التفسيرات البيولوجية الصرفة، والاتجاه نحو بناء نماذج تفسيرية أكثر تعقيدا تقوم على تحليل التفاعل بين العوامل الفردية والاجتماعية، وهو ما شكّل الأساس النظري لظهور الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة في علم الإجرام.

ثانيا: خصائص الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية.

1. الطابع التكاملي:

اتسمت الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية بطابع تكاملي واضح، حيث انتقلت من التفسير الأحادي إلى تبني رؤية متعددة الأبعاد ترى في الجريمة نتاجا لتفاعل معقد بين

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. وقد شكّل هذا التحول مراجعة نقدية للطرح الذي ارتبط بأعمال تشيزاري لمبروزو، إذ لم يعد السلوك الإجرامي يُفسّر انطلاقاً من خصائص داخلية ثابتة، بل بوصفه نتيجة دينامية لعلاقات متبادلة بين الفرد وبيئته. ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً بأن العوامل البيولوجية قد توفر استعداداً عاماً، غير أن تفعيل هذا الاستعداد يظل رهيناً بالظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها الفرد. فالتنشئة الاجتماعية، وبنية القيم، ومستوى الضبط الاجتماعي، كلها عناصر تتداخل مع الخصائص الفردية لتشكيل السلوك. ومن هنا، أصبح التحليل العلمي يعتمد على نماذج تفسيرية مركبة، مثل النماذج التفاعلية، التي تربط بين البنية الداخلية للفرد والسياق الخارجي الذي يتحرك فيه.

كما أسهم الطابع التكاملي في توسيع أدوات البحث العلمي، حيث لم يعد الباحث يكتفي بدراسة الفرد في عزلة، بل يسعى إلى فهمه داخل شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينتمي إليها، مما عزز من دقة التفسير وواقعيته. وبذلك، أصبحت الجريمة تُفهم كظاهرة إنسانية مركبة تتطلب مقارنة شمولية تتجاوز الاختزال، وتؤسس لفهم أكثر عمقا للسلوك الإجرامي (حسن، 2020، ص 73).

2. رفض الحتمية البيولوجية:

من أبرز التحولات التي ميّزت الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية التخلي عن فكرة "المجرم بالفطرة" التي ارتبطت بأعمال تشيزاري لمبروزو، والتي تقوم على افتراض وجود استعداد بيولوجي حتمي يقود الفرد إلى الجريمة. فقد أظهرت المراجعات النقدية والأبحاث التجريبية اللاحقة أن هذا التصور ينطوي على تبسيط مغل، لأنه يعزل العوامل البيولوجية عن سياقها، ويتجاهل الطبيعة المركبة للسلوك الإنساني. وفي المقابل، تبلور اتجاه بديل يقوم على مقارنة احتمالية تفاعلية، ترى أن العوامل البيولوجية قد تهيئ قابلية معينة، لكنها لا تتحول إلى سلوك إجرامي إلا عبر تفاعلها مع محددات نفسية واجتماعية مثل أنماط التنشئة، وبنية القيم، ومستوى الضبط الاجتماعي، والظروف الاقتصادية.

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع، بحيث لم يعد الفرد يُنظر إليه كحامل لقدر بيولوجي محتوم، بل كفاعل يتأثر بسياقاته ويتفاعل معها. كما أسهم في الحد من النزعة التفسيرية الأحادية، وفتح المجال أمام نماذج تفسيرية مركبة تجمع بين البيولوجي والنفسي والاجتماعي، وهو ما عزز من واقعية التحليل ودقته. وبذلك، أصبحت الجريمة تُفهم باعتبارها نتيجة تداخل ديناميكي بين الاستعدادات الفردية والظروف المحيطة، وليس كنتيجة مباشرة لعامل واحد (الرفاعي، 2018، ص 115).

3. الاعتماد على المنهج العلمي

تميزت الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية بترسيخ واضح للمنهج العلمي حيث انتقلت من الملاحظات الانطباعية إلى توظيف أدوات بحث دقيقة ومنظمة تقوم على القياس والتحليل والتحقق وقد شكل هذا التحول قطيعة منهجية مع الطروحات السابقة التي ارتبطت بأعمال تشيزاري لمبروزو إذ لم يعد الاعتماد على الملاحظة الفردية كافياً، بل أصبح من الضروري الاستناد إلى بيانات كمية وكيفية قابلة للفحص والتكرار.

في هذا الإطار تم توظيف الإحصاء الجنائي لرصد معدلات الجريمة وتحليل توزيعها زمانياً ومكانياً، مما أتاح بناء مؤشرات دقيقة تكشف عن أنماط السلوك الإجرامي واتجاهاته. كما ساهمت الدراسات الميدانية في فهم الجريمة داخل سياقها الواقعي، من خلال الملاحظة المباشرة والمعاشية داخل البيئات الاجتماعية، وهو ما مكّن الباحثين من إدراك العلاقة بين الظروف الاجتماعية والسلوك المنحرف بصورة أكثر عمقا. وإلى جانب ذلك، لعب المنهج المقارن دوراً محورياً في تحليل الفروق بين المجتمعات والفئات الاجتماعية، مما ساعد على تفسير التباين في أنماط الجريمة وربطه بالعوامل الثقافية والاقتصادية.

وقد أدى هذا التوجه إلى تعزيز الطابع العلمي للدراسات الأنثروبولوجية حيث أصبحت نتائجها أكثر دقة وموضوعية، وقابلة للتحقق والتعميم النسبي. كما ساهم في تطوير نماذج تفسيرية أكثر صرامة، تقوم على تحليل البيانات بدل الافتراضات، وهو ما عزز مكانة علم الإجرام كحقل معرفي قائم على أسس علمية (الزعبي، 2021، ص 64).

4. الاهتمام بالبيئة الاجتماعية:

أولت الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية أهمية مركزية للبيئة الاجتماعية بوصفها محددًا حاسمًا في تفسير الجريمة، في مقابل التفسيرات التي ركزت على الخصائص الفردية المعزولة. فقد أظهرت الأبحاث أن أنماط السلوك الإجرامي تتأثر بشكل مباشر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي والتفكك الأسري والهجرة، وهي عوامل تخلق سياقات ضاغطة قد تدفع الفرد إلى تبني سلوكيات منحرفة. وفي هذا الإطار، لم يعد يُنظر إلى الجريمة باعتبارها خلافاً فردياً فقط، بل كاستجابة لشروط اجتماعية معينة تُضعف آليات الضبط الاجتماعي وتحدّ من فرص الاندماج.

كما ارتبط هذا التوجه بتطورات في علم الاجتماع، خاصة مع إسهامات إميل دوركايم الذي أبرز دور البناء الاجتماعي في إنتاج الظواهر المنحرفة، حيث اعتبر أن اختلال التوازن القيمي أو ما يُعرف بحالة "الأنومي" يؤدي إلى تزايد السلوك الإجرامي. وقد ساهم هذا الطرح في توجيه البحث نحو دراسة العلاقة بين الفرد ومحيطه، بدل الاختصار على تحليل خصائصه الداخلية.

ومن الناحية التطبيقية، أدى الاهتمام بالبيئة الاجتماعية إلى إعادة توجيه السياسات الجنائية، حيث تم التركيز على الوقاية الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز التماسك الأسري، وتوفير فرص العمل، بدل الاكتفاء بالعقاب كوسيلة وحيدة لمواجهة الجريمة. ويعكس هذا التحول فهماً أكثر واقعية وإنسانية للظاهرة الإجرامية، يقوم على معالجة الأسباب البنيوية للسلوك المنحرف، لا نتائجه فقط (عبد الجليل، 2019، ص 92).

ثالثاً: أبرز رواد الاتجاه الأوروبي.

1. إنريكو فيري:

يعد إنريكو فيري من أبرز من طوّروا الاتجاه الوضعي بعد تشيزاري لمبروزو، حيث تجاوز التفسير البيولوجي الضيق إلى بناء تصور تفسيري أكثر شمولية يقوم على تعدد العوامل. فقد رفض اختزال الجريمة في الخصائص الجسدية للفرد، واعتبرها نتيجة تفاعل بين

ثلاث منظومات رئيسية: العوامل البيولوجية المرتبطة بالتكوين العضوي والنفسي، والعوامل الاجتماعية مثل الفقر والكثافة السكانية والبيئة الحضرية، والعوامل الطبيعية كالمناخ والتغيرات الجغرافية.

ويمثل هذا الطرح انتقالاً نوعياً من الحتمية البيولوجية إلى المقاربة التفاعلية، حيث تصبح الجريمة نتاجاً لتداخل هذه العوامل مجتمعة، وليس نتيجة سبب منفرد. وقد ركّز فيري بشكل خاص على دور البيئة الاجتماعية، معتبراً أنها الإطار الذي تتبلور داخله الاستعدادات الفردية، حيث يمكن للظروف الاجتماعية أن تعزز السلوك المنحرف أو تحدّ منه (بدر، 2020، ص 118)..

كما انعكس هذا التصور على رؤيته للسياسة الجنائية، إذ دعا إلى تبني مقاربة وقائية تقوم على معالجة الأسباب الاجتماعية للجريمة، مثل تحسين ظروف المعيشة، والحد من الفقر، وتعزيز مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بدل الاقتصار على العقاب بوصفه أداة ردع. وبذلك، أسهم فيري في توسيع مجال علم الإجرام، وربطه بالعلوم الاجتماعية، مما عزز الطابع العلمي والتطبيقي لهذا الحقل

2. رافاييل جاروفالو:

قدم رافاييل جاروفالو إسهاماً نوعياً في تطوير الفكر الإجرامي من خلال صياغة مفهوم "الجريمة الطبيعية"، الذي سعى به إلى تجاوز التعريف القانوني الضيق للجريمة، وربطها بأسس أخلاقية واجتماعية أعمق. فقد رأى أن الجريمة لا تُختزل في مخالفة نص قانوني، بل تتمثل أساساً في انتهاك القيم الأخلاقية الجوهرية التي يقوم عليها تماسك المجتمع، مثل النزاهة، والصدق، والتعاطف. وبذلك، نقل التحليل من المستوى الشكلي للقانون إلى مستوى القيم والمعايير التي تحكم السلوك الاجتماعي.

ويرتكز طرح جاروفالو على بعدين متكاملين: بعد نفسي يرتبط ببنية الفرد الداخلية، وبعد اجتماعي-ثقافي يتصل بمنظومة القيم السائدة. فقد اعتبر أن بعض الأفراد يعانون من نقص أو خلل في الإحساس الأخلاقي، وهو ما يجعلهم أكثر قابلية لانتهاك القواعد

الاجتماعية، غير أن هذا الخل لا يعمل بمعزل عن البيئة، بل يتفاعل مع السياق الاجتماعي الذي قد يعزز أو يقيد هذا الميل. ومن هنا، حاول جاروفالو التوفيق بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي، دون الوقوع في الحتمية. (سليمان، 2019، ص 97).

كما أسهم هذا التصور في توسيع مفهوم الجريمة ليشمل بعدها الثقافي، حيث تختلف معايير الانحراف باختلاف المجتمعات، تبعا لاختلاف القيم السائدة فيها. وقد انعكس ذلك على رؤيته للسياسة الجنائية، التي تقوم على حماية القيم الأساسية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجرم ومدى خطورته. وبذلك، شكّلت إسهامات جاروفالو خطوة مهمة نحو بناء فهم أكثر عمقا وشمولية للجريمة بوصفها ظاهرة أخلاقية واجتماعية في آن واحد

3. ألكسندر لاكاساني

يعد ألكسندر لاكاساني من أبرز النقاد للطرح اللمبروزي إذ رفض الحتمية البيولوجية التي تفترض أن الجريمة نتيجة مباشرة لخصائص فطرية ثابتة. وقد قدّم بديلا تفسيريا يقوم على مركزية البيئة الاجتماعية، معتبرا أنها العامل الحاسم في تشكيل السلوك الإجرامي. وتُجسّد عبارته الشهيرة "المجتمع هو الذي يصنع المجرم" هذا الموقف، حيث يشير إلى أن الجريمة ليست خاصية كامنة في الفرد، بل نتاج لشروط اجتماعية محددة.

ينطلق لاكاساني من أن عوامل مثل الفقر والتهميش وضعف الضبط الاجتماعي وسوء الظروف المعيشية تخلق سياقات تدفع بعض الأفراد إلى الانحراف. فالمجتمع، في نظره، يوفّر "التربة" التي قد تنمو فيها الجريمة، بينما يشكّل الفرد "العامل القابل" الذي يتأثر بهذه البيئة. وبهذا المعنى، فإن السلوك الإجرامي لا يُفهم إلا في إطار العلاقة التفاعلية بين الفرد ومحيطه، لا من خلال خصائصه البيولوجية وحدها (عبد القادر، 2021، ص 141).

كما ركّز لاكاساني على أهمية دراسة الوسط الاجتماعي، بما في ذلك أنماط التنشئة، وبنية القيم، ومستوى التماسك الاجتماعي، باعتبارها محددات أساسية للسلوك. وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ المقاربة الاجتماعية في علم الإجرام، وفتح المجال أمام تطوير سياسات

وقائية تستهدف معالجة الأسباب البنيوية للجريمة، مثل تحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز مؤسسات الضبط الاجتماعي، بدل الاكتفاء بالعقاب. وبذلك، شكّلت إسهاماته نقلة نوعية نحو فهم أكثر واقعية وديناميكية للظاهرة الإجرامية

رابعاً: التحول في فهم الجريمة.

أسهمت إسهامات رواد الاتجاه الأوروبي في إحداث تحول نوعي في تفسير الظاهرة الإجرامية، حيث انتقل التحليل من التركيز على الفرد بوصفه المصدر الوحيد للجريمة إلى تبني رؤية أوسع تعتبر المجتمع الإطار الحاسم الذي تتشكل داخله السلوكيات. فقد بينت أعمال إنريكو فيري ورافاييل جاروفالو وألكسندر لأكاساني أن الجريمة لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي، بل هي نتاج لتفاعل معقد بين الفرد وبيئته، مما أدى إلى إعادة تعريفها بوصفها ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة.

وقد ترتب على هذا التحول توسيع مجال التحليل ليشمل البنية الاقتصادية والثقافية، حيث تم الربط بين الجريمة ومجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتفكك الأسري وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي. ولم يعد السلوك الإجرامي يُفسر كحالة شاذة معزولة، بل كاستجابة لظروف اجتماعية معينة تؤثر في مسار الفرد وتوجه اختياراته. وقد ساعد هذا التوجه على تقديم تفسير أكثر واقعية للسلوك الإجرامي، قائم على فهم العلاقات الاجتماعية والاختلالات البنيوية داخل المجتمع.

كما عكس هذا التطور انتقالاً واضحاً من التفسير الأحادي القائم على عامل واحد، إلى التفسير التكاملي الذي يجمع بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية في إطار تفاعلي. وهو ما أرسى الأساس لنماذج تفسيرية أكثر دقة، تنظر إلى الجريمة كظاهرة ديناميكية تتشكل عبر الزمن وتتأثر بتغير الظروف المحيطة (عبد الحميد، 2017، ص 121).

ومن الناحية التطبيقية، مهّد هذا التحول لظهور اتجاهات حديثة في علم الإجرام، تركز على الوقاية الاجتماعية ومعالجة الأسباب البنيوية للجريمة، بدل الاقتصار على العقاب. وبذلك، أصبح الهدف لا يقتصر على الردع، بل يمتد إلى فهم جذور الظاهرة والعمل على

الحد منها من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة، وهو ما يعكس نضجا علميا في مقارنة الجريمة.

خامسا: أهمية الدراسات الأوروبية

تتجلى أهمية الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية في كونها شكّلت منعطفًا حاسمًا في مسار علم الإجرام، حيث أسهمت في ترسيخه كعلم مستقل قائم على أسس منهجية دقيقة، بعد أن كان موزعا بين الفلسفة والقانون. وقد أدى اعتماد المناهج العلمية، خاصة الإحصاء والدراسات الميدانية والتحليل المقارن، إلى تعزيز الطابع الأكاديمي لهذا الحقل، وجعل نتائجه أكثر موضوعية وقابلية للتحقق، وهو ما منح علم الإجرام مكانته كعلم قائم بذاته (عبد الحميد، 2017، ص 129).

كما تمثلت أهمية هذه المرحلة في إدخال البعد الاجتماعي في تفسير الجريمة، حيث لم يعد التحليل مقتصرًا على الخصائص الفردية، بل أصبح يشمل دراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد أسهم هذا التوجه في فهم الجريمة ضمن سياقها الواقعي، باعتبارها ظاهرة ترتبط بظروف المجتمع واختلالاته، مثل الفقر والبطالة وضعف الضبط الاجتماعي، وهو ما عزز من واقعية التفسير العلمي (النعيمي، 2019، ص 94).

ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الدراسات في تجاوز الحتمية البيولوجية التي ارتبطت بأعمال تشيزاري لمبروزو، حيث تم الانتقال إلى مقارنة أكثر مرونة تقوم على فكرة التفاعل بين العوامل المختلفة. فلم يعد السلوك الإجرامي يُنظر إليه كقدر بيولوجي محتوم، بل كحصيلة تفاعل ديناميكي بين الاستعدادات الفردية والظروف الاجتماعية، وهو ما أعاد التوازن بين دور الفرد ودور المجتمع في تفسير الجريمة (سليمان، 2019، ص 103).

كما مهّدت هذه المرحلة لظهور المدارس الحديثة في علم الإجرام، خاصة تلك التي تبنت التفسير الاجتماعي والنفسي، حيث أصبحت الجريمة تُدرس في إطار نماذج تفسيرية متعددة الأبعاد. وقد أتاح ذلك تطوير نظريات أكثر عمقا وشمولية، تركز على التفاعل بين

العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، بدل الاقتصار على عامل واحد، مما يعكس نضجا علميا في فهم الظاهرة الإجرامية (قنديل، 2022، ص 141).

خلاصة:

يتضح أن الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية مثلت مرحلة انتقالية أساسية في تطور الفكر الإجرامي، حيث انتقل التفسير من الطابع البيولوجي الأحادي إلى التفسير التكاملي الذي يجمع بين الأبعاد البيولوجية والنفسية والاجتماعية. ولم تعد الجريمة تُفهم كنتاج لعامل منفرد، بل كحصيلة تفاعل ديناميكي بين الفرد وبيئته.

وقد أسهم هذا التحول في تطوير الفهم العلمي للظاهرة الإجرامية، من خلال تقديم نماذج تفسيرية أكثر واقعية ودقة، كما مهّد لظهور اتجاهات حديثة تتسم بالشمول والعمق، وتؤكد على أهمية الوقاية ومعالجة الأسباب البنيوية للجريمة، وهو ما يعكس نضجا معرفيا في دراسة السلوك الإجرامي.

المحاضرة السابعة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأوروبية (2).

تمثل هذه المحاضرة امتدادا لما تم تناوله في الجزء الأول، حيث ينتقل التحليل من عرض الأسس النظرية والرواد إلى دراسة التطورات التطبيقية والمنهجية التي أسهمت في تعميق الفهم الأوروبي للظاهرة الإجرامية. ففي هذه المرحلة، لم يعد الاهتمام مقتصرًا على بناء تصورات عامة، بل اتجه الباحثون إلى تطوير نماذج تفسيرية أكثر دقة تستند إلى المعطيات الميدانية والبيانات الإحصائية، وهو ما عزز الطابع العلمي لعلم الإجرام.

وقد تميز هذا التحول بالانتقال من التنظير المجرد إلى التحليل الواقعي للسلوك الإجرامي، حيث تم التركيز على دراسة الجريمة في سياقها الاجتماعي الفعلي، من خلال تتبع أنماطها وتوزيعها وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية والثقافية. كما أصبح الاعتماد على الإحصاء الجنائي والدراسات الميدانية أداة أساسية لفهم الظاهرة، بدل الاكتفاء بالملاحظات الانطباعية التي طبعت المراحل السابقة.

ومن جهة أخرى، أسهمت هذه المرحلة في تعميق الربط بين الجريمة والبنية الاجتماعية، حيث لم تعد تُفسر فقط على مستوى الفرد، بل بوصفها انعكاسا لاختلالات اجتماعية أوسع، مثل التفاوت الطبقي، وضعف الضبط الاجتماعي، والتحولت القيمية. وقد أدى ذلك إلى بروز توجهات تحليلية أكثر دقة، تسعى إلى فهم العلاقة بين السلوك الإجرامي والبيئة التي يتشكل فيها.

وبذلك يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة نضج في الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية، حيث تم الانتقال إلى مقارنة علمية تطبيقية تقوم على التكامل بين النظرية والمعطيات الميدانية، مما مهّد لظهور اتجاهات حديثة أكثر تخصصا في علم الإجرام، تعتمد على التحليل التجريبي وتفسير الظواهر في سياقها الواقعي.

أولا: تطور المقاربة الاجتماعية للجريمة.

مع مطلع القرن العشرين تعزز الاتجاه الذي يفسر الجريمة بوصفها نتاجا لاختلالات بنيوية داخل المجتمع، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي رافقت التصنيع والتوسع الحضري. وقد تأثر هذا المسار بعمق بأعمال إميل دوركايم، الذي اعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية لا يخلو منها أي مجتمع، لكنها تتزايد عندما يضعف الضبط الاجتماعي وتتفكك المعايير، في الحالة التي صاغها بمفهوم "الأنومي". وبذلك، انتقل مركز الثقل من البحث في خصائص الفرد إلى تحليل شروط التنظيم الاجتماعي ومستوى تماسكه.

وفي هذا الإطار، أُعيد تعريف الجريمة عبر ثلاث دلالات مترابطة: فهي تُعد مؤشرا على خلل في النظام الاجتماعي حين تختل علاقات الضبط والتكامل، كما تُفهم كنتاج لضعف القيم والمعايير عندما تفقد القواعد قدرتها الإلزامية، وهي كذلك انعكاس لعدم التوازن بين طموحات الأفراد ووسائل تحقيقها في سياقات تتسع فيها الفجوة بين الأهداف المشروعة والفرص المتاحة. هذا الفهم يضع السلوك الإجرامي داخل شبكة علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية، بدل عزله في إطار فردي ضيق. (عبد الحميد، 2017، ص 137)

وقد أسهم هذا التحول في ترسيخ المقاربة الاجتماعية داخل علم الإجرام، حيث أصبحت الدراسة تنصب على البنية الاجتماعية، وأنماط التشئة، وآليات الضبط، وتوزيع الفرص، بما يتيح تفسيراً أكثر واقعية لظهور الجريمة وتباينها عبر المجتمعات والفئات. كما مهد ذلك لظهور نماذج لاحقة تُعمق فكرة التفاعل بين الفرد وبنية الاجتماعية، وترتبط بين الجريمة واختلالات التنظيم الاجتماعي على نحو منهجي.

ثانياً: دور الإحصاء الجنائي في تحليل الجريمة.

شهدت الدراسات الأوروبية تطوراً نوعياً في توظيف الإحصاء الجنائي كأداة مركزية لتحليل الظاهرة الإجرامية، حيث انتقل البحث من الوصف الانطباعي إلى القياس الكمي المنهجي. وقد مكّن هذا التحول الباحثين من بناء قواعد بيانات منتظمة حول الجرائم، تسمح بقياس معدلاتها بدقة، وتتبع اتجاهاتها زمنياً، ورسم خرائط توزيعها الجغرافي فضلاً عن اختبار ارتباطها بمتغيرات اجتماعية مثل الفقر، البطالة، الكثافة السكانية، ومستوى التحضر. ومن الناحية المنهجية، أسهم الإحصاء في ترسيخ مبدأ الانتظام (Regularity) في السلوك الإجرامي، حيث أظهرت السلاسل الزمنية أن معدلات الجريمة لا تتسم بالعشوائية، بل تتكرر وفق أنماط يمكن التنبؤ النسبي بها. وقد عزز ذلك إمكان استخدام مؤشرات مثل معدلات الجرائم لكل 100 ألف نسمة، ومعدلات الانتشار والكثافة، وتحليل الاتجاهات (Trend Analysis)، إلى جانب أدوات الارتباط والانحدار للكشف عن العلاقات بين الجريمة والعوامل الاجتماعية.

كما أتاح هذا التوجه تطوير تحليل مكاني يربط الجريمة بخصائص الأحياء والبيئات الحضرية، مما ساعد على تحديد "بؤر" الجريمة وفهم علاقتها بضعف الضبط الاجتماعي أو التهميش. وبذلك، أصبح الإحصاء الجنائي ليس مجرد وسيلة وصف، بل أداة تفسيرية وتنبؤية تدعم بناء سياسات عامة قائمة على الأدلة، وتوجّه التدخلات الوقائية نحو الفئات والمناطق الأكثر عرضة. (النعيمي، 2019، ص 112)

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

وعلى الرغم من قوته التفسيرية، يظل الإحصاء رهينا بجودة البيانات ومشكلات مثل الرقم الأسود للجريمة (الجرائم غير المبلغ عنها) واختلاف طرق التسجيل بين الدول، مما يستدعي الحذر في التعميم. ومع ذلك، فقد أسهم اعتماد الإحصاء في ترسيخ الطابع العلمي لعلم الإجرام، وجعل تفسير الجريمة قائما على تحليل البيانات بدل الافتراضات.

ثالثا: الدراسات الحضرية والجريمة.

أولت الدراسات الأوروبية عناية خاصة للعلاقة بين الفضاء الحضري والسلوك الإجرامي خاصة في ظل التوسع الحضري المتسارع الذي رافق التحولات الصناعية فقد كشفت الأبحاث أن المدينة، بما تتسم به من كثافة سكانية مرتفعة وتنوع اجتماعي وثقافي، تمثل بنية معقدة تنتج أشكالاً خاصة من التفاعلات الاجتماعية، قد تفضي في بعض الحالات إلى بروز أنماط إجرامية مميزة. ومن هذا المنطلق، لم يعد يُنظر إلى المدينة كإطار محايد، بل كعامل بنيوي يساهم في تشكيل السلوك، حيث تتحدد أنماط الجريمة وفق خصائص المجال الحضري وتنظيمه الداخلي.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسات أن الأحياء الفقيرة والمهمشة داخل المدن تمثل بيئات أكثر عرضة لانتشار الجريمة، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل البنيوية. فالاحتكاك السكاني يؤدي إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، كما أن ضعف الرقابة الاجتماعية الناتج عن تفكك الروابط التقليدية يحدّ من قدرة المجتمع المحلي على مراقبة السلوك. وإلى جانب ذلك، يسهم الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي في خلق شعور بالإقصاء، يدفع بعض الأفراد إلى تبني سلوكيات منحرفة كوسيلة للتكيف مع واقعهم. كما أن تفكك العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء الحضرية يضعف التضامن الاجتماعي، ويقلل من فعالية القيم المشتركة في توجيه السلوك.

وقد أدت هذه المعطيات إلى تطوير مقاربات تحليلية متقدمة تربط الجريمة بالبنية الحضرية، حيث أصبح تحليل الظاهرة الإجرامية يعتمد على دراسة التوزيع المجالي للسكان والأنشطة، وفهم العلاقة بين المجال الاجتماعي والمجال المكاني. وفي هذا الإطار، تأثرت

الدراسات الأوروبية بإسهامات روبرت بارك وإرنست برجس في تحليل التنظيم الحضري، خاصة نموذج المناطق الحضرية المتميزة، الذي يفسر اختلاف معدلات الجريمة بين أحياء المدينة تبعا لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

كما ساهم هذا التوجه في بروز حقل علمي متخصص يُعرف بـ جغرافية الجريمة، الذي يركز على دراسة العلاقة بين المكان والسلوك الإجرامي، من خلال تحليل توزيع الجرائم في الفضاء الحضري، وربطها بعوامل مثل نوعية السكن، ومستوى الخدمات، والكثافة السكانية، والبنية الاقتصادية. وقد أتاح هذا المجال تطوير أدوات تحليلية دقيقة، مثل الخرائط الإجرامية، التي تُستخدم في تحديد بؤر الجريمة وتوجيه السياسات الأمني. (العاني، 2022، ص 156).

ومن الناحية التطبيقية، أسهمت هذه الدراسات في إعادة توجيه السياسات الجنائية نحو تبني مقاربة وقائية تقوم على تحسين البيئة الحضرية، من خلال تقليل التفاوت الاجتماعي، وتعزيز الخدمات، ودعم التماسك الاجتماعي داخل الأحياء، بدل الاقتصار على التدخلات الأمنية التقليدية. وبذلك، أصبح فهم الجريمة في المدينة قائما على تحليل تفاعل معقد بين الإنسان والمجال، وهو ما يعكس تطورا نوعيا في تفسير الظاهرة الإجرامية.

رابعا: دور الثقافة في تفسير الجريمة.

أدرك الباحثون الأوروبيون أن تفسير الجريمة يظل ناقصا ما لم يدرج البعد الثقافي بوصفه الإطار الذي يحدد القيم والمعايير المنظمة للسلوك فالثقافة لا تكتفي بتعريف ما هو مقبول أو مرفوض، بل تُسهم في بناء معنى الفعل نفسه؛ إذ قد يُعدّ سلوك ما منحرفا في مجتمع معين، بينما يُنظر إليه بوصفه عاديا أو حتى مقبولا في مجتمع آخر. ومن ثمّ، أصبحت الجريمة تُفهم باعتبارها ظاهرة نسبية ثقافيا، تتغير حدودها وتعريفاتها تبعا لاختلاف المنظومات القيمية.

وفي هذا السياق، ركزت الدراسات على ثلاثة أبعاد مترابطة. أولا، تأثير القيم الاجتماعية في تحديد الجريمة، حيث تعمل منظومة القيم السائدة على ترسيم الخط الفاصل

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

بين السلوك المشروع والمنحرف، وتؤثر في درجة التسامح أو التشدد تجاه أفعال معينة. ثانياً، دور العادات والتقاليد في توجيه السلوك، إذ تسهم الأعراف في ضبط الممارسات اليومية وتشكيل توقعات الأفراد، كما قد تخلق في بعض الحالات تبايناً بين الضبط غير الرسمي والقواعد القانونية الرسمية. ثالثاً، اختلاف تعريف الجريمة عبر الثقافات، حيث تتباين المجتمعات في تصنيف بعض الأفعال تبعاً لمرجعياتها الدينية والأخلاقية والتاريخية، ما ينعكس على سياساتها الجنائية وآليات الضبط.

وقد أدى هذا المنظور إلى تعميق التحليل السوسيولوجي للجريمة، من خلال الربط بين السلوك الإجرامي والسياق الثقافي الذي ينتجه ويمنحه دلالاته. كما مهّد لظهور مقاربات مثل "الثقافة الفرعية" التي تفسر انحراف بعض الفئات بامتلاكها قيماً ومعايير تختلف عن السائد العام، الأمر الذي قد يضع أفرادها في تعارض مع القوانين الرسمية. وبذلك، لم تعد الجريمة مجرد خرق قانوني، بل تعبيراً عن توتر قيمي أو اختلاف معياري داخل المجتمع.

وعلى المستوى التطبيقي، ساعد إدماج البعد الثقافي في توجيه السياسات الوقائية نحو تعزيز الوعي القيمي ودعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع. وهو ما يعكس انتقالاً نحو فهم أكثر عمقا للجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية-ثقافية مركبة (الزعبي، 2021، ص 119).

خامساً: الاتجاه نحو الوقاية الاجتماعية.

أفضت الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية إلى ترسيخ توجه واضح نحو الوقاية الاجتماعية باعتبارها مدخلاً أساسياً للحد من الجريمة، بحيث لم يعد الهدف محصوراً في العقاب اللاحق للفعل الإجرامي، بل امتد ليشمل معالجة أسبابه البنيوية قبل وقوعه. ويقوم هذا التحول على تصور مفاده أن الجريمة ليست مجرد انحراف فردي، بل نتيجة لاختلالات اجتماعية واقتصادية وثقافية، الأمر الذي يستدعي تدخلات وقائية تستهدف تحسين البيئة التي يتشكل فيها السلوك.

وفي هذا الإطار، ركزت السياسات الوقائية على تحسين الظروف الاقتصادية عبر الحد من الفقر والبطالة وتقليص التفاوتات الاجتماعية، لما لذلك من أثر مباشر في تقليل الضغوط التي قد تدفع الأفراد إلى الانحراف. كما تم إيلاء أهمية خاصة لدعم الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، باعتبارها الفضاء الأول لتكوين القيم وضبط السلوك، حيث يسهم الاستقرار الأسري والتنشئة السليمة في تعزيز الامتثال للمعايير الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، تم التأكيد على تعزيز التعليم بوصفه أداة استراتيجية للوقاية، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعرفة، بل يمتد إلى غرس القيم وتنمية المهارات الاجتماعية التي تساعد الفرد على التكيف الإيجابي مع محيطه. كما شملت هذه السياسات تقوية آليات الضبط الاجتماعي، سواء الرسمية كالقوانين والمؤسسات، أو غير الرسمية كالأعراف والتقاليد، بهدف تحقيق توازن فعال بين الحرية الفردية ومتطلبات النظام الاجتماعي.

ويمثل هذا التوجه انتقالاً من منطق "رد الفعل" القائم على العقاب، إلى منطق "الفعل الوقائي" القائم على الاستباق والمعالجة الجذرية، وهو ما يعكس نضجاً في السياسة الجنائية الحديثة، التي أصبحت تراهن على الوقاية كوسيلة أكثر فاعلية واستدامة في الحد من الجريمة. وقد أسهم هذا التحول في إعادة توجيه الجهود نحو بناء مجتمع أكثر توازناً وتماسكاً، قادر على تقليل العوامل المنتجة للسلوك الإجرامي (عبد الكريم، 2021، ص 133).

سادساً: تقييم الدراسات الأوروبية 2.

رغم القيمة العلمية الكبيرة للدراسات الأنثربولوجية الأوروبية فإنها لا تخلو من حدود منهجية ونظرية تستوجب النقد والتحليل فقد أدى التركيز المفرط على البعد الاجتماعي في بعض الاتجاهات إلى تقليص دور الفرد، حيث تم تفسير الجريمة أساساً بوصفها نتاجاً لظروف بنيوية، دون إيلاء اهتمام كافٍ للخصائص النفسية والاختيارات الفردية. وهذا الاختزال قد يضعف القدرة التفسيرية للنموذج، خاصة في الحالات التي يظهر فيها السلوك الإجرامي رغم توفر ظروف اجتماعية مستقرة.

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

كما تواجه هذه الدراسات إشكالية صعوبة تعميم النتائج، نظرا لاختلاف البنى الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات فالكثير من النماذج التي طوّرت في السياق الأوروبي قد لا تنطبق بالضرورة على مجتمعات أخرى تختلف في تنظيمها الاجتماعي أو في طبيعة قيمها الثقافية، مما يحدّ من صلاحيتها التفسيرية خارج الإطار الذي نشأت فيه. (قنديل، 2022، ص 158).

ويضاف إلى ذلك اختلاف السياقات الثقافية، حيث إن تعريف الجريمة ذاته يتغير تبعا للمنظومة القيمية لكل مجتمع، وهو ما يجعل بعض النتائج نسبية وغير قابلة للتطبيق الشامل. فالسلوك الذي يُعد منحرفا في مجتمع قد يكون مقبولا في مجتمع آخر، الأمر الذي يفرض ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية عند تحليل الظاهرة الإجرامية.

ومع ذلك، تبقى هذه المرحلة من أهم مراحل تطور علم الإجرام، لأنها أسهمت في ترسيخ المقاربة العلمية والاجتماعية، ونقلت دراسة الجريمة من التفسير الأحادي إلى التفسير التكاملي القائم على تعدد العوامل. كما مهّدت لظهور اتجاهات حديثة أكثر توازنا، تجمع بين تحليل الفرد والسياق الاجتماعي، وهو ما يعكس نضجا معرفيا في فهم الظاهرة الإجرامية.

خلاصة:

يتضح أن الدراسات الأنثروبولوجية الأوروبية في مرحلتها الثانية مثّلت مرحلة نضج علمي، حيث عمّقت الفهم التحليلي للظاهرة الإجرامية عبر التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتجاوزت الاقتصار على التفسيرات الفردية أو البيولوجية. فقد أصبح السلوك الإجرامي يُفهم في إطار تفاعلي يربط بين الفرد وبنائه النفسية من جهة، وبين السياق الاجتماعي والثقافي الذي يتحرك فيه من جهة أخرى.

كما أسهم اعتماد أدوات تحليلية دقيقة، مثل الإحصاء الجنائي والدراسات الميدانية، في تعزيز الطابع العلمي لعلم الإجرام، والانتقال به من مستوى التأمل النظري إلى مستوى

التحليل الواقعي القائم على المعطيات. وقد أتاح ذلك الكشف عن أنماط الجريمة، وفهم توزيعها وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية.

وبناء على ذلك ترسخت المقاربة التفاعلية التي ترى في الجريمة ظاهرة مركبة ناتجة عن تداخل عدة عوامل وهو ما مهد لظهور اتجاهات حديثة أكثر تخصصا وعمقا، تقوم على التكامل بين التحليل الاجتماعي والنفسي والبيولوجي ويعكس هذا التحول تطورا نوعيا في فهم الجريمة، وانتقالا نحو مقاربات أكثر شمولية وواقعية في دراستها.

المحاضرة الثامنة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأمريكية (1).

تمثل الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة في السياق الأمريكي مرحلة نوعية في تطور علم الإجرام حيث شهد هذا الحقل انتقالا واضحا من التفسيرات البيولوجية والأوروبية الكلاسيكية إلى مقاربات سوسيولوجية تركز على تحليل الجريمة داخل البيئة الحضرية الحديثة. وقد ارتبط هذا التحول بظهور المدرسة السوسيولوجية الأمريكية، التي تأثرت بالتحولات العميقة التي عرفها المجتمع الأمريكي، من قبيل الهجرة الواسعة نحو المدن، والتوسع الحضري السريع، والتنوع الثقافي، وهي عوامل أدت إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية وظهور أنماط جديدة من السلوك الإجرامي.

وفي هذا الإطار، لم يعد السلوك الإجرامي يُفسر انطلاقا من الخصائص الفردية أو البيولوجية فقط، بل أصبح يُفهم في سياق العلاقات الاجتماعية داخل المدينة، باعتبارها فضاء ديناميكي تتداخل فيه التفاعلات بين الأفراد والجماعات. وقد ساهم هذا التوجه في إعادة تعريف المدينة بوصفها "مختبرا اجتماعيا" لدراسة الظواهر الاجتماعية، بما فيها الجريمة، حيث يتم تحليلها من خلال توزيعها في الأحياء، وارتباطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة.

كما تميزت هذه الدراسات باعتمادها على المنهج الميداني، من خلال الملاحظة المباشرة والمعاشية داخل المجتمعات الحضرية، مما أتاح فهما أعمق للواقع الاجتماعي الذي تتشكل فيه الجريمة. وقد أدى هذا التحول إلى بروز نماذج تفسيرية جديدة تربط بين الجريمة

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

والتنظيم الاجتماعي، وتؤكد أن السلوك الإجرامي ليس مجرد انحراف فردي، بل هو انعكاس لاختلالات في بنية المجتمع الحضري.

وبذلك، يمكن القول إن الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية أسهمت في إحداث نقلة نوعية في علم الإجرام من خلال ترسيخ المقاربة الاجتماعية الميدانية، وربط الجريمة بالبنية الحضرية والتفاعلات الاجتماعية، وهو ما مهّد لظهور نظريات أكثر تخصصاً وعمقاً في تفسير الظاهرة الإجرامية (عبد الحميد، 2017، ص 152).

أولاً: السياق التاريخي لظهور الدراسات الأمريكية.

ظهرت الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن العشرين في سياق تاريخي تميز بتحوّلات اجتماعية واقتصادية عميقة أعادت تشكيل بنية المجتمع. فقد شهدت المدن الأمريكية موجات واسعة من الهجرة الداخلية والخارجية، حيث توافد ملايين الأفراد من أصول ثقافية وإثنية مختلفة بحثاً عن فرص العمل، خاصة في المراكز الصناعية الكبرى وقد أدى هذا التدفق السكاني إلى نمو حضري سريع صاحبه توسع غير منظم في الأحياء، وظهور مناطق مكتظة تعاني من ضعف الخدمات والبنية التحتية. وفي الوقت نفسه أسهم التوسع الصناعي في خلق تحولات عميقة في سوق العمل، حيث ظهرت فوارق واضحة بين الطبقات الاجتماعية، مما أدى إلى تنامي التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. وقد انعكس هذا الوضع في انتشار الفقر والبطالة في بعض المناطق الحضرية، مقابل تراكم الثروة في مناطق أخرى، وهو ما خلق حالة من عدم التوازن داخل المجتمع.

كما أدى التعدد الثقافي الناتج عن الهجرة إلى بروز أنماط مختلفة من القيم والمعايير داخل المجتمع الواحد، مما أفرز نوعاً من التباين الثقافي قد يؤدي في بعض الحالات إلى صراع قيمي أو ضعف في التماسك الاجتماعي. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت بعض الفئات الاجتماعية أكثر عرضة للانحراف، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف التنظيم الاجتماعي.

وقد أدت هذه التحولات مجتمعة إلى بروز مشكلات اجتماعية جديدة، من بينها ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف، الأمر الذي دفع الباحثين إلى دراسة هذه الظواهر في إطارها الحضري والاجتماعي. ومن هنا، بدأ الاهتمام بتحليل العلاقة بين الجريمة وبنية المجتمع، خاصة داخل المدينة، حيث تتجلى بوضوح تأثيرات التغير الاجتماعي، وهو ما مهد لظهور اتجاهات علمية جديدة تركز على التنظيم الاجتماعي والبيئة الحضرية في تفسير السلوك الإجرامي (النعيمي، 2019، ص 121).

ثانياً: خصائص الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية.

1. التركيز على البيئة الحضرية:

اتسمت الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية بتركيز منهجي واضح على المدينة باعتبارها الإطار التحليلي المركزي للجريمة حيث لم تفهم الجريمة كفعل فردي معزول، بل كظاهرة اجتماعية تتشكل داخل فضاء حضري معقد تتداخل فيه العلاقات والتفاعلات اليومية. وقد تأثر هذا التوجه بإسهامات روبرت بارك وإرنست برجس، اللذين نظرا إلى المدينة بوصفها "كائنا اجتماعيا" يخضع لقوانين التنظيم والتغير، وليس مجرد تجمع سكاني.

وفي هذا الإطار، أصبحت الجريمة تُحلل من خلال خصائص الأحياء الحضرية، مثل الكثافة السكانية، وطبيعة البنية الاقتصادية، ومستوى الخدمات، ودرجة الاستقرار الاجتماعي. وقد أظهرت الدراسات أن معدلات الجريمة تختلف بشكل ملحوظ من منطقة إلى أخرى داخل المدينة، تبعا لاختلاف هذه الخصائص، وهو ما يعكس تأثير البنية المجالية في توجيه السلوك. كما برزت أهمية دراسة ما يُعرف بـ "المناطق الانتقالية" التي تتسم بعدم الاستقرار الاجتماعي، وغالبا ما تشهد معدلات مرتفعة من الانحراف. (عبد الحميد، 2017، ص 160)

وقد أسهم هذا التوجه في تطوير تحليل التوزيع المجالي للجريمة، حيث لم يعد التركيز على "من يرتكب الجريمة" فقط، بل أيضا على "أين ولماذا تحدث"، وهو ما أتاح فهما أكثر

دقة للعلاقة بين المكان والسلوك. كما مهّد لظهور مجالات بحثية متخصصة مثل جغرافية الجريمة، التي تعتمد على تحليل الفضاء الحضري وربطه بالظواهر الإجرامية. وبذلك، أصبح التركيز على البيئة الحضرية يمثل تحولا نوعيا في الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية، حيث تم الانتقال من التحليل الفردي إلى تحليل بنيوي يأخذ بعين الاعتبار تأثير المكان في تشكيل السلوك الإجرامي، وهو ما عزز من واقعية التفسير العلمي ودقته.

2. الطابع الميداني.

تميزت الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية باعتمادها المكثف على المنهج الميداني حيث انتقل البحث من الطرح النظري المجرد إلى دراسة الجريمة داخل واقعها الاجتماعي المباشر وقد تجسّد ذلك في استخدام أدوات مثل الملاحظة المباشرة، والمقابلات، والمعاشية داخل الأحياء الحضرية، وهو ما أتاح للباحثين فهما عميقا للسلوك الإجرامي في سياقه الطبيعي. وقد تأثر هذا التوجه بإسهامات روبرت بارك الذي دعا إلى دراسة المدينة من الداخل باعتبارها مختبرا اجتماعيا حيا.

ومن خلال هذا المنهج لم يعد الباحث يكتفي بتحليل الإحصاءات أو النصوص، بل يسعى إلى الاحتكاك المباشر بالمجتمع وفهم أنماط التفاعل بين الأفراد، ودراسة الظروف اليومية التي قد تدفع نحو الانحراف وقد مكن هذا الأسلوب من الكشف عن أبعاد خفية للسلوك الإجرامي، مثل تأثير الجماعات المحلية، وأنماط التكيف داخل الأحياء الفقيرة، ودور الثقافة الفرعية في توجيه السلوك. (الزعبي، 2021، ص 88)

كما أسهم الطابع الميداني في إنتاج معطيات دقيقة وواقعية تقوم على الملاحظة المباشرة بدل الافتراضات، وهو ما عزز من مصداقية النتائج العلمية وقد ساعد ذلك في بناء معرفة سوسيولوجية تطبيقية، قادرة على تفسير الظاهرة الإجرامية في ضوء الواقع الاجتماعي، لا في إطار تصورات نظرية مجردة.

وبذلك شكل المنهج الميداني أحد أهم مميزات الدراسات الأمريكية حيث أسهم في تحويل علم الإجرام إلى علم قائم على المعطيات التجريبية والخبرة الواقعية، مما عزز دقته وعمق فهمه للسلوك الإجرامي.

3. الاهتمام بالتنظيم الاجتماعي:

أولت الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية اهتماما مركزيا بمفهوم التنظيم الاجتماعي باعتباره متغيرا تفسيريا حاسما في فهم الجريمة حيث تم تحليل كيفية تشكّل العلاقات داخل المجتمع، ومستوى تماسكها، وقدرتها على فرض المعايير وضبط السلوك. وقد تأثر هذا التوجه بإسهامات كليفورد شو وهنري ماكاي، اللذين طوّرا تحليل التفكك الاجتماعي في الأحياء الحضرية، خاصة ضمن إطار مدرسة شيكاغو.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسات أن قوة الروابط الاجتماعية، مثل العلاقات الأسرية وروابط الجيرة والانتماء المجتمعي، تسهم في تعزيز الضبط الاجتماعي غير الرسمي، الذي يُعدّ آلية فعالة للحد من السلوك المنحرف. في المقابل، يؤدي ضعف هذه الروابط، خاصة في الأحياء الفقيرة والمهمشة، إلى تراجع القدرة الجماعية على ضبط السلوك، مما يخلق بيئة ملائمة لانتشار الجريمة. كما أن عوامل مثل التنقل السكاني المستمر، والتنوع الثقافي غير المنسجم، والفقر، تؤدي إلى إضعاف التنظيم الاجتماعي، وبالتالي زيادة معدلات الانحراف. وبذلك، لم تعد الجريمة تُفسر كنتاج لخصائص فردية أو نزعات شخصية، بل أصبحت تُفهم كنتيجة لاختلال في بنية العلاقات الاجتماعية، حيث يفشل المجتمع المحلي في أداء وظيفته الرقابية والتربوية. وقد أسهم هذا الطرح في نقل التحليل من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعة، وربط السلوك الإجرامي بمدى فعالية التنظيم الاجتماعي داخل البيئة الحضرية.

كما مهّد هذا التوجه لظهور مقاربات حديثة تركز على إعادة بناء الروابط الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي كوسيلة للوقاية من الجريمة، وهو ما يعكس تحولا من التفسير الفردي إلى التفسير البنيوي التفاعلي (قنديل، 2022، ص 166).

4. البعد الثقافي:

أخذت الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية بعين الاعتبار التنوع الثقافي الناتج عن الهجرة وتعدد الأصول الإثنية واعتبرته عاملا حاسما في تفسير السلوك الإجرامي داخل المجتمع الحضري. فقد بيّنت الأبحاث أن اختلاف القيم والمعايير بين الجماعات قد يفضي إلى توترات ثقافية أو ضعف في التماسك الاجتماعي، خاصة عندما تتباين قواعد السلوك المقبول بين الثقافة الأصلية للمهاجرين والمعايير السائدة في المجتمع المضيف. وفي هذا السياق، يُفسّر جزء من الانحراف بوصفه نتاجا لصراع معياري أو لعملية التكيف الثقافي غير المتوازنة.

وقد دعمت هذا التوجه أطروحات ثورستن سيلين حول صراع الثقافات، حيث يرى أن تعارض القواعد بين الجماعات قد يضع الأفراد أمام معايير متناقضة، ما يزيد احتمالات خرق القانون. كما أسهمت أعمال إدوين سذرلاند في إبراز دور التعلم الاجتماعي، إذ يُكتسب السلوك الإجرامي داخل جماعات فرعية تمتلك قيما ومعايير خاصة قد تتعارض مع القيم العامة للمجتمع. (النعيمي، 2019، ص 125)

وبذلك، لم تعد الجريمة تُفهم فقط كخرق قانوني، بل كظاهرة ذات بعد ثقافي نسبي، تتشكل داخل سياقات ثقافية فرعية قد تمنح السلوك المنحرف مشروعية داخل الجماعة، رغم رفضه اجتماعيا. وقد أسهم هذا المنظور في تطوير مقاربات تفسيرية أكثر عمقا، تربط بين الجريمة والهوية الثقافية، وأنماط التنشئة، وآليات نقل القيم بين الأجيال.

كما كان لهذا التوجه أثر تطبيقي مهم، إذ دفع نحو تبني سياسات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية، وتعزز الاندماج الاجتماعي، بما يحدّ من التوترات القيمية التي قد تسهم في إنتاج السلوك الإجرامي. وبذلك، رسّخ البعد الثقافي فهما أكثر شمولية للجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية-ثقافية مركبة.

ثالثا: مدرسة شيكاغو.

تعد مدرسة شيكاغو من أبرز الاتجاهات التي أسهمت في تطوير الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة في الولايات المتحدة، حيث تبنت مقاربة سوسولوجية ميدانية تقوم على دراسة المدينة كنظام اجتماعي متكامل، تتفاعل داخله العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإنتاج أنماط مختلفة من السلوك، بما في ذلك السلوك الإجرامي. وقد مثّلت هذه المدرسة تحولا منهجيا مهما، إذ انتقلت من التحليل النظري إلى الدراسة التطبيقية للواقع الحضري باستخدام أدوات ميدانية دقيقة.

أبرز روادها:

• روبرت بارك

• إرنست برجس

وقد ركّز هؤلاء الباحثون على تحليل المدينة من خلال ما عُرف بـ نموذج المناطق الحضرية (النموذج الدائري)، الذي يقسّم المدينة إلى مناطق متميزة تختلف في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز هذه المناطق "المنطقة الانتقالية"، التي تتميز بارتفاع معدلات التنقل السكاني، وضعف الروابط الاجتماعية، وتدني مستوى المعيشة، وهي عوامل تجعلها أكثر عرضة لانتشار الجريمة.

وينطلق هذا النموذج من فرضية أساسية مفادها أن توزيع الجريمة داخل المدينة ليس عشوائيا، بل يرتبط بالبنية المجالية والتنظيم الاجتماعي لكل منطقة. فالأحياء التي تعاني من ضعف التنظيم الاجتماعي وتفكك الروابط تكون أكثر عرضة للانحراف، بغض النظر عن

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

الخصائص الفردية لسكانها، وهو ما يعكس أولوية العامل الاجتماعي والمكاني في تفسير الجريمة.

كما أسهمت مدرسة شيكاغو في ترسيخ المنهج الميداني، حيث اعتمدت على الملاحظة المباشرة، وتحليل الحالات، ودراسة الأحياء الحضرية بشكل تفصيلي، مما أتاح فهما عميقا للعلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي. وقد دعمت هذه النتائج الدراسات الكلاسيكية التي بينت أن معدلات الجنوح ترتبط بخصائص المناطق الحضرية أكثر من ارتباطها بخصائص الأفراد، كما أوضح ذلك كل من كليفورد شو وهنري ماكاي في دراستهما حول الجريمة في المدن. (Shaw & McKay, 1942 p98)

وبذلك، تمثل مدرسة شيكاغو حجر الأساس في تطوير المقاربة الحضرية والاجتماعية للجريمة، حيث نقلت التحليل من مستوى الفرد إلى مستوى المجال الاجتماعي والمكاني، وأسهمت في بناء تفسير علمي واقعي للسلوك الإجرامي.

رابعا: نظرية التفكك الاجتماعي.

تعد نظرية التفكك الاجتماعي من أبرز إسهامات الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية الأمريكية في تفسير الجريمة، وقد طوّرها كل من كليفورد شو وهنري ماكاي ضمن إطار مدرسة شيكاغو. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن الجريمة لا تُفسّر من خلال خصائص الأفراد، بل من خلال بنية المجتمع المحلي ومدى تماسكه.

وترى النظرية أن الجريمة تنتشر بشكل أكبر في المناطق التي تعاني من ضعف التنظيم الاجتماعي، حيث تفشل المؤسسات الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة والجماعات المحلية، في أداء دورها في ضبط السلوك. ويؤدي هذا الوضع إلى تفكك الروابط الاجتماعية، مما يضعف آليات الضبط غير الرسمي، كالتقاليد والأعراف والرقابة المجتمعية، وهو ما يفتح المجال أمام انتشار السلوك المنحرف (الزبيدي، 2018، ص 27).

كما تؤكد النظرية أن الأحياء الفقيرة والمهمشة تُعد أكثر عرضة للجريمة، ليس بسبب طبيعة سكانها، بل نتيجة لظروفها البنيوية، مثل الفقر، وعدم الاستقرار السكاني، والتنوع

الثقافي غير المنسجم. فهذه العوامل تضعف التماسك الاجتماعي، وتحدّ من قدرة المجتمع المحلي على فرض معايير وقيمه.

وقد بيّنت الدراسات الميدانية أن معدلات الجريمة تظل مرتفعة في بعض المناطق حتى مع تغيّر سكانها، وهو ما يدل على أن البيئة الاجتماعية، وليس الأفراد، هي العامل الحاسم في تفسير الانحراف. (Shaw & McKay, 1969, p. 102)

وبذلك، أسهمت نظرية التفكك الاجتماعي في نقل تفسير الجريمة من المستوى الفردي إلى المستوى البنيوي، حيث أصبحت تُفهم كنتاج لاختلال في النسيج الاجتماعي، وهو ما عزز المقاربة الاجتماعية في علم الإجرام، ومهدّ لظهور نظريات لاحقة أكثر تعقيدا في تفسير السلوك الإجرامي.

خامسا: التحول في تفسير الجريمة.

أسهمت الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية في إحداث تحول نوعي في تفسير الظاهرة الإجرامية، حيث انتقل مركز التحليل من التركيز على الفرد بوصفه المصدر الأساسي للجريمة إلى التركيز على البيئة الاجتماعية باعتبارها الإطار الذي يتشكل داخله السلوك. فلم يعد الانحراف يُفسّر بخصائص شخصية أو بيولوجية فقط، بل أصبح يُفهم في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالفرد، خاصة داخل الفضاء الحضري.

وفي هذا السياق، أصبحت الجريمة تُدرس باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالبنية العامة للمجتمع، حيث يتم تحليلها في إطار العلاقات الاجتماعية، وأنماط التفاعل داخل الأحياء، ومستوى التماسك الاجتماعي. وقد تأثر هذا التوجه بإسهامات كليفورد شو وهنري ماكاي، اللذين بيّنا أن الجريمة ترتبط بخصائص البيئة الاجتماعية أكثر من ارتباطها بخصائص الأفراد. (Shaw & McKay, 1969, p. 103)

كما تم الربط بشكل واضح بين الجريمة ومستوى التنظيم الاجتماعي، حيث أظهرت الدراسات أن ضعف الروابط الاجتماعية وتفكك البنية المجتمعية يؤديان إلى تراجع الضبط

الاجتماعي، وبالتالي زيادة معدلات الانحراف. ومن هذا المنطلق، أصبحت الجريمة تُفسَّر كنتيجة لاختلال في التوازن الاجتماعي، وليس كفعل فردي معزول.

وقد أسهم هذا التحول في ترسيخ المقاربة السوسيولوجية في علم الإجرام، وفتح المجال أمام تطوير نظريات أكثر عمقا، تركز على التفاعل بين الفرد والمجتمع، وتعتمد على التحليل الميداني والبيئي في تفسير السلوك الإجرامي، وهو ما يعكس نضجا علميا في فهم الظاهرة (الزبيدي، 2018، ص 31).

خلاصة:

يتضح أن الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية مثلت مرحلة متقدمة في تطور علم الإجرام، حيث قدّمت إضافة نوعية تمثلت في نقل مركز التحليل من الفرد إلى البيئة الحضرية والتنظيم الاجتماعي فقد أصبح السلوك الإجرامي يُفهم في إطار العلاقات الاجتماعية داخل المدينة، بوصفها فضاء ديناميكيا تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كما أسهم اعتماد المنهج الميداني في تعزيز الطابع العلمي لهذه الدراسات من خلال توفير معطيات واقعية دقيقة مكنت من تحليل الجريمة في سياقها الفعلي، وليس في إطار نظري مجرد. وقد أدى ذلك إلى تطوير تفسير اجتماعي للجريمة، يربطها بمدى تماسك المجتمع المحلي، وقوة الروابط الاجتماعية، ومستوى الضبط الاجتماعي.

وبناء على ذلك ترسخت المقاربة السوسيولوجية التي ترى أن الجريمة ليست مجرد انحراف فردي، بل هي نتاج تفاعل معقد بين الفرد والمجتمع داخل الفضاء الحضري، وهو ما مهّد لظهور نظريات حديثة أكثر عمقا، تعالج الظاهرة الإجرامية في إطارها البنوي والتفاعلي وتعكس نضجا علميا في فهمها وتحليله

المحاضرة التاسعة: الدراسات الأنثروبولوجية للجريمة الأمريكية (2).

مثل هذه المحاضرة امتدادا تحليليا لما تم تناوله في المرحلة الأولى من الدراسات الأمريكية، حيث يتم الانتقال من التركيز على البيئة الحضرية والتنظيم الاجتماعي إلى تحليل الآليات التفسيرية العميقة للسلوك الإجرامي. ففي هذه المرحلة، لم يعد الاهتمام مقتصرًا على وصف الظاهرة وربطها بالبنية الاجتماعية، بل اتجه الباحثون إلى تفسير كيف ولماذا يتشكل السلوك الإجرامي داخل التفاعل الاجتماعي.

وقد تميز هذا التطور بتوسيع نطاق التحليل ليشمل عمليات التعلم الاجتماعي التي من خلالها يكتسب الأفراد السلوك المنحرف، إضافة إلى دراسة التفاعل الثقافي داخل المجتمع، خاصة في ظل التنوع القيمي الناتج عن تعدد الجماعات. كما تم التركيز على دور الجماعات الفرعية في إنتاج أنماط خاصة من القيم والمعايير التي قد تتعارض مع الثقافة السائدة، مما يفسر استمرار بعض أشكال الانحراف داخل فئات معينة.

وفي هذا السياق، برزت إسهامات إدوين سذرلاند في تفسير الجريمة من خلال التعلم الاجتماعي، إلى جانب ألبرت كوهين وروبرت ميرتون الذين ركزوا على البعد الثقافي والضغوط الاجتماعية في تفسير الانحراف. وقد أسهمت هذه النظريات في تقديم فهم أكثر ديناميكية للسلوك الإجرامي، يقوم على تحليل التفاعل بين الفرد والجماعة والمجتمع.

وبذلك، يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة تعميق نظري في الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية، حيث تم الانتقال من تفسير الجريمة في إطارها البنوي إلى تفسيرها في إطار العمليات الاجتماعية والثقافية التي تنتجها، وهو ما يعكس نضجا علميا واضحا في فهم الظاهرة الإجرامية وتحليلها.

أولا: نظرية التعلم الاجتماعي (الاختلاط التفاضلي).

تعد نظرية التعلم الاجتماعي من أبرز الإسهامات في علم الإجرام الحديث وقد طورها إدوين سذرلاند، حيث انطلقت من نقد التفسيرات البيولوجية والحتمية، لتؤكد أن السلوك الإجرامي ليس فطريا، بل مكتسب عبر التفاعل الاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن الفرد لا يولد مجرما، بل يتعلم أنماط السلوك المنحرف داخل بيئته الاجتماعية.

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

وترتكز هذه النظرية على مجموعة من المبادئ الأساسية. فهي ترى أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل المباشر مع الآخرين، خاصة داخل الجماعات الصغيرة مثل الأسرة والأصدقاء، حيث تنتقل القيم والمعايير بشكل غير رسمي. كما يتعلم الفرد داخل هذه الجماعات تقنيات ارتكاب الجريمة، إلى جانب المبررات والتفسيرات التي تشرعن هذا السلوك في نظره.

ومن أهم مفاهيم النظرية ما يُعرف بـ "التعريفات"، حيث يكتسب الفرد تصورات معينة حول ما إذا كان السلوك مقبولا أو مرفوضا. فإذا غلبت التعريفات المؤيدة للجريمة على تلك المعارضة لها، زادت احتمالية انخراطه في السلوك الإجرامي. كما تؤكد النظرية أن عملية التعلم لا تقتصر على الجانب السلوكي، بل تشمل أيضا الدوافع والاتجاهات التي توجه الفعل.

وقد أسهم هذا الطرح في تحويل فهم الجريمة من كونه انحرافا فرديا إلى كونه نتيجة عملية اجتماعية تفاعلية، حيث يلعب المحيط الاجتماعي دورا حاسما في تشكيل السلوك. كما مهّد لظهور نظريات لاحقة في التعلم الاجتماعي، مثل نظريات التعلم بالملاحظة والتقليد، التي عمّقت فهم آليات اكتساب السلوك المنحرف.

وبذلك، تفسر نظرية الاختلاط التفاضلي الجريمة بوصفها نتاجا لعملية تعلم اجتماعي مستمرة، ترتبط بطبيعة العلاقات التي يعيشها الفرد، وهو ما يعزز الطابع الاجتماعي للسلوك الإجرامي. (Sutherland, 1947, p. 6)

ثانيا: نظرية الثقافة الفرعية.

تركز نظرية الثقافة الفرعية على دور الجماعات داخل المجتمع في إنتاج أنماط خاصة من القيم والمعايير قد تختلف عن الثقافة السائدة، بحيث تتشكل داخل بعض الفئات الاجتماعية "ثقافات فرعية" تمنح السلوك المنحرف دلالات ومعاني مختلفة. وفي هذا الإطار، لا يُفهم الانحراف كخروج فردي عن القواعد العامة فقط، بل كامتثال لمعايير بديلة داخل جماعة معينة.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه ألبرت كوهين وريتشارد كلوارد ولويد أوهلين، الذين حاولوا تفسير انحراف الشباب، خاصة في الأحياء الحضرية الفقيرة، من خلال تحليل البنية القيمية لهذه الجماعات. فقد بينوا أن بعض الفئات، نتيجة لحرمانها من فرص تحقيق النجاح وفق المعايير الرسمية، تلجأ إلى بناء منظومة قيم بديلة تُعيد تعريف النجاح والمكانة. وترى هذه النظرية أن بعض الجماعات تطوّر قيما ومعايير تبرر السلوك المنحرف، بل وتمنحه شرعية داخل إطارها الخاص، بحيث يصبح الانحراف سلوكا مقبولا أو حتى مرغوبا فيه. كما قد تتحول الجريمة إلى وسيلة لتحقيق المكانة والاعتراف الاجتماعي داخل هذه الثقافة الفرعية، خاصة عندما تكون القيم السائدة غير قابلة للتحقق من قبل أفراد هذه الجماعة.

وبذلك، يتم تفسير الجريمة من خلال الصراع القيمي داخل المجتمع، حيث تتعايش منظومات قيم متعددة قد تكون متعارضة، وهو ما يخلق توترا بين الثقافة السائدة والثقافات الفرعية. وقد أسهم هذا الطرح في تعميق الفهم السوسولوجي للجريمة، من خلال ربطها بالبنية الثقافية والاجتماعية وليس فقط بالعوامل الفردية أو الاقتصادية. كما مهّدت هذه النظرية لظهور دراسات لاحقة تناولت قضايا الهوية والانتماء والتهميش، مؤكدة أن السلوك الإجرامي قد يكون تعبيرا عن محاولة التكيف مع واقع اجتماعي غير متكافئ، وهو ما يعكس الطبيعة التفاعلية والثقافية للانحراف (Cohen, 1955, p. 89).

ثالثا: نظرية الضغط الاجتماعي.

ترتبط نظرية الضغط الاجتماعي بأعمال روبرت ميرتون الذي قدّم تحليلا سوسولوجيا عميقا للعلاقة بين البنية الاجتماعية والسلوك الإجرامي وتنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن المجتمع يضع مجموعة من الأهداف الثقافية العامة، مثل النجاح المادي والتقدم الاجتماعي، لكنه لا يوفر لجميع أفراد الوسائل المشروعة والمتكافئة لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما يخلق حالة من التوتر أو "الضغط".

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

وفي هذا السياق، ينشأ الانحراف نتيجة التناقض بين الأهداف والوسائل، حيث يجد بعض الأفراد أنفسهم عاجزين عن تحقيق ما يفرضه المجتمع من طموحات بطرق قانونية، فيلجؤون إلى بدائل غير مشروعة. وبذلك، لا يُفهم السلوك الإجرامي كفعل فردي معزول، بل كاستجابة بنيوية لضغوط اجتماعية ناتجة عن عدم المساواة في الفرص.

وقد حدّد ميرتون أنماطا مختلفة من التكيف مع هذا الوضع، من أبرزها الابتكار، حيث يقبل الفرد بالأهداف الاجتماعية لكنه يستخدم وسائل غير مشروعة لتحقيقها، وهو النمط الأكثر ارتباطا بالسلوك الإجرامي. كما أشار إلى الانسحاب، حيث يرفض الفرد الأهداف والوسائل معا وينسحب من المجتمع، والتمرد، حيث يسعى إلى استبدال الأهداف والوسائل السائدة بأخرى جديدة.

وتبرز هذه النظرية أن الجريمة ليست نتيجة خلل أخلاقي أو نفسي بالضرورة، بل قد تكون استجابة عقلانية لظروف اجتماعية غير متكافئة، وهو ما يعكس الطابع البنيوي للسلوك الإجرامي. وقد أسهمت هذه المقاربة في تعميق الفهم الاجتماعي للجريمة، وربطها بقضايا العدالة الاجتماعية وتوزيع الفرص داخل المجتمع. (Merton, 1938, p. 679)

رابعا: تكامل الاتجاهات الأمريكية.

تكشف النظريات الأمريكية الحديثة في علم الإجرام عن توجه واضح نحو التكامل النظري، حيث لم يعد تفسير الجريمة قائما على نموذج أحادي، بل على مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين عدة مستويات تحليلية. فقد أسهمت إسهامات إدوين سذرلاند في إبراز دور التعلم الاجتماعي في اكتساب السلوك الإجرامي، بينما ركّز ألبرت كوهين وريتشارد كلوارد ولويد أوهلين على الثقافة والقيم الفرعية بوصفها إطارا مفسرا للانحراف، في حين قدّم روبرت ميرتون تحليلا بنيويا يربط الجريمة بـ الضغوط الاجتماعية الناتجة عن عدم تكافؤ الفرص.

وفي ضوء هذا التراكم النظري، لم تعد الجريمة تُفهم كظاهرة بسيطة أو ذات سبب واحد، بل كنتاج تفاعل معقد بين عدة مستويات. فعلى مستوى الفرد، تلعب الخصائص الشخصية والتجارب الحياتية دورا في تشكيل السلوك، بينما تؤثر الجماعة من خلال عمليات

التعلم والتنشئة ونقل القيم، في حين يحدد المجتمع الإطار العام من خلال بنيته الاقتصادية والثقافية ونظامه القيمي. (قنديل، 2022، ص 173)

وبذلك، أصبح السلوك الإجرامي يُفسَّر كنتيجة لتفاعل ديناميكي بين الفرد والجماعة والمجتمع، حيث تتداخل العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية في إنتاجه. وقد أسهم هذا التكامل في تجاوز التفسيرات الأحادية، وتعزيز فهم أكثر شمولية وواقعية للظاهرة الإجرامية، يقوم على الربط بين مختلف الأبعاد بدل عزلها.

خامسا: أهمية الدراسات الأمريكية 2.

تتجلى أهمية الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية في مرحلتها الثانية في كونها أسهمت في إحداث نقلة نوعية في تفسير الظاهرة الإجرامية، من خلال تطوير نظريات تفسيرية حديثة تجاوزت الطرح الوصفي إلى بناء نماذج تحليلية دقيقة تفسر آليات تشكّل السلوك الإجرامي. فقد قدمت إسهامات إدوين سذرلاند وروبرت ميرتون وألبرت كوهين إطارا نظريا متكاملًا يجمع بين التعلم الاجتماعي، والبنية الثقافية، والضغوط الاجتماعية.

كما أسهمت هذه المرحلة في تعميق الفهم الاجتماعي للجريمة، حيث لم تعد تُدرس كفعل فردي معزول، بل كظاهرة ترتبط بالبنية الاجتماعية، وأنماط التفاعل، والقيم السائدة داخل المجتمع. وقد مكّن هذا التوجه من تحليل الجريمة في سياقها الواقعي، وربطها بالتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن جهة أخرى، ركزت هذه الدراسات على التفاعل بين الفرد والمجتمع، حيث تم التأكيد على أن السلوك الإجرامي هو نتيجة علاقة ديناميكية بين الخصائص الفردية والبيئة الاجتماعية، وهو ما عزز المقاربة التفاعلية في علم الإجرام.

إلى جانب ذلك، ساهمت هذه المرحلة في تعزيز المنهج العلمي الميداني، من خلال الاعتماد على الدراسات التطبيقية، والملاحظة المباشرة، وتحليل المعطيات الواقعية، مما أضاف على نتائجها قدرا أكبر من الدقة والموضوعية. (قنديل، 2022، ص 181).

محاضرات الأنثروبولوجيا الجريمة

وبذلك، يمكن القول إن الدراسات الأمريكية في مرحلتها الثانية لم تكتف بتفسير الجريمة، بل أسهمت في بناء علم إجرام حديث قائم على التكامل بين النظرية والتطبيق، وعلى فهم شامل ومتعدد الأبعاد للظاهرة الإجرامية.

سادسا: تقييم الدراسات الأمريكية.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية في تطوير علم الإجرام إلا أنها لم تسلم من جملة من الانتقادات العلمية فقد أخذ عليها التركيز المفرط على البيئة الاجتماعية، حيث تم إرجاع السلوك الإجرامي في كثير من الأحيان إلى العوامل البنيوية والتنظيم الاجتماعي، مع تقليل الاهتمام بالفروق الفردية والخصائص النفسية.

كما أشير إلى أنها أهملت نسبيا العوامل البيولوجية، خاصة في ظل التقدم الحديث في علوم الأعصاب والوراثة، وهو ما جعل بعض الباحثين يدعون إلى ضرورة اعتماد مقارنة تكاملية تجمع بين البيولوجي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، تواجه هذه الدراسات إشكالية صعوبة التعميم، نظرا لارتباطها بالسياق الأمريكي، خاصة البيئة الحضرية، مما يجعل تطبيق نتائجها على مجتمعات أخرى يتطلب قدرا من الحذر المنهجي.

ومع ذلك، لا تقلل هذه الانتقادات من قيمتها العلمية، إذ تظل هذه الدراسات من أهم الإسهامات في علم الإجرام الحديث، لما قدمته من أدوات تحليلية ونماذج تفسيرية عمقت فهم الظاهرة الإجرامية في بعدها الاجتماعي (قنديل، 2022، ص 190).

خلاصة:

يتضح أن الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية في مرحلتها الثانية قدّمت تفسيرات متقدمة للسلوك الإجرامي، من خلال التركيز على التعلم الاجتماعي عند إدوين سذرلاند، والثقافة الفرعية عند ألبرت كوهين، والضغط الاجتماعي عند روبرت ميرتون. وقد أسهمت هذه النظريات في بناء فهم شامل للجريمة، يقوم على تحليل التفاعل بين الفرد والجماعة والمجتمع.

كما عكست هذه المرحلة تطورا علميا واضحا، تمثل في الانتقال من التفسير الأحادي إلى المقاربة التفاعلية متعددة الأبعاد، التي ترى في الجريمة ظاهرة مركبة ناتجة عن تداخل العوامل الاجتماعية والثقافية، وهو ما رسّخ مكانة هذه الدراسات ضمن الاتجاهات الحديثة في علم الإجرام.

المحاضرة العاشرة: أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم (1).

تمثل العوامل البيئية أحد المحاور الأساسية في تفسير السلوك الإجرامي، حيث لم يعد يُنظر إلى الجريمة باعتبارها نتيجة لعوامل داخلية فقط، بل كحصيلة تفاعل معقد بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. وقد أسهمت الدراسات الحديثة في الأنثروبولوجيا الجنائية وعلم الإجرام في إبراز الدور الحاسم للبيئة في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه، سواء نحو الامتثال أو الانحراف.

وفي هذا الإطار، يُقصد بالبيئة مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تحيط بالفرد، وتشمل الأسرة، والمدرسة، والحي السكني، ووسائل الإعلام، والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر وغير مباشر في بناء القيم والمعايير، وفي تحديد أنماط السلوك.

أولا: مفهوم العوامل البيئية.

تشير العوامل البيئية إلى مجمل المؤثرات الخارجية التي تحيط بالفرد وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه داخل المجتمع. ولا تُفهم هذه العوامل باعتبارها مستقلة، بل ضمن إطار تفاعلي مع العوامل البيولوجية والنفسية، حيث تتكامل جميعها في تشكيل أنماط السلوك، سواء السوي أو المنحرف. ومن هذا المنطلق، فإن البيئة تمثل الإطار الحاضن لعملية التنشئة الاجتماعية التي من خلالها يكتسب الفرد القيم والمعايير والاتجاهات.

وتنقسم العوامل البيئية إلى عدة مستويات مترابطة. فالعوامل الاجتماعية، مثل الأسرة وجماعة الأقران، تلعب دورا أساسيا في غرس القيم وتوجيه السلوك، حيث تمثل الأسرة أول فضاء للتنشئة، بينما تسهم جماعة الرفاق في تعزيز أو تعديل هذه القيم. أما العوامل

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

الاقتصادية، كالفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، فتؤثر في الفرص المتاحة أمام الفرد، وقد تدفعه في بعض الحالات إلى تبني سلوكيات منحرفة كوسيلة للتكيف مع واقع الحرمان. وفي المقابل، تؤدي العوامل الثقافية، بما تتضمنه من قيم وعادات وتقاليد، دورا محوريا في تحديد ما يُعد سلوكا مقبولا أو مرفوضا، وهو ما يبرز الطابع النسبي للانحراف. كما تسهم العوامل المادية، مثل نوع السكن، ومستوى الاكتظاظ، وطبيعة البيئة الحضرية، في تشكيل الظروف اليومية التي يعيش فيها الفرد، والتي قد تؤثر بشكل مباشر في سلوكه. وقد أكدت الأدبيات الحديثة، بما فيها أعمال كليفورد شو وهنري ماكاي، أن البيئة الاجتماعية تمثل محددًا رئيسيًا للسلوك الإجرامي، حيث يرتبط انتشار الجريمة بخصائص البيئة أكثر من ارتباطه بخصائص الأفراد. (Shaw & McKay, 1969, p. 105) كما تشير الدراسات العربية المعاصرة إلى أن هذه العوامل قد تسهم إما في تعزيز الامتثال الاجتماعي أو في تهيئة الظروف الملائمة للانحراف، تبعا لطبيعة التفاعل بينها (عبد الحميد، 2017، ص 201).

وبذلك، يتضح أن مفهوم العوامل البيئية يتجاوز مجرد الإشارة إلى المحيط الخارجي، ليشمل منظومة متكاملة من التأثيرات التي تسهم في تشكيل السلوك الإنساني ضمن سياق اجتماعي وثقافي محدد.

ثانيا: تأثير البيئة في تشكيل السلوك الإجرامي.

أصبحت الجريمة في الدراسات المعاصرة تُفهم بوصفها نتاجا مباشرا لتأثير البيئة الاجتماعية، حيث يشكّل المحيط الذي يعيش فيه الفرد إطارا مرجعيا يحدد أنماط سلوكه واتجاهاته. فالبيئة لا تقتصر على كونها سياقًا خارجيًا، بل تمارس دورا فاعلا في تكوين القيم والمعايير التي يعتمدها الفرد في تقييم الأفعال، وتحديد ما هو مقبول أو مرفوض داخل المجتمع.

وفي هذا السياق، تؤثر البيئة في أنماط التفاعل الاجتماعي، إذ يتعلم الفرد من خلال علاقاته اليومية مع الأسرة وجماعة الأقران ومحيطه الاجتماعي طرق السلوك والتواصل. كما

تسهم هذه العلاقات في بناء أو إضعاف الضبط الاجتماعي، سواء في شكله الرسمي كالقوانين، أو غير الرسمي كالأعراف والتقاليد. وعندما تضعف هذه الآليات، يزداد احتمال ظهور السلوك المنحرف.

من جهة أخرى، تلعب البيئة دورا حاسما في توفير أو حرمان الفرد من الفرص المشروعة، حيث يؤدي غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة إلى خلق ظروف تدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل غير قانونية لتحقيق أهدافهم. وقد أبرزت أعمال كليفورد شو وهنري ماكاي أن المناطق التي تعاني من التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار السكاني تسجل معدلات أعلى من الجريمة، بغض النظر عن خصائص الأفراد القاطنين فيها (Shaw & McKay, 1969, p. 107).

كما تؤكد الدراسات العربية الحديثة أن الأفراد الذين ينشؤون في بيئات تتسم بـ الحرمان الاقتصادي والتفكك الأسري يكونون أكثر عرضة للانحراف، خاصة في ظل غياب آليات الضبط الاجتماعي الفعالة، وهو ما يعكس الترابط الوثيق بين الظروف البيئية والسلوك الإجرامي (الزبيدي، 2018، ص 34).

وبذلك، يتضح أن البيئة تمثل عاملا حاسما في تشكيل السلوك الإجرامي، ليس بشكل حتمي، بل من خلال تفاعلها مع خصائص الفرد، وهو ما يعزز الطابع التفاعلي للظاهرة الإجرامية.

ثالثا: التفاعل بين الفرد والبيئة.

لا يمكن فهم أثر البيئة في السلوك الإجرامي بمعزل عن الفرد، إذ يقوم هذا السلوك على تفاعل ديناميكي مستمر بين الخصائص الشخصية من جهة، والظروف البيئية من جهة أخرى. فالفرد لا يُعد مجرد متلقٍ سلبي للتأثيرات الخارجية، بل فاعلا يتفاعل مع محيطه ويعيد تفسيره وفق خبراته ودوافعه، وهو ما يجعل السلوك الإجرامي نتيجة عملية تفاعلية مركبة.

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

فمن حيث خصائص الفرد، تلعب السمات الشخصية، مثل مستوى الضبط الذاتي، والدوافع، والاتجاهات، دورا مهما في تحديد كيفية استجابة الفرد للضغوط أو الفرص التي تتيحها البيئة. في المقابل، تؤثر طبيعة البيئة بما تحمله من قيم ومعايير وظروف اقتصادية واجتماعية في توجيه هذه الاستجابات، سواء نحو الامتثال أو الانحراف.

وفي هذا السياق، أكدت إسهامات كليفورد شو وهنري ماكاي أن البيئة الاجتماعية، خاصة في الأحياء الحضرية التي تعاني من التفكك وعدم الاستقرار، تمارس تأثيرا حاسما في توجيه السلوك، حيث ترتبط معدلات الجريمة بخصائص المناطق أكثر من ارتباطها بخصائص الأفراد. (Shaw & McKay, 1969, p. 104) وهذا يدل على أن البيئة قد تُفَعَّل أو تُضعف الاستعدادات الفردية، لكنها لا تعمل بمعزل عنها.

وبذلك، فإن السلوك الإجرامي لا يمكن تفسيره بعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين الفرد والبيئة، حيث تتداخل العوامل النفسية والاجتماعية في تشكيله، وهو ما يعزز المقاربة التفاعلية في علم الإجرام، ويدعو إلى تبني تحليلات شمولية تتجاوز التفسيرات الأحادية.

رابعا: مستويات التأثير البيئي.

يمكن تحليل أثر البيئة في السلوك الإجرامي من خلال مقارنة متعددة المستويات، حيث تتداخل عدة دوائر اجتماعية في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه. ويُظهر هذا التحليل أن الانحراف لا ينتج عن عامل واحد، بل عن تراكم تأثيرات بيئية متدرجة تبدأ من الأسرة وتمتد إلى المجتمع ككل.

1. المستوى الأسري:

يُعدّ المستوى الأسري الإطار الأول لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسب الفرد القيم والمعايير الأساسية. فأسلوب التنشئة، وطبيعة العلاقات داخل الأسرة، ومستوى الرقابة الأبوية، كلها عوامل تؤثر في تكوين الشخصية. وقد يؤدي التفكك الأسري، أو غياب التوجيه، أو العنف داخل الأسرة إلى ضعف الضبط الذاتي لدى الفرد، مما يزيد من احتمالية

الانحراف. وتشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن الأسرة المستقرة تُعدّ أحد أهم عوامل الوقاية من الجريمة.

2. المستوى المدرسي

تمثل المدرسة مؤسسة تربوية تسهم في استكمال عملية التنشئة، من خلال غرس قيم الانضباط والالتزام بالقواعد. كما توفر إطارا للتفاعل الاجتماعي المنظم، وتساعد على تطوير مهارات التكيف. غير أن الفشل المدرسي، أو ضعف الاندماج، أو غياب العدالة داخل المؤسسة التعليمية قد يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج الإطار الرسمي، مما قد يقربهم من السلوك المنحرف (النعيمي، 2019، ص 143).

3. المستوى المجتمعي:

يشمل هذا المستوى الحي السكني، وجماعة الأقران، ومستوى التماسك الاجتماعي. وقد بيّنت دراسات كليفورد شو وهنري ماكاي أن الأحياء التي تعاني من ضعف التنظيم الاجتماعي، وارتفاع معدلات التنقل السكاني، وتفكك الروابط، تكون أكثر عرضة للجريمة (Shaw & McKay, 1969, p. 109). كما تلعب جماعة الأقران دورا مهما في نقل القيم والسلوكيات، وقد تكون عاملا محفزا على الانحراف إذا تبنت قيما مخالفة للمعايير الاجتماعية.

4. المستوى الاقتصادي:

يرتبط هذا المستوى بالظروف المعيشية للفرد، مثل الفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي. وقد يؤدي الحرمان من الفرص المشروعة إلى خلق ضغط يدفع بعض الأفراد نحو تبني سلوكيات غير قانونية كوسيلة للتكيف. وفي هذا الإطار، تؤكد تحليلات روبرت ميرتون أن عدم التوازن بين الأهداف الاجتماعية والوسائل المتاحة لتحقيقها يشكل أحد العوامل الأساسية في ظهور الجريمة. (Merton, 1938, p. 680)

يتضح أن تأثير البيئة في السلوك الإجرامي يتوزع عبر مستويات متعددة ومتراصة، حيث يسهم كل مستوى في تشكيل جانب من شخصية الفرد، وهو ما يعزز الفهم التكاملي للظاهرة الإجرامية باعتبارها نتاج تفاعل بين هذه المستويات المختلفة.

خامسا: أهمية دراسة العوامل البيئية

تكتسب دراسة العوامل البيئية أهمية محورية في علم الإجرام المعاصر، لأنها تنقل التحليل من مستوى الوصف الظاهري للسلوك الإجرامي إلى مستوى تفسير أسبابه العميقة المرتبطة بالبنية الاجتماعية. فمن خلال فهم تأثير البيئة، يمكن الكشف عن السياقات التي تُنتج الانحراف، بدل الاكتفاء بتحديد مظاهره.

فمن جهة أولى، تساهم هذه الدراسة في فهم الأسباب الحقيقية للجريمة، إذ تبرز دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تشكيل السلوك، وتوضح كيف تؤدي ظروف مثل الفقر أو التفكك الاجتماعي إلى زيادة احتمالات الانحراف. وقد أكدت إسهامات كليفورد شو وهنري ماكاي أن الجريمة ترتبط بخصائص البيئة الاجتماعية أكثر من ارتباطها بخصائص الأفراد، وهو ما يعزز أهمية هذا المدخل في التحليل.

ومن جهة ثانية، تساعد دراسة العوامل البيئية في وضع سياسات وقائية فعالة، تقوم على معالجة الظروف المنتجة للجريمة، مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتطوير مؤسسات التنشئة. وبذلك، يتم الانتقال من منطق العقاب إلى منطق الوقاية المبنية على الفهم العلمي. (قنديل، 2022، ص 205)

أما من جهة ثالثة، فإن هذا التوجه يركز على معالجة الأسباب بدل النتائج، حيث يسعى إلى التدخل في جذور المشكلة قبل تفاقمها، وهو ما يعكس تطورا في الفكر الجنائي نحو تبني مقاربات أكثر إنسانية وواقعية في التعامل مع الظاهرة الإجرامية. وبذلك، تمثل دراسة العوامل البيئية مدخلا أساسيا لبناء سياسات اجتماعية متكاملة، تستند إلى تحليل علمي دقيق، وتساهم في الحد من الجريمة عبر معالجة شروطها البنوية.

خلاصة:

يتضح أن العوامل البيئية تمثل عنصرا حاسما في تكوين السلوك الإجرامي، إذ تسهم في بناء القيم والمعايير وتوجيه أنماط التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع. وقد أظهرت التحليلات السوسولوجية، خاصة أعمال كليفورد شو وهنري ماكاي، أن خصائص البيئة الاجتماعية تلعب دورا مركزيا في تفسير انتشار الجريمة وتباينها بين الأحياء.

غير أن هذه العوامل لا تعمل بشكل مستقل، بل ضمن منظومة تفاعلية تتداخل فيها الخصائص الفردية مع الظروف البيئية، حيث يمكن للبيئة أن تعزز أو تكبح الاستعدادات الشخصية ومن ثم فإن السلوك الإجرامي لا يُختزل في سبب واحد، بل يُفهم بوصفه نتاجا لتفاعل معقد بين الفرد ومحيطه.

وبذلك تؤكد هذه المحاضرة أهمية تبني المقاربة التفاعلية متعددة الأبعاد في تفسير الظاهرة الإجرامية، باعتبارها الإطار الأكثر قدرة على استيعاب تعقيد السلوك الإنساني وتنوع محدداته، وهو ما يشكل أساسا علميا لفهم الجريمة ومعالجتها بصورة أكثر شمولية وفعالية.

المحاضرة الحادية عشرة: أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم (2).

تمثل هذه المحاضرة امتدادا تحليليا للمقاربة البيئية التي تناولت الإطار العام للعوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، حيث يتم الانتقال من المستوى النظري إلى تحليل البيئات الاجتماعية الملموسة التي يتفاعل داخلها الفرد بشكل يومي. ويهدف هذا التحول إلى الكشف عن الكيفية التي تُسهم بها مؤسسات التنشئة والفضاءات الاجتماعية في إنتاج أو كبح السلوك المنحرف.

وفي هذا السياق، لم يعد التركيز منصبا على البيئة بوصفها مفهوما مجردا، بل على أنماط محددة من البيئات، مثل الأسرة، والمدرسة، وجماعة الأقران، والحي السكني، ووسائل الإعلام، باعتبارها أطرا اجتماعية تنقل القيم والمعايير وتوجه أنماط السلوك. وتُعد هذه البيئات حوامل أساسية لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث يتم من خلالها اكتساب الأدوار الاجتماعية، وتشكيل الاتجاهات، وتحديد حدود السلوك المقبول.

كما تبرز أهمية هذه المرحلة في تحليل العلاقات التفاعلية بين هذه البيئات، إذ لا يعمل أي منها بشكل مستقل، بل ضمن شبكة من التأثيرات المتبادلة. فقد تعوّض بعض المؤسسات ضعف مؤسسات أخرى، أو على العكس قد تتكامل في إنتاج بيئة محفزة للانحراف، خاصة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية غير مستقرة.

وقد أكدت الأدبيات السوسيولوجية، خاصة أعمال كليفورد شو وهنري ماكاي، أن دراسة هذه البيئات في سياقها الواقعي تمكّن من فهم أعمق للجريمة، باعتبارها ظاهرة ترتبط بخصائص المجال الاجتماعي أكثر من ارتباطها بالسمات الفردية (Shaw & McKay, 1969, p. 111).

وبذلك، تسعى هذه المحاضرة إلى تعميق الفهم العلمي للظاهرة الإجرامية من خلال تحليل البيئات الاجتماعية بوصفها محددات مباشرة وغير مباشرة للسلوك، وهو ما يعزز المقاربة التفاعلية التي ترى في الجريمة نتاجا لتداخل معقد بين الفرد ومحيطه.
أولا: البيئة الأسرية والانحراف.

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

تعد الأسرة الإطار الأول للتنشئة الاجتماعية وفيها تتكوّن اللبنة الأساسية لشخصية الفرد من حيث القيم والمعايير وأنماط السلوك. ومن خلال التفاعل اليومي داخل الأسرة، يكتسب الفرد أساليب الضبط الذاتي، ويتعلم قواعد الامتثال واحترام القوانين. لذلك، فإن طبيعة العلاقات الأسرية، ومستوى التماسك العاطفي، ونمط السلطة الأبوية، تمثل عوامل حاسمة في توجيه السلوك نحو الاستقامة أو الانحراف.

وفي المقابل، تؤدي حالات التفكك الأسري، مثل الطلاق، أو النزاعات المستمرة، أو غياب أحد الوالدين، إلى إضعاف عملية التنشئة، مما يخلق فراغا رقابيا وتربويا قد يُستبدل بتأثيرات خارجية. كما أن اعتماد أساليب تنشئة قائمة على العنف أو الإهمال أو التسلط المفرط يسهم في تنمية اتجاهات سلبية لدى الفرد، كضعف الضبط الذاتي أو العدوانية، وهي سمات ترتبط بارتفاع احتمالات السلوك المنحرف.

ومن جهة أخرى، يُعد ضعف التواصل العاطفي داخل الأسرة عاملا مؤثرا، حيث يدفع الفرد، خاصة في مرحلة المراهقة، إلى البحث عن الانتماء خارج الإطار الأسري، غالبا عبر جماعات الأقران التي قد تحمل قيما مخالفة للمعايير الاجتماعية. وفي هذا السياق، يبرز دور التعلم الاجتماعي كما بينه إدوين سذرلاند، حيث يمكن أن تُكتسب أنماط السلوك المنحرف من خلال التفاعل مع هذه الجماعات.

وقد أكدت الدراسات السوسولوجية أن الاستقرار الأسري يمثل أحد أهم عوامل الوقاية من الجريمة، إذ يعزز التماسك الاجتماعي ويقوي آليات الضبط غير الرسمي، في حين أن اختلاله يُعد من أبرز المحددات البنوية للسلوك الإجرامي، خاصة عندما يتقاطع مع ظروف اقتصادية أو اجتماعية هشة (الزبيدي، 2018، ص 41).

وبذلك يتضح أن البيئة الأسرية لا تؤثر فقط في المراحل الأولى من حياة الفرد، بل تظل عاملا مستمرا في تشكيل سلوكه، مما يجعلها محورا أساسيا في فهم الجريمة والوقاية منها.

ثانيا: البيئة المدرسية والانحراف.

تمثل المدرسة إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة، حيث تضطلع بدور محوري في غرس القيم، وتعزيز الانضباط، وتنمية مهارات التفاعل الاجتماعي. ومن خلالها يتعلم الفرد قواعد السلوك المقبول، ويكتسب إحساسا بالمسؤولية والانتماء إلى المجتمع. لذلك، فإن جودة البيئة المدرسية ومستوى اندماج التلميذ فيها يؤثران بشكل مباشر في توجيه سلوكه. غير أن فشل المدرسة في أداء هذا الدور قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يرتبط الفشل الدراسي أو التسرب المدرسي بارتفاع احتمالات الانحراف، خاصة عندما يشعر التلميذ بالإقصاء أو التهميش داخل المؤسسة التعليمية. فضعف التحصيل قد يولد إحساسا بالعجز أو الإحباط، مما يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج الإطار المدرسي لتحقيق الذات.

كما أن طبيعة العلاقة بين التلميذ والمعلم تمثل عاملا حاسما إذ يسهم التفاعل الإيجابي في تعزيز الامتثال، بينما قد يؤدي التوتر أو غياب الدعم التربوي إلى نفور التلميذ من المؤسسة. إضافة إلى ذلك، فإن غياب العدالة داخل المدرسة، سواء في التقييم أو المعاملة، قد يضعف الثقة في القيم الرسمية، ويدفع الفرد إلى رفضها.

وفي هذا السياق، يبرز دور الجماعات البديلة، خاصة جماعات الأقران، التي قد توفر للفرد شعورا بالانتماء والتقدير، حتى وإن كانت تحمل قيما منحرفة. وقد أشار إدوين سذرلاند إلى أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل داخل هذه الجماعات، حيث يتم تعلم أنماط السلوك وتبريرها في إطار اجتماعي معين.

وبذلك، يتضح أن البيئة المدرسية يمكن أن تكون عاملا وقائيا يعزز الامتثال، أو عاملا محفزا للانحراف في حال اختلال وظائفها، مما يجعلها عنصرا أساسيا في فهم السلوك الإجرامي ومعالجته.

ثالثا: جماعة الأقران وتأثيرها.

تعد جماعة الأقران من أكثر العوامل البيئية تأثيرا في تشكيل السلوك، خاصة خلال مرحلة المراهقة التي تتسم بالحاجة إلى الانتماء والاعتراف الاجتماعي. ففي هذه المرحلة، يبدأ الفرد في بناء هويته خارج إطار الأسرة، ويبحث عن جماعة تمنحه القبول والدعم، وهو ما يجعل تأثير الأقران في كثير من الأحيان أقوى من تأثير المؤسسات التقليدية.

وفي هذا السياق، يتأثر الفرد بقيم الجماعة ومعاييرها، حيث يميل إلى التكيف مع سلوكها لضمان الاستمرار داخلها. فإذا كانت هذه الجماعة تتبنى قيما إيجابية، فإنها تعزز الامتثال والانضباط، أما إذا كانت تحمل قيما منحرفة، فقد تتحول إلى بيئة محفزة للسلوك الإجرامي. ويظهر هذا التأثير بشكل خاص في الأحياء التي تعاني من ضعف الضبط الاجتماعي، حيث تصبح جماعات الأقران بديلا عن المؤسسات الرسمية.

وقد بين إدوين سذرلاند في نظريته حول الاختلاط التفاضلي أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل المباشر داخل الجماعات الصغيرة، حيث يتعلم الفرد تقنيات ارتكاب الجريمة، إضافة إلى المبررات التي تشرعن هذا السلوك في نظره (Sutherland, 1947, p. 7). وهذا يعني أن الانحراف ليس نتيجة قرار فردي معزول، بل هو نتاج عملية تعلم اجتماعي مستمرة.

كما أن جماعة الأقران قد تؤدي دورا في إعادة تعريف المعايير بحيث يصبح السلوك المنحرف مقبولا أو حتى مرغوبا داخل الجماعة، خاصة عندما يرتبط بتحقيق المكانة أو القوة. وفي هذه الحالة، يتحول الانحراف إلى وسيلة للاندماج الاجتماعي داخل المجموعة.

وبذلك، يتضح أن جماعة الأقران تمثل عاملا مزدوج التأثير، يمكن أن تسهم في توجيه السلوك نحو الامتثال أو الانحراف تبعا لطبيعة القيم التي تتبناها، وهو ما يعزز أهمية تحليل هذا المستوى في فهم السلوك الإجرامي.

رابعا: البيئة الحضرية والانحراف.

تعد البيئة الحضرية من أكثر البيئات الاجتماعية تعقيدا، نظرا لما تتسم به من كثافة سكانية مرتفعة وتنوع اجتماعي وثقافي واسع، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخلها. ففي المدن، تميل الروابط التقليدية إلى الضعف، ويحل محلها نمط من العلاقات العابرة وغير المستقرة، مما قد يؤدي إلى تراجع الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

وفي هذا السياق ترتبط بعض الأحياء الحضرية، خاصة تلك التي تعاني من الفقر والتهميش بارتفاع معدلات الجريمة، نتيجة تراكم عوامل مثل الاكتظاظ وضعف الخدمات، والتفاوت الاقتصادي، وعدم الاستقرار السكاني. وتؤدي هذه الظروف إلى إضعاف التماسك الاجتماعي، مما يحد من قدرة المجتمع المحلي على ضبط السلوك المنحرف.

وقد أكدت دراسات كليفورد شو وهنري ماكاي أن الأحياء التي تعاني من التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار تسجل معدلات أعلى من الجريمة، حيث يرتبط انتشار الانحراف بخصائص البيئة الحضرية أكثر من ارتباطه بخصائص الأفراد (Shaw & McKay, 1969, p. 110). وهذا يدل على أن البيئة المجالية تلعب دورا حاسما في توجيه السلوك.

كما أن التوسع الحضري السريع قد يؤدي إلى ظهور ما يُعرف بـ المناطق الانتقالية، وهي مناطق تتسم بضعف التنظيم الاجتماعي وتعدد الثقافات، مما يجعلها أكثر عرضة للانحراف وفي هذه البيئات، قد تنشأ ثقافات فرعية تدعم السلوك المنحرف، خاصة في ظل غياب مؤسسات فعالة للتنشئة وال ضبط.

وبذلك، يتضح أن البيئة الحضرية تمثل عاملا بنويا مهما في تفسير الجريمة، حيث تسهم في خلق ظروف اجتماعية قد تهيئ لانتشار السلوك الإجرامي، وهو ما يعزز أهمية تحليل الفضاء الحضري في فهم الظاهرة الإجرامية.

خامسا: وسائل الإعلام والتكنولوجيا.

أصبحت وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة أحد الفاعلين المركزيين في تشكيل السلوك، لما لها من قدرة على نقل القيم والأنماط السلوكية وإعادة إنتاجها على نطاق واسع. فالفرد لم يعد يتلقى التأثيرات فقط من محيطه المباشر، بل من فضاءات رقمية عابرة للحدود، ما يوسع مصادر التنشئة ويعقدها.

وفي هذا الإطار، قد يؤدي التعرض المستمر لمحتويات عنيفة أو منحرفة إلى تطبيع السلوك الإجرامي أو تقليده، خاصة لدى الفئات الهشة التي لم تكتمل لديها آليات الضبط الذاتي. كما يمكن أن تسهم هذه الوسائط في إعادة تعريف المقبول اجتماعيا من خلال تكرار عرض نماذج سلوكية منحرفة أو تبريرها ضمن سياقات إعلامية مختلفة.

إلى جانب ذلك، تلعب منصات التواصل الاجتماعي دورا متزايدا في تشكيل الاتجاهات وتوجيه السلوك، سواء عبر التأثير المباشر من خلال المحتوى، أو غير المباشر عبر التفاعل مع جماعات افتراضية قد تتبنى قيما مخالفة للمعايير السائدة. ويعزز هذا التأثير ما أشار إليه إدوين سذرلاند من أن السلوك يُكتسب عبر التفاعل الاجتماعي، حتى وإن كان هذا التفاعل يتم اليوم في فضاءات رقمية.

وبذلك، تمثل وسائل الإعلام والتكنولوجيا بيئة حديثة ذات تأثير مزدوج، يمكن أن تسهم في التوعية والوقاية، أو في نشر أنماط سلوكية منحرفة تبعا لطبيعة المحتوى والسياق.

سادسا: التفاعل بين البيئات المختلفة.

لا تعمل البيئات الاجتماعية بشكل منفصل، بل ضمن نسق تفاعلي متكامل، حيث تتداخل تأثيراتها وتتشابك في تشكيل السلوك. فالفرد يوجد في شبكة من البيئات المتعددة، مثل الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران والحي ووسائل الإعلام، وكل منها يسهم بدرجة معينة في توجيه سلوكه.

وقد تكون العلاقة بين هذه البيئات تعويضية أو تكاملية أو حتى متعارضة. ففي بعض الحالات، قد تعوض المدرسة ضعف التنشئة الأسرية من خلال غرس القيم والانضباط، بينما

في حالات أخرى قد تعزز جماعة الأقران السلوك المنحرف في ظل بيئة أسرية هشة. كما قد تتقاطع تأثيرات البيئة الحضرية مع الإعلام في تكوين اتجاهات معينة لدى الفرد.

ويعكس هذا التفاعل الطابع المركب للسلوك الإجرامي، حيث لا يمكن عزوه إلى بيئة واحدة، بل إلى تداخل مجموعة من العوامل التي قد تعزز أو تضعف بعضها البعض. وقد أكدت دراسات كليفورد شو وهنري ماكاي أن فهم الجريمة يتطلب تحليل البيئة في إطارها الكلي، وليس في حدود عنصر منفصل. (Shaw & McKay, 1969, p. 112)

وبذلك، فإن تحليل التفاعل بين البيئات المختلفة يمثل مدخلا أساسيا لفهم السلوك الإجرامي، لأنه يكشف عن طبيعة العلاقات المتبادلة التي تشكل هذا السلوك في الواقع الاجتماعي.

خلاصة:

يتضح أن العوامل البيئية في بعدها التطبيقي تمارس تأثيرا مباشرا وملموسا في تشكيل السلوك الإجرامي، من خلال مؤسسات التنشئة والفضاءات الاجتماعية التي يتفاعل داخلها الفرد يوميا، مثل الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران والحي ووسائل الإعلام. وقد بينت التحليلات السوسولوجية أن هذه البيئات لا تكتفي بنقل القيم والمعايير، بل تسهم في إعادة إنتاج أنماط السلوك وتوجيهها نحو الامتثال أو الانحراف.

غير أن هذا التأثير لا يمكن فهمه في إطار خطي بسيط، بل يرتبط بطبيعة التفاعل بين هذه البيئات من جهة، وخصائص الفرد من جهة أخرى، حيث قد تعزز بعض البيئات السلوك المنحرف أو تكبحه تبعا لمستوى التماسك الاجتماعي والضبط القيمي. وقد أكدت إسهامات كليفورد شو وهنري ماكاي أن تحليل الجريمة يقتضي فهم البيئة في إطارها الكلي، باعتبارها بنية متشابكة من التأثيرات. (Shaw & McKay, 1969, p. 112)

وبذلك، تؤكد هذه المحاضرة أن الجريمة ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل تتطلب تبني مقاربة تكاملية تجمع بين التحليل الاجتماعي والنفسي والبيئي، بما يسمح بفهم أعمق للسلوك الإجرامي، ووضع استراتيجيات أكثر فاعلية للوقاية والمعالجة.

المحاضرة الثانية عشرة: البيئة المدرسية والجريمة.

تعد البيئة المدرسية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في تشكيل سلوك الأفراد، إذ لا يقتصر دورها على نقل المعارف، بل يمتد إلى بناء المنظومة القيمية وتنمية الضبط الذاتي وتعزيز الاندماج الاجتماعي. فالمدرسة تمثل فضاءً منظماً يخضع لقواعد ومعايير واضحة، يتعلم من خلالها الفرد كيفية التفاعل داخل المجتمع واحترام ضوابطه.

وفي هذا السياق، تعد المدرسة أحد أهم آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، حيث تسهم في توجيه السلوك من خلال التفاعل اليومي بين التلميذ والمعلم، ومن خلال النظام التربوي الذي يحدد المقبول والمرفوض. وقد أشار إميل دوركايم إلى أن المؤسسات التربوية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاندماج الاجتماعي وترسيخ القيم المشتركة، وهو ما يجعلها أداة فعالة في الوقاية من الانحراف.

غير أن هذا الدور الإيجابي يظل مشروطاً بمدى فاعلية البيئة المدرسية، إذ يمكن أن تتحول المدرسة في حالات الاختلال إلى عامل محفز للانحراف، خاصة عندما تسود داخلها مظاهر مثل ضعف الانضباط، أو غياب العدالة، أو الفشل في احتواء التلاميذ. ففي هذه الحالات، قد يشعر الفرد بالإقصاء أو التهميش، مما يدفعه إلى رفض القيم الرسمية والبحث عن بدائل خارج الإطار المدرسي.

كما أن المدرسة تمثل مجالاً للتفاعل مع جماعة الأقران، التي قد تعزز السلوك الإيجابي أو تدعم الانحراف، تبعاً لطبيعة القيم التي تتبناها. وقد بين إدوين سذرلاند أن السلوك يُكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي، وهو ما يبرز أهمية البيئة المدرسية كفضاء للتعليم الاجتماعي.

وبذلك يمكن القول إن المدرسة تمثل فضاءً مزدوج التأثير، فهي قادرة على الحد من الجريمة من خلال تعزيز القيم والانضباط، لكنها قد تسهم في إنتاجها إذا اختلت وظائفها التربوية والاجتماعية ومن ثم فإن فهم العلاقة بين البيئة المدرسية والجريمة يقتضي تحليل طبيعة هذا الفضاء، ومستوى التماسك داخله، ومدى قدرته على تحقيق الاندماج الاجتماعي.

أولاً: مفهوم البيئة المدرسية.

تشير البيئة المدرسية إلى مجمل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والتربوية التي تنتظم داخل المؤسسة التعليمية، والتي تشكّل الإطار الذي يتكوّن فيه سلوك التلميذ واتجاهاته. فهي لا تقتصر على البنية المادية للمدرسة، بل تمتد لتشمل منظومة متكاملة من القيم والمعايير وأساليب التفاعل التي تحكم الحياة المدرسية اليومية.

وتتجلى هذه البيئة في عدة عناصر مترابطة، من أبرزها العلاقة بين التلميذ والمعلم، التي تمثل حجر الأساس في عملية التنشئة، حيث يؤثر نمط هذه العلاقة في مستوى التفاعل والانضباط. كما يشكّل المناخ التربوي والانضباط المدرسي عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة السلوك داخل المؤسسة، إذ يساهم في ترسيخ القواعد وتنظيم العلاقات.

إضافة إلى ذلك، يلعب مستوى العدالة في التقييم والمعاملة دوراً مهماً في تعزيز الثقة بالمؤسسة، حيث إن الشعور بالإنصاف يدعم الامتثال، بينما قد يؤدي الإحساس بالظلم إلى رفض القيم المدرسية. كما تؤثر طبيعة التفاعل بين التلاميذ في تشكيل أنماط السلوك، إذ تمثل جماعة الأقران داخل المدرسة بيئة اجتماعية قد تعزز القيم الإيجابية أو تسهم في الانحراف.

وفي هذا السياق، أشار إميل دوركايم إلى أن المدرسة تمثل فضاءً لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية وترسيخها، وهو ما يبرز أهمية بعدها القيمي في توجيه السلوك.

وبذلك، فإن البيئة المدرسية تُفهم بوصفها نسقاً اجتماعياً وتربوياً متكاملًا، لا يقتصر على الجوانب المادية، بل يشمل أيضاً البعد القيمي الذي يحدد طبيعة السلوك داخل المدرسة، ويؤثر بشكل مباشر في توجيه التلاميذ نحو الامتثال أو الانحراف.

ثانيا: دور المدرسة في الوقاية من الجريمة.

تؤدي المدرسة وظيفة وقائية محورية في الحد من السلوك الإجرامي، باعتبارها مؤسسة تنشئة قادرة على تشكيل القيم وضبط السلوك داخل إطار اجتماعي منظم. فهي لا تقتصر على التعليم الأكاديمي، بل تضطلع بدور أساسي في بناء شخصية الفرد وتعزيز اندماجه في المجتمع.

فمن خلال غرس القيم الاجتماعية مثل الاحترام والمسؤولية والالتزام بالقواعد، تسهم المدرسة في تكوين منظومة أخلاقية توجه سلوك التلميذ. كما تعمل على تعزيز الضبط الذاتي والانضباط عبر ترسيخ قواعد السلوك داخل الفضاء المدرسي، وهو ما يساعد الفرد على التحكم في أفعاله والتكيف مع المعايير الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، تساهم المدرسة في تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي، من خلال إتاحة فرص التواصل والتعاون بين التلاميذ، مما يعزز روح الجماعة والانتماء. ويُعد هذا الجانب أساسيا في الوقاية من الانحراف، إذ يقلل من مشاعر العزلة والتهميش التي قد تدفع إلى السلوك المنحرف.

كما توفر المدرسة بيئة آمنة وداعمة تساعد التلميذ على التعبير عن ذاته وتطوير قدراته في إطار من الثقة والاستقرار، وهو ما يعزز ارتباطه بالمؤسسة التعليمية ويحد من احتمالات الانحراف. وقد أشار إميل دوركايم إلى أن المدرسة تلعب دورا أساسيا في تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال نقل القيم الجماعية وترسيخها.

وقد بينت الأدبيات الحديثة أن المدرسة التي تتسم بـ مناخ تربوي إيجابي وتماسك داخلي تسهم بشكل فعّال في تقليل احتمالات الانحراف، من خلال تعزيز الشعور بالانتماء والاندماج، وهو ما يجعلها أحد أهم أدوات الوقاية الاجتماعية من الجريمة (النعيمة، 2019، ص 150).

وبذلك يتضح أن المدرسة ليست مجرد فضاء تعليمي، بل هي آلية وقائية فعالة تسهم في الحد من الجريمة عبر بناء الإنسان اجتماعيا وقيميا.

ثالثا: العوامل المدرسية المرتبطة بالانحراف.

في حال اختلال وظائف المدرسة التربوية والاجتماعية، قد تتحول من مؤسسة وقائية إلى عامل محفز للسلوك المنحرف، وذلك عبر مجموعة من الآليات التي تؤثر في اندماج التلميذ واتجاهاته. ويمكن إبراز أهم هذه العوامل على النحو الآتي:

1. الفشل الدراسي:

يرتبط ضعف التحصيل الدراسي بزيادة احتمالات الانحراف، إذ يوّد الإحباط والشعور بالعجز، ويقوّض تقدير الذات الأكاديمي. في هذه الحالة قد يبحث التلميذ عن بدائل لتحقيق المكانة والاعتراف خارج الإطار المدرسي، أحيانا عبر جماعات تتبنى قيما منحرفة. ويتقاطع ذلك مع تحليل روبرت ميرتون حول الضغط الناتج عن عدم التوافق بين الأهداف والوسائل، حيث يدفع الإخفاق إلى تبني مسارات غير مشروعة لتحقيق التقدير.

1. التسرب المدرسي:

يُعد الانقطاع عن الدراسة مؤشرا قويا على قابلية الانحراف، لأنه يضعف الاندماج الاجتماعي والضبط المؤسسي، ويزيد من وقت التعرض لبيئات غير منظمة. كما يحرم الفرد من رأس مال تعليمي واجتماعي ضروريين للاندماج، ما يرفع احتمالات الانخراط في أنشطة غير قانونية.

3. ضعف العلاقة مع المعلم:

تمثل العلاقة التربوية مع المعلم محورا أساسيا في تشكيل اتجاهات التلميذ. فالعلاقة السلبية—القائمة على التوتر أو التهميش—تؤدي إلى نفور من المدرسة ورفض لقيمها، بينما يعزز التفاعل الداعم الانضباط والانتماء. وقد أكد إميل دوركايم دور المؤسسة التربوية في ترسيخ القيم؛ وهو دور يتعطل حين تختل هذه العلاقة.

4. غياب العدالة المدرسية:

يؤدي الشعور بالظلم أو التمييز في التقويم والمعاملة إلى فقدان الثقة بالمؤسسة وتقويض شرعيتها في نظر التلميذ، ما قد يدفعه إلى رفض القواعد الرسمية والبحث عن

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

معايير بديلة. ويزداد هذا الأثر عندما يتكرر الإحساس بعدم الإنصاف داخل الصف أو بين الأقران.

وبذلك، تُظهر هذه العوامل أن الانحراف داخل المدرسة ليس نتيجة عنصر واحد، بل حصيلة اختلالات متداخلة تمس التحصيل، والاندماج، والعلاقات التربوية، وإحساس العدالة. ومن ثم فإن معالجة هذه الاختلالات تمثل مدخلا أساسيا لتعزيز الدور الوقائي للمدرسة.

رابعا: جماعة الأقران داخل المدرسة.

تعد جماعة الأقران داخل المدرسة من أهم الفاعلين في تشكيل السلوك، نظرا لما توفره من فضاء للتفاعل اليومي والانتماء الاجتماعي. فهي تمثل إطارا مرجعيا يتبادل داخله التلاميذ القيم والمعايير، ويؤثر بشكل مباشر في اتجاهاتهم وسلوكهم، خاصة في مرحلة المراهقة التي تتسم بالحاجة إلى القبول الاجتماعي.

وتتسم جماعة الأقران بطابع مزدوج التأثير؛ إذ يمكن أن تكون عاملا إيجابيا عندما تعزز قيم التعلم والتعاون والانضباط، فتدعم التحصيل الدراسي وتساعد على الاندماج داخل المؤسسة التعليمية. وفي المقابل، قد تتحول إلى عامل سلبي عندما تتبنى قيما مخالفة للمعايير المدرسية، مما يجعلها بيئة حاضنة للسلوك المنحرف، خاصة إذا ارتبط الانتماء إليها بتحقيق المكانة أو الاعتراف داخل الجماعة.

وفي هذا السياق، أوضح إدوين سذرلاند أن السلوك الإجرامي لا ينشأ بشكل فردي، بل يُكتسب من خلال التفاعل داخل الجماعات الصغيرة، حيث يتعلم الفرد القيم والتقنيات المرتبطة بالجريمة، إضافة إلى المبررات التي تشرعن هذا السلوك (Sutherland, 1947, p. 7). وهذا يعني أن جماعة الأقران قد تلعب دورا أساسيا في نقل السلوك المنحرف وتثبيتته.

كما أن جماعة الأقران داخل المدرسة قد تسهم في إعادة تشكيل المعايير، بحيث يصبح السلوك المنحرف مقبولا داخل الجماعة، خاصة إذا كان مرتبطا بالهبة أو القوة. وفي هذه الحالة، يتحول الانحراف إلى وسيلة للاندماج الاجتماعي داخل المجموعة.

وبذلك، يتضح أن جماعة الأقران تمثل عاملاً حاسماً في البيئة المدرسية، يمكن أن يعزز الامتثال أو يدفع نحو الانحراف، تبعاً لطبيعة القيم التي تتبناها، وهو ما يستدعي الانتباه إلى دورها في السياسات التربوية الوقائية.

خامساً: التفاعل بين المدرسة وباقي البيئات.

لا تعمل المدرسة كوحدة معزولة، بل ضمن نسق بيئي متكامل يتداخل فيه تأثير الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام وجماعة الأقران. ويؤدي هذا التفاعل إلى نتائج قد تكون تعويضية أو معززة أو مُضعفة لأثر المدرسة. ففي بعض الحالات، تستطيع المدرسة أن تعوّض اختلالات البيئة الأسرية عبر توفير دعم تربوي وانفعالي يعزز الاندماج والانضباط، بينما قد تتأثر سلباً عندما ينشأ التلميذ في محيط اجتماعي يتسم بالتفكك أو تبني قيم منحرفة.

ويُبرز هذا الطرح ما أكده أوري برونفنبرنر في نظريته البيئية للتنمية، حيث يُفهم سلوك الفرد بوصفه نتيجة تفاعل بين أنظمة متعددة (الأسرة، المدرسة، المجتمع)، وليس حصيلة تأثير عامل واحد. وعليه، فإن فعالية المدرسة في الوقاية من الانحراف ترتبط بمدى تنسيقها مع بقية البيئات وقدرتها على خلق انسجام قيمي يدعم الامتثال.

سادساً: أهمية تحسين البيئة المدرسية.

تكتسب مسألة تحسين البيئة المدرسية أهمية استراتيجية في إطار الوقاية من الجريمة، نظراً لدورها المباشر في تشكيل السلوك. وتتجلى هذه الأهمية في عدة أبعاد مترابطة:

❖ **الحد من السلوك المنحرف داخل المؤسسة التعليمية:** عبر توفير مناخ تربوي

منضبط وعادل يعزز الامتثال ويقلل من فرص الانحراف .

❖ **تعزيز الاندماج الاجتماعي:** من خلال تقوية شعور التلاميذ بالانتماء للمؤسسة،

بما يدعم تماسكهم النفسي والاجتماعي .

❖ **دعم السياسات الوقائية:** إذ تمثل المدرسة أداة فعالة لتطبيق برامج وقائية

تستهدف معالجة الأسباب المبكرة للانحراف بدل الاكتفاء بردود الفعل العقابية .

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

وبذلك، فإن تحسين البيئة المدرسية لا يقتصر على تطوير البنية التعليمية، بل يشمل بناء مناخ قيمي وتفاعلي إيجابي، ينسجم مع باقي البيئات الاجتماعية، ويعزز الدور الوقائي للمؤسسة التعليمية في الحد من الجريمة.

خلاصة:

يتضح أن البيئة المدرسية تمثل أحد المحددات المركزية في تشكيل السلوك، إذ تؤدي وظيفة مزدوجة: وقائية عندما تنجح في غرس القيم وتعزيز الضبط الذاتي والاندماج، ومولدة للمخاطر عندما تختل وظائفها التربوية وتضعف قدرتها على الاحتواء والإنصاف. وتبرز في هذا الإطار أهمية جودة العلاقات داخل المدرسة، وعدالة المعاملة، ومناخ الانضباط، بوصفها عوامل حاسمة في توجيه السلوك نحو الامتثال أو الانحراف.

كما تؤكد الأدبيات السوسولوجية "ومنها إسهامات إميل دوركايم" أن المدرسة أداة أساسية لإعادة إنتاج القيم الجماعية وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وهو ما يمنحها دورا وقائيا فعّالا متى توفرت شروطه.

وعليه، فإن تحسين المناخ التربوي وتدعيم دور المدرسة كمؤسسة تنشئة فاعلة يتطلبان تبني مقاربة تكاملية تراعي تفاعلها مع الأسرة والمجتمع وجماعة الأقران، بما يضمن اتساق الرسائل القيمية وتكامل آليات الضبط. وبهذا المعنى، يصبح تطوير البيئة المدرسية مدخلا استراتيجيا للوقاية من الجريمة عبر معالجة أسبابها البنيوية داخل النسق الاجتماعي.

المحاضرة الثالثة عشرة: بيئة العمل والجريمة.

تمثل بيئة العمل أحد الأطر الاجتماعية الحاسمة في مرحلة الرشد، حيث ينتقل الفرد من مؤسسات التنشئة التقليدية إلى فضاء مهني تحكمه قواعد رسمية وعلاقات تنظيمية. وفي هذا السياق، لا تُفهم بيئة العمل كمجال للإنتاج فقط، بل بوصفها نسقا اجتماعيا متكاملًا يؤثر في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك، بما في ذلك السلوك الإجرامي.

فالعمل يفرض على الفرد أنماطا معينة من التفاعل، ويخضعه لمنظومة من القواعد والضوابط، كما يضعه ضمن شبكة من العلاقات المهنية التي قد تعزز الالتزام أو، في حالات الاختلال، تفتح المجال أمام الانحراف. ومن هنا، فإن طبيعة البيئة التنظيمية من حيث العدالة، والرقابة، والثقافة السائدة تلعب دورا محوريا في توجيه السلوك داخل المؤسسة. وقد بين إدوين سذرلاند من خلال مفهوم "جرائم الياقات البيضاء" أن الجريمة لا تقتصر على الفئات الهامشية، بل قد تصدر عن أفراد مندمجين في مؤسسات رسمية، نتيجة لظروف تنظيمية تسمح أو تبرر السلوك المنحرف. كما يتقاطع هذا الطرح مع تحليل روبرت ميرتون الذي يربط الانحراف بالضغط الناتجة عن عدم التوازن بين الأهداف المهنية والوسائل المشروعة لتحقيقها.

وبذلك فإن فهم العلاقة بين بيئة العمل والجريمة يقتضي تحليل التفاعل بين الفرد والتنظيم، ودراسة كيفية تأثير الظروف المهنية في تشكيل السلوك. وهو ما يجعل بيئة العمل مجالا مهما للبحث في علم الإجرام، خاصة في ظل تعقد المؤسسات الحديثة وتزايد أشكال الانحراف المرتبطة بها.

أولا: مفهوم بيئة العمل.

تشير بيئة العمل إلى مجمل الظروف والعلاقات داخل المؤسسة المهنية التي تؤثر في سلوك الأفراد واتجاهاتهم، حيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد التنظيمية والاجتماعية والنفسية. وفي هذا الإطار، يتفاعل الفرد مع منظومة من القواعد والقيم التي تحدد طبيعة السلوك المهني، وتوجّه ممارساته داخل العمل.

محاضرات الأنثربولوجيا الجريمة

وتتضمن بيئة العمل مجموعة من العناصر الأساسية، من أبرزها طبيعة العلاقات بين العاملين، وأساليب الإدارة والقيادة، ومستوى العدالة التنظيمية، إلى جانب ظروف العمل مثل الأجر وساعات العمل والأمان الوظيفي، إضافة إلى الثقافة التنظيمية والقيم السائدة داخل المؤسسة. وتعد هذه العناصر مجتمعة إطارا مرجعيا يساهم في تشكيل السلوك، حيث يتعلم الفرد من خلالها أنماط الامتثال أو الانحراف تبعا لطبيعة التفاعل داخل التنظيم.

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات في علم الاجتماع المهني إلى أن بيئة العمل تمثل فضاءً لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية، حيث لا يتم فقط تنفيذ المهام، بل يتم أيضا تشكيل الاتجاهات والمعايير السلوكية من خلال التفاعل اليومي بين الأفراد. وقد أكد ذلك فتوح عبد الله الشاذلي في تحليله لعلم الإجرام، حيث بين أن السلوك داخل المؤسسات المهنية يتحدد في ضوء العلاقات والتنظيمات القائمة داخلها، وليس فقط بناءً على خصائص الفرد (الشاذلي، 2008، ص 214).

وبذلك، يتضح أن بيئة العمل تمثل نسقا اجتماعيا متكاملًا يساهم في توجيه السلوك المهني، ويؤثر بشكل مباشر في احتمالات الامتثال أو الانحراف داخل المؤسسة.

ثانيا: تأثير بيئة العمل في السلوك الإجرامي.

تلعب بيئة العمل دورا محوريا في توجيه السلوك، حيث قد تساهم في تعزيز الامتثال أو إنتاج الانحراف تبعا لطبيعتها. فالمؤسسات التي تقوم على العدالة والشفافية والانضباط تعزز الالتزام بالقواعد، بينما تؤدي البيئات غير العادلة أو غير المستقرة إلى إضعاف الضبط الاجتماعي وظهور سلوكيات منحرفة.

وفي هذا الإطار، يرتبط السلوك الإجرامي داخل العمل بعدة عوامل، من أبرزها:

1. الشعور بالظلم أو التمييز: يؤدي غياب العدالة التنظيمية إلى ضعف الانتماء للمؤسسة، وقد يدفع الفرد إلى تبرير السلوك غير المشروع كرد فعل على ما يعتبره ظلما (بختي، 2014، ص 167).

2. **ضعف الرقابة التنظيمية:** عندما تغيب آليات الرقابة الفعالة، تزداد فرص ارتكاب الجرائم المهنية، ويصبح الانحراف أقل كلفة من حيث المخاطر، مما يشجع على انتشاره (الشاذلي، 2008، ص 219).

3. **انتشار ثقافة تبرير المخالفات:** إذا كانت الثقافة التنظيمية تتسامح مع الفساد أو التحايل، فإن ذلك يؤدي إلى تطبيع السلوك المنحرف داخل المؤسسة، ويجعل الأفراد أكثر قابلية لتبنيه (عبد الحميد، 2017، ص 233).

4. **الضغوط المهنية المرتفعة:** تؤدي الضغوط المرتبطة بالأداء والتنافس والخوف من فقدان الوظيفة إلى خلق توتر نفسي قد يدفع الفرد إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف المهنية، وهو ما يتقاطع مع تحليل روبرت ميرتون حول الضغط الاجتماعي (الشاذلي، 2008، ص 225).

5. **سوء العلاقات داخل العمل:** تسهم الصراعات المهنية وسوء المعاملة في خلق بيئة نفسية سلبية، قد تؤدي إلى ظهور سلوكيات عدوانية أو منحرفة داخل المؤسسة (بختي، 2014، ص 172).

رابعاً: الضغوط المهنية والانحراف.

تعد الضغوط المهنية من أبرز العوامل التي قد تدفع الفرد إلى السلوك المنحرف داخل بيئة العمل، نظراً لما تخلقه من توتر نفسي واختلال في التوازن بين المتطلبات والقدرات. فالمؤسسات الحديثة، خاصة في ظل التنافسية العالية، تفرض على الأفراد مستويات مرتفعة من الأداء، وهو ما قد يؤدي إلى تبني وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف.

وتتمثل أهم مصادر هذه الضغوط في:

- ❖ **ضغط العمل الناتج عن كثافة المهام وضيق الوقت.**
- ❖ **الخوف من فقدان الوظيفة في ظل عدم الاستقرار المهني.**
- ❖ **التنافس الشديد بين العاملين لتحقيق الترقى أو المكافآت.**

وتؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة من القلق والتوتر، قد تدفع الفرد إلى اتخاذ قرارات غير قانونية، مثل التلاعب بالبيانات أو استغلال الموارد، كوسيلة للحفاظ على موقعه أو تحقيق النجاح.

ويتقاطع هذا التحليل مع ما طرحه روبرت ميرتون في نظريته حول الضغط الاجتماعي، حيث بين أن التناقض بين الأهداف المفروضة والوسائل المتاحة قد يدفع الأفراد إلى تبني سلوكيات منحرفة، وهو ما ينطبق أيضا على المجال المهني (الشاذلي، 2008، ص 225). كما تشير دراسات عربية حديثة إلى أن الضغوط المهنية تُعد من العوامل المؤثرة في ظهور الانحرافات التنظيمية داخل المؤسسات (عبد الحميد، 2017، ص 241).

خامسا: الثقافة التنظيمية ودورها

تلعب الثقافة التنظيمية دورا محوريا في توجيه السلوك داخل المؤسسة، باعتبارها تمثل المنظومة القيمية والمعيارية التي تحدد ما هو مقبول أو مرفوض. فهي لا تؤثر فقط في الأداء، بل في الاختيارات الأخلاقية التي يتخذها الأفراد أثناء العمل.

ففي المؤسسات التي تعزز قيم:

❖ النزاهة والمسؤولية.

❖ الشفافية والمساءلة.

يميل الأفراد إلى الامتثال للقواعد وتجنب السلوك المنحرف. أما في البيئات التي تتسم بـ:

❖ التساهل مع المخالفات.

❖ تبرير التحايل لتحقيق النتائج.

❖ غياب العقاب أو المساءلة.

فإنها قد تؤدي إلى تطبيع الانحراف وانتشاره داخل التنظيم.

وقد أشار إدوين سذرلاند إلى أن السلوك المنحرف يُكتسب من خلال التفاعل

الاجتماعي، وهو ما ينطبق على بيئة العمل، حيث تنتقل القيم والسلوكيات عبر الثقافة

التنظيمية السائدة. (Sutherland, 1949) كما تؤكد الدراسات العربية أن ضعف الثقافة التنظيمية القائمة على القيم الأخلاقية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفساد والانحراف المهني (بختي، 2014، ص 179).

يتضح أن الضغوط المهنية والثقافة التنظيمية يشكلان عاملين حاسمين في تفسير السلوك الإجرامي داخل بيئة العمل، حيث قد تدفع الضغوط الفرد نحو الانحراف، بينما تحدد الثقافة التنظيمية مدى شرعية هذا السلوك أو رفضه. ومن ثم، فإن الحد من الجريمة المهنية يقتضي معالجة الضغوط وتحسين الثقافة التنظيمية في إطار مقارنة وقائية شاملة.

سادسا: أهمية تحسين بيئة العمل.

تكتسب عملية تحسين بيئة العمل أهمية استراتيجية في الحد من السلوك الإجرامي داخل المؤسسات، نظرا لدورها المباشر في توجيه سلوك الأفراد وضبط ممارساتهم المهنية. فكلما اتسمت البيئة التنظيمية بالوضوح والعدالة والاستقرار، زادت احتمالات الامتثال وانخفضت فرص الانحراف.

وتتجلى أهمية هذا المحور في عدة أبعاد مترابطة:

❖ **الحد من الجرائم داخل المؤسسات:** من خلال تعزيز آليات الرقابة التنظيمية

وتطبيق القوانين بشكل عادل، مما يقلل من فرص ارتكاب المخالفات (الشاذلي،

2008، ص 231).

❖ **تعزيز النزاهة المهنية:** عبر ترسيخ ثقافة تنظيمية قائمة على القيم الأخلاقية مثل

الشفافية والمسؤولية، وهو ما يسهم في بناء سلوك مهني سليم (بختي، 2014،

ص 183).

❖ **تحسين الأداء والإنتاجية:** إذ يؤدي المناخ التنظيمي الإيجابي إلى رفع مستوى

الرضا الوظيفي، مما ينعكس على جودة العمل ويقلل من السلوكيات السلبية (عبد

الحميد، 2017، ص 248).

❖ **دعم السياسات الوقائية:** حيث يتيح فهم العوامل البيئية داخل العمل وضع

استراتيجيات وقائية تستهدف معالجة أسباب الانحراف بدل الاكتفاء بعقابه .

وبذلك، فإن تحسين بيئة العمل لا يقتصر على الجانب الإداري، بل يمثل مدخلا

أساسيا لبناء مؤسسات آمنة ومنضبطة تحدّ من الجريمة وتعزز الاستقرار المهني.

خلاصة:

يتضح أن بيئة العمل تمثل عاملا أساسيا في توجيه السلوك، حيث يمكن أن تؤدي

دورا مزدوجا: تعزيز الامتثال أو تهيئة الانحراف، تبعا لطبيعة العلاقات والظروف داخل

المؤسسة. فالعوامل التنظيمية، مثل العدالة والرقابة والثقافة المؤسسية، تلعب دورا حاسما

في تحديد اتجاه السلوك.

كما تؤكد التحليلات السوسولوجية بما فيها إسهامات روبرت ميرتون وإدوين

سذرلاند، أن السلوك الإجرامي في المجال المهني لا يفهم بمعزل عن السياق التنظيمي،

بل هو نتيجة تفاعل بين الضغوط المهنية والثقافة السائدة داخل المؤسسة.

ومن ثم تبرز أهمية اعتماد مقاربة وقائية تكاملية تقوم على تحسين البيئة التنظيمية،

وتعزيز العدالة والشفافية وتطوير آليات الرقابة، بما يسهم في الحد من الجريمة داخل

العمل وتحقيق التوازن بين الأداء المهني والالتزام الأخلاقي.

المحاضرة الرابعة عشرة: البيئة الترويحية والجريمة.

تمثل البيئة الترويحية أحد الأبعاد الحيوية في الحياة الاجتماعية للفرد، حيث يقضي جزءا معتبرا من وقته خارج إطار العمل أو الدراسة في أنشطة ترفيهية متنوعة. غير أن هذه البيئة لا تُفهم بوصفها مجالا للراحة فقط، بل باعتبارها فضاءً اجتماعيا تفاعليا يؤثر في بناء القيم وتوجيه السلوك.

فبالأنشطة الترويحية، سواء كانت رياضية أو ثقافية أو رقمية، تتيح للفرد فرصا للتفاعل مع الآخرين، مما يجعلها مجالا لنقل القيم والمعايير الاجتماعية. وفي هذا السياق، يمكن أن تسهم البيئة الترويحية في تعزيز الاندماج الاجتماعي وتوجيه السلوك نحو الامتثال، خاصة عندما تكون هذه الأنشطة منظمة ومؤطرة ضمن مؤسسات رسمية. في المقابل، قد تتحول هذه البيئة إلى عامل محفز للانحراف في حال غياب التنظيم والرقابة، حيث يمكن أن تصبح بعض الفضاءات الترويحية مجالا لانتشار سلوكيات منحرفة، خاصة لدى فئة الشباب. ويرتبط ذلك بطبيعة التفاعل داخل هذه الفضاءات، حيث يلعب تأثير الجماعة دورا محوريا في تشكيل السلوك.

وفي هذا الإطار، يبرز تحليل إدوين سذرلاند، الذي يرى أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل داخل الجماعات، وهو ما ينطبق على البيئة الترويحية التي قد تتحول إلى مجال لتعلم السلوك المنحرف إذا سادت فيها قيم سلبية (Sutherland, 1947, p. 7).

كما تؤكد الدراسات في علم الاجتماع أن كيفية استثمار وقت الفراغ تمثل عاملا حاسما في تفسير الانحراف، حيث يؤدي غياب التوجيه إلى زيادة احتمالات الانخراط في سلوكيات غير مشروعة (بختي، 2014، ص 191).

وبذلك، يتضح أن البيئة الترويحية تمثل مجالا مزدوج التأثير، يمكن أن تسهم في الوقاية من الجريمة أو في إنتاجها، تبعا لطبيعة الأنشطة ومستوى التنظيم والقيم السائدة داخلها، وهو ما يستدعي الاهتمام بتنظيم هذا الفضاء ضمن سياسات وقائية شاملة.

ثانيا: دور البيئة الترويحية في الوقاية من الجريمة

تلعب البيئة الترويحية دورا وقائيا فعالا في الحد من الجريمة عندما تتسم بالتنظيم والتأطير المؤسسي، إذ تتيح للفرد فرصا لاستثمار وقت الفراغ في أنشطة بناءة تعزز الاندماج الاجتماعي والانضباط السلوكي. فالمشاركة المنتظمة في الأنشطة الرياضية والثقافية تسهم في:

❖ استثمار وقت الفراغ بشكل مفيد، مما يقلل من احتمالات الانخراط في سلوكيات منحرفة.

❖ تنمية المهارات الاجتماعية كالتعاون والتواصل واحترام القواعد.

❖ تعزيز الانتماء الجماعي والشعور بالاندماج داخل المجتمع.

❖ تقليل فرص الانحراف عبر إشغال الفرد بأنشطة إيجابية منظمة.

وفي هذا الإطار، تُظهر الدراسات السوسولوجية أن الترويح المنظم يسهم في تفرغ الطاقة بشكل إيجابي ويحد من التوتر والفراغ، وهما من العوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامي (عبد الحميد، 2017، ص 262). كما يشير بختي إلى أن غياب التأطير في وقت الفراغ يزيد من احتمالات الانحراف، خاصة لدى فئة الشباب (بختي، 2014، ص 191).

ثالثا: البيئة الترويحية كعامل محفّز للانحراف.

في المقابل قد تتحول البيئة الترويحية إلى عامل محفّز للجريمة في حال غياب التنظيم والرقابة، خاصة عندما تتم الأنشطة في فضاءات غير مؤطرة أو ضمن تجمعات غير رسمية تفتقر إلى الضبط الاجتماعي.

ويبرز هذا التأثير في:

❖ الأماكن غير المنظمة التي تغيب فيها الرقابة.

❖ التجمعات غير الرسمية التي قد تتبنى قيما مخالفة.

❖ الفضاءات التي تنتشر فيها سلوكيات منحرفة.

وقد يرتبط ذلك بظهور أنماط مختلفة من الانحراف، مثل:

❖ تعاطي المخدرات.

❖ العنف.

❖ السلوك الإجرامي الجماعي .

وفي هذا السياق، يوضح إدوين سذرلاند أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل داخل الجماعات الصغيرة، حيث يتعلم الفرد القيم والتقنيات المرتبطة بالانحراف، وهو ما ينطبق على بعض البيئات الترويحية غير المنظمة (Sutherland, 1947, p. 7).

كما تؤكد الأدبيات العربية أن غياب التأطير المؤسسي لوقت الفراغ يجعل هذه البيئة أكثر قابلية لاحتضان السلوك المنحرف، خاصة في ظل ضعف الرقابة الاجتماعية (عبد الحميد، 2017، ص 265).

يتضح أن البيئة الترويحية تمثل عاملاً مزدوج التأثير فهي قد تكون وسيلة فعالة للوقاية من الجريمة عندما تكون منظمة وهادفة، وقد تتحول إلى مجال محفّز للانحراف في حال غياب الضبط والتوجيه. ومن ثم، فإن تنظيم هذه البيئة يعد مدخلاً أساسياً في السياسات الوقائية للحد من الجريمة.

رابعاً: وقت الفراغ والانحراف

يعد وقت الفراغ متغيراً حاسماً في تفسير السلوك الإجرامي، إذ يمثل مجالاً مفتوحاً لإعادة توجيه الطاقة والسلوك إما نحو أنشطة بناءة أو نحو ممارسات منحرفة. فعندما لا يُستثمر هذا الوقت ضمن أطر منظمة، يزداد احتمال الانخراط في سلوكيات سلبية نتيجة الفراغ والبحث عن الإثارة أو الانتماء.

وتشير التحليلات السوسولوجية إلى أن:

❖ الفراغ غير المستغل قد يخلق قابلية للانحراف، خاصة لدى فئة الشباب.

❖ غياب الأنشطة المفيدة يرتبط بارتفاع معدلات السلوك الإجرامي.

❖ **ضعف التوجيه الاجتماعي** يجعل الفرد أكثر عرضة للتأثر بالجماعات المنحرفة.

وقد أظهرت الدراسات أن غياب التأطير في وقت الفراغ يؤدي إلى الانخراط في جماعات منحرفة تبحث عن بدائل للاندماج الاجتماعي (بختي، 2014، ص 191). كما يرتبط ذلك بما أشار إليه روبرت ميرتون حول الضغط الاجتماعي، حيث قد يدفع الفراغ مع غياب الفرص إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتحقيق الذات.

خامسا: تأثير جماعة الأقران في البيئة الترويحية.

تلعب جماعة الأقران دورا محوريا داخل البيئة الترويحية، باعتبارها الإطار الذي يتم داخله التفاعل الاجتماعي المباشر، حيث يتبادل الأفراد القيم والمعايير ويؤثر بعضهم في بعض.

وتتمثل أهم وظائف هذه الجماعة في:

❖ **تعزيز السلوك الإيجابي أو السلبي** تبعا لطبيعة القيم السائدة.

❖ **نقل المعايير الاجتماعية** من خلال التفاعل اليومي.

❖ **التأثير في القرارات الفردية** خاصة في مرحلة المراهقة.

وفي هذا السياق، يبرز تحليل إدوين سذرلاند، الذي يرى أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل داخل الجماعات الصغيرة، حيث يتم تعلم القيم والتقنيات المرتبطة بالانحراف. (Sutherland, 1947, p. 7)

وقد تتحول جماعة الأقران إلى بيئة حاضنة للانحراف إذا تبنت قيما مخالفة للمجتمع، خاصة في غياب الرقابة الأسرية أو المؤسسية، مما يجعلها عاملا حاسما في توجيه السلوك.

سادسا: أهمية تنظيم البيئة الترويحية.

❖ **الحد من السلوك المنحرف** عبر تقليل فرص الانخراط في أنشطة غير مشروعة.

❖ **توجيه الشباب نحو أنشطة إيجابية** تعزز مهاراتهم وقدراتهم.

❖ **دعم السياسات الوقائية** القائمة على معالجة الأسباب بدل النتائج.

❖ تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تقوية الروابط بين الأفراد.

كما تشير الدراسات إلى أن الاستثمار في الفضاءات الترويحية المنظمة يسهم في تقليل معدلات الجريمة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي (عبد الحميد، 2017، ص 268).

يتضح أن وقت الفراغ وجماعة الأقران داخل البيئة الترويحية يمثلان عاملين حاسمين في تفسير السلوك الإجرامي، حيث يمكن أن يساهما في الوقاية أو في إنتاج الانحراف تبعاً لطبيعة التوجيه والتنظيم. ومن ثم، فإن تنظيم البيئة الترويحية يعد مدخلاً أساسياً لبناء سياسات وقائية فعالة تقوم على استثمار الوقت وتعزيز القيم الاجتماعية.

خلاصة:

يتضح أن البيئة الترويحية تمثل عاملاً بنوياً مؤثراً في تشكيل السلوك الاجتماعي، إذ يمكن أن تضطلع بدور وقائي يحد من الجريمة، أو تتحول إلى عامل محفز للانحراف تبعاً لطبيعة الأنشطة ومستوى التنظيم والضبط داخلها. فكلما كانت هذه البيئة مؤطرة ومبنية على قيم إيجابية، أسهمت في تعزيز الاندماج الاجتماعي وتوجيه السلوك نحو الامتثال.

وفي المقابل يؤدي غياب التنظيم وضعف التوجيه إلى جعلها فضاءً ملائماً لاكتساب السلوك المنحرف، خاصة في ظل تأثير جماعة الأقران، وهو ما يتقاطع مع تحليل إدوين سذرلاند الذي يربط الانحراف بعملية التعلم داخل الجماعات (Sutherland, 1947, p. 7).

كما يبرز دور استثمار وقت الفراغ كعامل حاسم في الوقاية، حيث يسهم توجيهه الإيجابي في الحد من الانحراف، بينما يؤدي الفراغ غير المنظم إلى زيادة احتمالاته (بختي، 2014، ص 191).

وبذلك، تؤكد هذه المحاضرة أهمية اعتماد مقاربة وقائية تكاملية تقوم على تنظيم الفضاءات الترويحية، وتوفير أنشطة هادفة، وتعزيز الضبط الاجتماعي، بما يسهم في الحد من الجريمة وتحقيق التماسك الاجتماعي.

خاتمة:

إن تفسير الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن يقوم على عامل واحد أو مقارنة أحادية بل يستند إلى فهم تفاعلي متعدد الأبعاد يربط بين الفرد ومختلف البيئات التي يتفاعل داخلها فقد بيّنت الدراسة أن الأسرة، والمدرسة، وبيئة العمل، والفضاء الترويحي تمثل جميعها أنساقا اجتماعية تؤدي أدوارا متفاوتة في توجيه السلوك، إما نحو الامتثال أو نحو الانحراف، تبعا لطبيعة القيم والعلاقات والظروف السائدة داخل كل بيئة.

وقد أظهرت التحليلات أن هذه البيئات لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتداخل في إطار شبكة معقدة من التأثيرات المتبادلة، حيث قد تعوض إحداها اختلال الأخرى أو تعززه. وهو ما يؤكد أن السلوك الإجرامي ليس نتاجا لخصائص فردية فقط، بل هو نتيجة تفاعل ديناميكي بين الاستعدادات الشخصية والعوامل البيئية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية المقاربات السوسولوجية الحديثة التي انتقلت من التركيز على الفرد إلى تحليل البنية الاجتماعية، كما يتجلى في إسهامات روبرت ميرتون وإدوين سذرلاند، اللذين أكدا دور الضغط الاجتماعي والتعلم الجماعي في تفسير الانحراف.

كما كشفت الدراسة أن العوامل البيئية، رغم اختلافها، تتقاطع في مجموعة من المحددات الأساسية، مثل العدالة، والضبط الاجتماعي، والثقافة السائدة، ومستوى التنظيم. فكلما توفرت بيئة تتسم بالاستقرار والتوازن القيمي، زادت فرص الامتثال، في حين يؤدي اختلال هذه العناصر إلى خلق ظروف مواتية لظهور السلوك الإجرامي.

ومن جهة أخرى، يتبين أن الوقاية من الجريمة لا يمكن أن تقتصر على الردع والعقاب، بل تستوجب تبني مقاربة وقائية شاملة تقوم على معالجة الأسباب البنيوية للانحراف، من خلال تحسين البيئات الاجتماعية المختلفة، وتعزيز القيم الإيجابية، وتوفير فرص الاندماج، خاصة لدى الفئات الهشة. كما يبرز دور السياسات العمومية في تنظيم هذه البيئات، وتوجيهها نحو أداء وظائفها التربوية والاجتماعية بكفاءة.

يمكن القول إن فهم الجريمة يقتضي اعتماد رؤية تكاملية تعتبرها ظاهرة اجتماعية مركبة، تتشكل داخل سياق بيئي متشابك، وهو ما يجعل من تحليل العوامل البيئية مدخلا أساسيا ليس فقط للتفسير، بل أيضا لبناء استراتيجيات فعالة للوقاية والحد من الانحراف في المجتمع.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- 1) بختي عبد القادر. (2014). علم الاجتماع الجنائي: دراسة في الجريمة والانحراف . دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- 2) بن يطو محمد. (2023). البيولوجيا والسلوك الإجرامي: مقارنة حديثة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 3) بوسنة أحمد. (2018). مدخل إلى علم الإجرام الحديث. دار هومة للنشر والتوزيع.
- 4) الجوهرى محمد. (2002). علم الاجتماع الجنائي. دار المعرفة الجامعية.
- 5) الجوهرى محمد. (2010). علم النفس الجنائي. دار المعرفة الجامعية.
- 6) الخطيب عبد الله. (2020). النظريات الحديثة في علم الإجرام. دار الفكر.
- 7) الزبيدي عبد الكريم. (2018). الانحراف والجريمة: دراسة سوسيولوجية. دار الشؤون الثقافية.
- 8) الزبيدي عبد الكريم. (2020). النظريات الاجتماعية في الجريمة. دار الشؤون الثقافية.
- 9) السعدي أحمد. (2019). علم الإجرام: الأسس والنظريات. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 10) الشاذلي عبد الباسط. (2008). علم الاجتماع المهني. دار النهضة العربية.
- 11) الطائي محمود. (2021). علم الأعصاب والسلوك الإجرامي. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 12) الطراونة خالد. (2019). الأنثروبولوجيا الجنائية. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 13) عبد الحميد محمد. (2017). علم الإجرام: دراسة تحليلية. دار الفكر العربي.
- 14) عبد الكريم سامي. (2022). البيوكيمياء والسلوك الإنساني. دار صفاء للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- (15) عبد القادر رزاق، علي. (2020). علم الإجرام الحديث. دار الكتب العلمية.
- (16) عبد الله سمير. (2021). التحليل السوسولوجي للجريمة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (17) العاني فاضل. (2022). الجريمة والانحراف في المجتمعات المعاصرة. دار اليازوري العلمية.
- (18) الفار، عبد الله. (1984). علم الاجتماع الثقافي. دار المعرفة.
- (19) قنديل محمد. (2022). علم الاجتماع الجنائي المعاصر. دار الفكر.
- (20) مصباح عبد القادر. (2020). الأنثروبولوجيا الجنائية وتفسير السلوك الإجرامي. دار هومة للنشر والتوزيع.
- (21) نشأت أحمد. (2011). الأنثروبولوجيا الجنائية: الأسس النظرية والتطبيقية. دار النهضة العربية.
- (22) النعيمي حسين. (2019). علم الاجتماع الجنائي: الاتجاهات الحديثة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (23) الشرعة، محمود. (2021). النظريات الجنائية المعاصرة. دار الفكر.

المراجع الأجنبية

- 1) Sutherland, E. H. (1947). *Principles of criminology* (4th ed.). J. B. Lippincott.
- 2) Sutherland, E. H. (1949). *White collar crime*. Holt, Rinehart & Winston.
- 3) Shaw, C. R., & McKay, H. D. (1969). *Juvenile delinquency and urban areas*. University of Chicago Press.